AL-JAZEERA AL-ARABIA

# الجزيرة العربية

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية ، السعودية .

السنة الثالثة . العدد الخامس والعشرون . شعبان ١٤١٣هـ . فبراير ١٩٩٣

No: 25. FEBRUARY 1993. Year 3

## تنتقدون المستبدين فهل تقبلون بنقد الناصحين؟

## ميزانية ترضية بأرقام وهمية

## العلاقة بين العرب والغرب في اطار النظام العالمي الجديد

## مسار الديمقراطية في الخليج خلال عام

## تقرير ميديل ايست واتش عن حقوق الانسان في المملكة لعام ١٩٩٢

# موازنة

الذي يسطو لدى الجوع
على لُقمته.. لص حقير!
والذي يسطو على الحُكم،
وبيت المال، والأرض..
أمير!

* *

أيها اللص الصغير
يأكُلُ الشرطي والقاضي
فبماذا تستجير؟
ولمن تشكو؟
أللقانون.. والقانونُ معدومُ
الضمير؟
أإلى خف بَعير
تشتكي ظُلم البعير؟

* *

أيها اللص الصغير
إرم شكواكَ الى بئسَ المصير
واستعر بَعضَ سعير الجوع
واقذفهُ بآبار السعير.
واجعل النارَ تُدوّي
واجعل التيجانَ تَهوي
واجعل العرشَ يطير
هكذا العدلُ يَصير
في بلاد تنبحُ القافلةُ اليومَ بها
من شدَّة الإملاق
..والكلبُ يسير!

**أحمد مطر - لافتات ٢**

# الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثالثة ـ العدد الخامس والعشرون ـ شعبان ١٤١٣هـ ـ فبراير ١٩٩٣



رئيس التحرير ـ حمزة الحسن
مدير الإدارة ـ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047



**تنتقدون المستبدين فهل تقبلون بنقد الناصحين؟** ٢

جرت عادة الحركات السياسية التي تتبنى جانب المعارضة في بلدانها على تكييف اعلامها وخطابها السياسي عموما، ضمن الاطار الذي يكفل تأليب الناس على الحكومات الظالمة والديكتاتورية، وتقوم الحركات السياسية بتوجيه النقد لأعمال الحكومات لكن بعضها وربما أقلها من يولي اهتماما لطرح البدائل والحلول.

**العرب والغرب في اطار النظام العالمي** ٣٤

طرحت حرب الخليج الثانية مسائل علاقات العرب والغرب كما لم يحصل في أي حقبة أخرى. وفي الوقت الذي وجد بعض العرب في موقف الغرب تجسيدا لعلاقات التضامن والمودة والتافهم الاستراتيجي والمصلحي وجد فيها البعض الآخر تعبيرا عن استهانة الدول الغربية بصورة مطلقة بالمصالح العربية القومية والوطنية فماذا هي مسائل الخلاف بين العرب والغرب وماهو منهج التعامل المطلوب على صعيد العلاقات الدولية؟

**ميزانية ترضية والارقام الواردة فيها وهمية** ١٣

أعلن الملك الشهر الماضي الميزانية السنوية للعام ١٩٩٣، التي جاءت بأرقام مخالفة للتقديرات الاقتصادية الموضوعية، بالاستناد بدرجة أساس الى أوضاع السوق النفطية خلال الفترة القادمة، كما أن الارقام الواردة ميزانية هذا العام جاءت بخلاف العادة، حيث لم تشر الميزانية الى ايراداتها المتوقعة للعام ١٩٩٣.

**تقرير ميدل ايست واتش عن حقوق الانسان في المملكة** ٤٢

أصدر مركز رقابة الشرق الاوسط تقريره السنوي، ويغطي أوضاع حقوق الانسان في عدد من بلدان الشرق الاوسط، وقد تضمن التقرير قسما خاصا عن المملكة والتي مازالت موضع اهتمام ومتابعة من قبل المنظمات الحقوقية في العالم، نتيجة لاستمرار حالات الانتهاك لحقوق الانسان في المملكة حتى بعد اعلان الانظمة الثلاثة التي كانت اللجنة قد أصدرت بشأنه تقريرا .



سعر النسخة : في بريطانيا ( جنيه استرليني ) ـ في الولايات المتحدة ( ثلاثة دولارات )
الإشتراك السنوي : بريطانيا ( ٢٥ جنيهاً ) ـ أوروبا ( ٤٠ دولاراً ) ـ بقية دول العالم ( ٥٠ دولاراً )
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON·D.C. 20004, U.S.A


## قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

# تنتقدون المستبدين فهل تقبلون بنقد الناصحين؟.

توفيق الشيخ*

جرت عادة الحركات السياسية التي تتبنى جانب المعارضة في بلداننا على تكييف إعلامها وخطابها السياسي عموما، ضمن الاطار الذي يكفل تأليب الناس على الحكومات التي تعتبرها ظالمة أو استبدادية، وهذه المهمة هي أحد وجهين للعمل الموصوف بالمعارضة السياسية، أما الوجه الآخر فهو تقديم البدائل المقترحة والتي تعتبرها المعارضة حلولا للمشكلات التي سببت دفعها الى نقد السائد وتحريض الناس على مخالفته.

وتقوم كل الحركات السياسية بتوجيه النقد لاعمال الحكومات، لكن بعضها فقط - ربما أقلها - يطرح البدائل والحلول، وقد يقال في معرض التبرير أن مهمة المعارضة هي على وجه التحديد، تأليب الشارع على الانتقاض على الاستبداد وفضح الباطل الذي تقوم به الديكتاتورية، وهو كلام صحيح لكنه ناقص، وكماله ببيان الوجوه الصحيحة المقترحة حتى لا يتكرس في ذهنية المواطن طبع السلب والانتقاض، ولكي لا يتحول مضمون العلاقة بين الشعب والمعارضة الى اتفاق على السلبيات وحسب.

وفي هذا الاطار فان ما نقترحه هو إعادة تقييم مفهوم المعارضة بتمديده الى ماوراء نقد السلطات الديكتاتورية، وذلك بإضافة العناصر الآتية:

الأول: إقتراح الحلول والسياسات البديلة التي تراها المعارضة ضرورية ودعوة الحكومات الى تبنيها لاتمام الحجة أولا، ولاتاحة الفرصة أمام الشرفاء في المؤسسة الحاكمة للتبصر ولعل بعضهم يجد فرصة لتطبيق بعض ما تدعو اليه المعارضة، وهي الى ذلك فرصة لوضع أساس للحوار بين المتخاصمين «المعارضة والسلطة».

الثاني: يفترض في الناقد أن يجمع في تقويمه طرفي كل موضوع السلبي والايجابي، ففي نقد عمل معين لحكومة يجب أن لا يكون همّنا كشف العورات وستر المحاسن، فذلك خلاف سنة النقد التي أسّسها القرآن الكريم (ولايجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) لان هذا مما يعين على فهم الأمور على حقيقتها، ونظن أن الجمهور المؤيد للمعارضة هو أحوج ما يكون الى تقويم واقعي لموقفه من السلطة، منعا لتطرفه في الاتجاهات غير الواقعية أو تقويمه للامور تقويما ذاتيا بدل التقويم الموضوعي المطلوب، يجب ان لا نجد غضاضة في بيان حسن عمل المخالف، ديكتاتورا أو فاسقا أو كافرا، لا في سبيل امتداحه أو الثناء عليه بل لبيان حقيقة الموضوع، ولذلك فان الذكر مقدّر بهذا القدر دون زيادة أو نقصان.

الثالث: ممارسة النقد الذاتي وقبول النقد من الآخرين، فنحن إذ نوجه النقد للآخرين من سلطات غاشمة او غيرها فاننا نمارس حقا نعتبره مشروعا، ومعلوم أن الحقوق التي شرعها الله لعباده لم توضع لاشخاص معينين أو لجماعة معينة، فالقانون الالهي كما القوانين البشرية توضع للجميع، من يخضع لها ومن يستفيد منها، واذا قبلنا لانفسنا بحق النقد فلا بدّ لنا من قبول تمتع الآخرين بذات الحق، نقدا لمن نراه مستحقا للنقد أو نقدا لنا، يقول أمير المؤمنين علي بن ابي طالب في وصيته لولده الحسن (وأنصف الناس من نفسك فأحبب لهم ماتحب لها وأبغض لهم ما تبغض لها) وليس من المعقول ولا من المشروع ان نحب لانفسنا توجيه سهام النقد الى الآخرين - أيا كانوا - ثم اذا وجهوا هم او غيرهم سهام نقدهم إلينا ضاقت أنفسنا ودعونا بالويل والثبور وعظائم الامور.

أقول هذا وأعلم أن فينا كمعارضة علّتين أود لو جاهدنا أنفسنا للخلاص منهما فلعلنا نستريح مما نتحمل من تبعات بسببهما أمام الله يوم الحساب وأمام الناس في دنيانا، هاتان العلّتان هما: أحادية الرؤية والتقييم، والقلق مما قد يتسبب فيه النقد من كشف لنقاط الضعف مما نسميه أحيانا تشويه السمعة، أي فقدان المكانة الاجتماعية او السياسية بين الناس.

أما الاولى فمضمونها الاعتقاد بأن ما نحن عليه هو الحق وما عليه غيرنا هو غير الحق، اما باطلا أو حقا مرجوحا، ومن الواضح ضرورة ان هذا هو الاساس الذي يتبنى الانسان لاجله اي موقف، اذ لا ينتظر من

**يقتضي العدل ان لا نجد غضاضة في بيان حسن عمل المخالف، ديكتاتورا أو فاسقا أو كافرا**

* * *

**إذا قبلنا لأنفسنا بحق النقد فلا بدّ لنا من قبول تمتع الآخرين بذات الحق فالقانون عام لنا ولغيرنا**

شخص ان يتبنى موقفا يظنه دون غيره من زاوية الحقانية او المشروعية ، ولذلك فليس موضع الاشكال هو اعتقاد الانسان بحقانية موقفه أو عدمها بل في المبالغات التي تنشأ كاستطراد او تمديد لهذه العقيدة ، كأن يلقي الانسان على موقفه هذا رداء القداسة الدينية فيعتبره الرأي الشرعي النهائي الذي أمر به الرب سبحانه وتعالى ، ثم يمدد هذا التصوير الى تفاصيل ذلك الموقف وتطبيقاته والاشخاص القائمين عليه والجماعة التي تتبناه ، واخيرا الى نفي حقانية الآخرين غير المتفقين معه او الموافقين عليه ، ومن أسف أن هذا هو ما ابتليت به المعارضة على اختلاف أصنافها.

وفي تقديرنا ان هذه العلة قد جاءت الينا انعكاسا للصراع مع السلطات الغاشمة التي اعتادت على تسخير كل ما هو ممكن من دين وأدب وتراث وأشخاص ومؤسسات ومنجزات في التاريخ الحاضر والماضي لتكريس مشروعيتها ، واثبات حقانية مواقفها. إنك تجد الملك يخاطب العلماء فيتحدث عن نفسه واعماله ، معقبا عليها أو مقدما لها بعبارات من نوع (ما جاء به الشرع) أو (تطبيقا لأمر الله) أو (بفضل الله) وكأن العلماء الحاضرين بحاجة الى من يعلمهم امر دينهم ويبين لهم مصاديق احكامه ، لكن هذا ليس الا المصادرة المعهودة للحق الشرعي وتحميله قسرا وتكلفا مسؤولية ما يفعل الملك أو غيره من أهل الاستبداد.

والصحيح ان ما نفعله حتى في سياق الدعوة الى الاسلام من اعمال وما نعرضه للناس من كلام ، انما هو إجتهاد من عندنا نرجو به المثوبة ، ولا نظن أحدا يجرؤ على الزعم ان كل ما يقول او ما يفعل هو بذاته وتفاصيله مطابق لما حكم الله به ، والا فهو ادعاء العلم بالغيب ، وهو خلاف ما ورد في الآية المباركة التي يخاطب الله بها نبيه محمد والمؤمنين معه (وما أوتيتم من العلم الا قليلا).

إننا نخشى ان يجري تحوير الشعور الطبيعي في داخل الانسان بالحاجة الى اقامة العصبية التي تحمي عمله ، وتوثق الرابطة بمن معه من المناضلين او الجمهور ، ان يجري تحويرها الى الافتتان بالذات والفخر بالمنجزات دون مطالعة النقص الضروري الملازم للطبيعة البشرية ، عند المؤمن المجاهد كما عند الكافر او القاعد . وبوابة هذا الافتتان هي في تقديرنا نسيان النواقص والسلبيات ، وهي تتحقق بالاعراض عن المحاسبة الذاتية واهمال نصح الناصحين وسد الاذان عن نقد من لديه نقد.

أما العلّة الثانية لمنع قيام تقاليد النقد والنقد الذاتي وهي الخوف من انكشاف الاسرار وضعف المكانة ، فقد جاءتنا كانعكاس للتفاعل بيننا وبين المجتمع ، ان المجتمع العربي يعطي قيمة كبرى لما يسمى بالعيب ، قيمة قد تتجاوز القيمة الدينية ذاتها ، ولعلنا جميعا نعرف ان مجتمعات عربية تشرع القتل لدرء العار ، واخرى تجبر الزانيين على الزواج درءا للفضيحة رغم الحرمة الشرعية المقررة ، وما الى ذلك ، وفي هذا السياق فان المجتمع يتفق على ان قيمة الافراد لا تتحدد نتيجة لعملهم وكفاءتهم بل نتيجة لاعتبار المجتمع بقيمة ذلك العمل ، والاعتبار الاجتماعي ليس بالضرورة مؤسسا على اساس قيمي صحيح بل ربما - وهو الغالب - تأسس على قيم جاهلية أو متخلفة.

اننا نجد بين المعارضين ولاسيما من هم في مستوى القيادة من يفرح أشد الفرح حين يسمعون من يمتدحهم ويغتاضون أشد الغيظ عندما يُنتقدون ، ونجد الناس في جماعة سياسية معينة يتداولون بزهو أخبار ما قيل عن جماعتهم من مديح ، ويكتمون ما قيل فيهم من نقد او تجريح ، كل ذلك خشية العيب ، وان غطيت بسواتر من نوع خوف انكشاف الاسرار وغيرها ، ان انكشاف الاسرار لا يبيح منع النقد داخل اطارات الجماعة المعارضة ، ولو كان هذا هو السبب الصحيح ، اذن لاجتهدوا في إقامة الوسائل التي تتيح قول النقد والحوار في الموضوعات التي يتعرض لها ، ولاسيما المؤتمرات والنشرات الداخلية وسواها مما يعتبر اطارا داخليا لتبادل الحوار.

والذي نعتقد كخلاصة ان تقدم حركة المعارضة مرهون بتأسيس سياساتها وممارساتها على الصعيد الداخلي والخارجي على الاسس السليمة ، وعدم التشريع للدكتاتورية الداخلية أو مصادرة الرأي أو كتمان الحق.

نقول هذا ونعلم أن في جعبة المخالفين لهذا الرأي تراثا ضخما من الأدلة على موقفهم بعضه مصنوع بايديهم وبعضه تجميع من هنا وهناك ، وبعضه بالطبع حق لا يحتمل الرد ، لكن العبرة بالمحصلة النهائية ، فلو أثبتنا بألف دليل أن الشمس تطلع من المغرب ، فان ذلك لا يغير من الحقيقة التي تظهر جلية في اول اليوم التالي ، وهو موعد لا يتأخر كثيرا ، ونحسب أن علينا كمناضلين أن نحسب حساب النتائج وأن لا ننشغل بالمنافحة عما لم نتأمل فيما ينتج عنه ، فالانسان مأمور بالاجتهاد في إحسان عمله ، ومأمور بالاحسان في ضمان أن لا يأتي ما يظنه حسنا بالمفاسد ، حتى لا يكون ممن وصفهم الباري جل وعلا في قوله: (الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا).

**ما نقوم به من عمل هو اجتهاد من عندنا نرجو به المثوبة قد يكون مطابقا لأمر الله وقد لا يكون**

* * *

**تقدم حركة المعارضة مرهون بتأسيس سياساتها على الأسس السليمة ، وعدم التشريع للدكتاتورية الداخلية أو مصادرة الرأي أو كتمان الحق**

(*) الأمين العام للحركة الاصلاحية

## المعارضة الدينية تردّ على خطاب الملك

# الملك يرسل أبناءنا للتغطية على الغزو الاميركي للصومال

■ **في أول رد فعل من جانب التيار السلفي على خطاب الملك فهد أمام حشد من العلماء ورجال الدين وطلبة العلم في الخامس عشر من ديسمبر من العام المنصرم، في المدينة المنورة، صدر منشور بعد أيام قلائل من الخطاب، من قبل مجموعة من الدعاة وطلبة العلم، إنتقدوا فيه بعض ما ورد على لسان الملك، وخصوصا فيما يتعلق بمهام رجال الدين في حقل الدعوة والارشاد الديني وبعض العبارات التي يفهم منها أن تتضمن تهديدا لهم.**

ولقي المنشوركغيره من منشورات التيار السلفي انتشارا واسعا في منطقة نجد والمناطق الاخرى، خصوصا وأنه يعبّر عن استجابة للتحدي وكسر لطوق التهديد الذي كان يُعتقد بأن خطاب الملك قد وضعه بعد خطابه، كون الاخير - حسب اعتقاد الاوساط الرسمية في المملكة - سيكون الحد الفاصل في الخلاف بين التيار السلفي والعائلة المالكة، الى أن جاء هذا المنشور ليزيل جزءا كبيرا من الوهم، ويعيد تثبيت حقيقة أن التيار السلفي والنشاطين فيه من الشباب لايقرون اسلوب التهديد، وأن ثمة مسلمات

اخوانكم من
الدعاة وطلبة العلم

حكمت طريقة تفكيره، منها عدم مشروعية الحكم، وعدم أهلية العائلة المالكة لقيادة البلاد والعباد لتلاعبها المكشوف بالثروة الوطنية، كما ورد في هذا المنشور.

وهذا هو نصّه :

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**قال الله العزيز الحكيم في كتابه الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ،ولاتكتموا الحق وأنتم تعلمون».**

**لقد سمع البعض وقرأ البعض الآخر من أهل العلم وطلبته كما استمع وقرأ غيرهم نص الكلمة التي ألقاها ،الملك، فهد بن عبد العزيز في المدينة المنورة يوم الأحد الموافق ١٤١٣/٦/٢٦هـ ركّز فيها على موضوعين هما:**

**أولا: انزعاجه الشديد وأسفه المتزايد من دور الخطباء والعلماء في اسداء النصيحة لولاة الامر في البلاد، وتحقيق شرعة الله في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سرا وأمانا وعلانية حسب توجيهه صلى الله عليه وسلم، وسيرة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين الى يوم الناس هذا، فنقول بعد الاستغفار والحمد لله:**

**لايشك مسلم في مشروعية وضرورة الاستفادة من النوادي والمنابر وأشرطة التسجيل ،الكاسيت، وكذلك توزيع المنشورات والبيانات لتوجيه وارشاد الناس الى مايجب عليهم القيام به لمقارعة الشرك والكفر والفسوق والعصيان وكذا لوعظ ولاة الامر في الدولة واسداء النصيحة لهم لتذكيرهم بضرورة الحفاظ على امانة الله ورسوله ،ص، باقامة فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وصيانة البلاد والعباد من الغزو الصليبي والهجوم الصهيوني الذي تقوده أمريكا من خلال احتلالها لبلدان المسلمين الواحد تلو الآخر، ولما يراه الدعاة من صيرورة الدولة وانحراف عليها في خدمة ومناصرة أعداء الله المشركين وعدم استجابتهم لنصائح العلماء والدعاة المتكررة والتي كانوا يوجهونها تارة عن طريق التوجيه غير المباشر من باب ،إياك أعني واسمعي ياجارة، وأخرى بالطريقة الصريحة - وكان**

الدعاة والعلماء يحرصون في ذلك .. خلوص النية وابراء الذمة - لكنهم وأعوانهم ومستشاريهم ووزرائهم ليس فقط لم يقدروا النصائح المخلصة والوعظ الخالص بل شدّدوا النكير والاستنكار عليها وسلكوا مسالك الطرد وتوجيه الاهانات للدعاة، كما قاموا بعزل الكثير منهم من وظائفهم ومنعوهم من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن المساجد وحرموا عليهم القاء الخطب وسحبوا جوازات سفرهم وزجّوا بالكثير منهم في السجون الانفرادية وأغلقوا أبواب الجامعات في وجوه بعضهم، فبلغ السيل الزبا واتسع الخرق على الراقع.

فهل يريد ،فهد، أن نترك سنة الله ورسوله (ص) وسيرة الصالحين من عباده في سبيل ان يرضى هو وأعوانه عنا؟

أم يريد المسلمين أن يتخلوا عن فرائض وأحكام وأساسيات دينهم الحنيف؟

فأين ما ادعّاه ومازعمه في كلمته بأن للعلماء وطلبة العلم في بلادنا المكانة الاولى عند الدولة؟ وأنهم غير مهانين في حين يشدّد عليهم النكير وتوعدهم إن استغلوا النوادي والمنابر والكاسيت في سبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشر الوعي الاسلامي، وتذكير السلطة وولاة الامر بوجوب الاستجابة لله وللرسول ،ص، في أن يحكموا بالعدل والقسطاس المستقيم، فلا تبخسوا الناس أشيائهم ولاتعثوا في الارض مفسدين.

هل الاستجابة لأمريكا ودول الكفر والشرك أولى عند فهد وأعوانه من الاستجابة للدعاة الى الله ورسوله ،ص، فأين مازعمه بأنه وحكومته ،يهتمّون بطلبة العلم اهتماما متكاملا،؟!

فهل بعد كل ماجاء في خطابه من تهديد ووعيد واتهامهم بأنهم ومن على المنابر يسبّون ويشتمون، بقي اهتماما لهم؟

فما هو قصدك ،ولنتقيد تماما بالاصلح،؟

أمنع ابناء شعبنا الغيور من السفر والتوجه لمقاتلة الصليبية في قلب أوروبا وعقر دار الشرك - نصرة للمسلمين في البوسنة والهرسك - هل هذا هو الأصلح؟

في حين تستجيب وباشارة أمريكية واحدة للغزو الصليبي وتزجّ بأبنائنا وأخوتنا لمحاصرة البلد الاسلامي ولمقاتلة المسلمين في الصومال المنكوب، كل ذلك تغطية للغزو الامريكي لبلاد المسلمين.

وفي حين تقذف وتتهم الدعاة الى الله وتصفهم بمخالفة أساسيات العقيدة وسيرة السلف الصالح.. لا لشيء سوى اعلانهم نشر أحكام وقواعد الكتاب والسنة وعبر المنابر وغيرها.

وفي حين تنكل الدولة بالدعاة وتصدر وعيدها وتداهمهم داخل المساجد والبيوت وتودعهم السجون.

ثانيا: يمتن فهد في كلمته على الشعب وعلماء الامة وطلبة العلم جميعا بأن حكومته فعلت كذا وكذا..من أجل تطوير البلاد وانعاش المواطنين وتوفير مستلزمات الحياة لهم من أجل أن يحصلوا على الرفاه والراحة وكأنه ينفق على أبناء الوطن من جيبه وليس من ذخائر المسلمين التي وعدنا بها رسول الله ،ص، والتي لايحصل - وللاسف - المواطن ببلادنا منها الاّ على مايقوّم الصلب ويستر العورة بينما يتلاعب بها فهد وأخوانه وأعوانه كيفما شاؤوا وأرادوا، فهل هذه هي سيرة الخلفاء الراشدين والسلف الصالح أم هو ملك عضوض.

أخوانكم من الدعاة وطلبة العلم

# اعتقال مواطن لاستنساخه مذكرة النصيحة

أطلقت المباحث العامة في المنطقة الغربية من المملكة سراح المواطن إسماعيل سجيني مساء السادس من يناير الماضي، بعد اعتقال دام عشرة أيام، بتهمة تداول مذكرة النصيحة التي رفعها عدد من السلفيين والمثقفين الإسلاميين الى الملك فهد في يوليو الماضي كانت قد وصلته عبر التليفاكس، وجاء في حيثيات الإتهام أنه صوّر نسختين من المذكرة وأعطاها لأصدقائه.

وقد أثار اعتقال السيد إسماعيل سجيني غضبا واسعا بين الحجازيين الذين تقاطروا على السجن لزيارته في صورة احتجاج، الأمر الذي عجّل بإطلاق سراحه، وقد أقيمت احتفالات بالمناسبة شارك فيها العديد من المواطنين ومن علية المجتمع الحجازي اعتبرت رسالة سياسية الى النظام، وقد لاحظ المواطنون تفريق النظام في المعاملة بين من تداول المذكرة وبين من حررها ووقع عليها.

المعلوم أن إسماعيل سجيني ينتمي لعائلة مشهورة تتصل بقريش، وقد برز بين العائلة عدد من النابهين والمتعلمين تعليما عاليا ومن حملة الأفكار التحررية، وربما كان هذا دافعا لأجهزة المباحث لتفتيش منزله ومكان عمله وهو مكتب استشارات يحمل إسم (السجيني للإستشارات).

تجدر الإشارة الى أن مذكرة النصيحة لم تعد مذكرة سرية، فقد تمّ تداولها بصورة كبيرة داخل المملكة، في حين يتم خارج المملكة تداول طبعتين على الأقل، وقد سبق لعدد من المجلات والصحف العربية والأجنبية أن نشرت مقتطفات منها، أما (الجزيرة العربية) فقد نشرت نصها بالكامل على مدار حلقتين في العددين الصادرين في أكتوبر ونوفمبر الماضيين. وهنا ينبغي الإلتفات الى حقيقة أن تداول المذكرة داخل المملكة جاء برغبة من الموقعين عليها، وإن أبدى البعض اعتراضه على تداولها العلني الأمر الذي سبب أزمة بين المؤيدين للحكومة ومن عداهم. أي بين من يرون النصح لولي الأمر بالسر، وبين من يسعى لتكتيل الجمهور وراء أطروحته بإفشاء خبرها والإعلان عن مطالبه التي عبرت عنها المذكرة، لعلمه أن الملك فهد لن يستجيب لمحتوياتها، بل لن تشكل أي أهمية أو ضغطا عليه ما لم يعرفها الجمهور السعودي.

## «المرزوقي» هل يكون نائبا لرئيس مجلس الشورى؟

تفيد مصادر مطلعة أن مجلس الشورى السعودي لن يبدأ أعماله خلال الفترة الوجيزة القادمة، فالملك فهد قرر كما يبدو تأخير إعلان أسماء الأعضاء مهما كان ذلك محرجا له. وتقول تلك المصادر بأن الملك يريد (تمطيط) موضوع الشورى هذا الى أقصى ما يتحمله الوضع، وأنه يزمع تعيين عبد الرحمن حمزة المرزوقي نائبا لرئيس مجلس الشورى بعد أن عيّن الرئيس قبل بضعة أشهر. والمرزوقي من مواليد مكة المكرمة، وهو عضو في هيئة كبار العلماء، كان قد تلقى علومه الدينية في مصر، وهو عالي التأهيل، وقد سبق له أن تولى منصب مستشار في مجلس الوزراء. غير أن مقربين منه يقولون أنه من نوع (الحديد المطاوع)، وأنه ضعيف الشخصية ولم يعهد عنه أن خالف رأي العائلة المالكة. وأضافت تلك المصادر، بأن من المتوقع أن يرافق إعلان أسماء أعضاء مجلس الشورى، إجراء تعديل وزاري طفيف، وسيلحق بعض الوزراء المقالين والموظفين الكبار المتقاعدين بالمجلس ليشغلوا عددا من مقاعده، وذلك تكريما لهم!.

على صعيد آخر، أصبح في حكم المؤكد أن المملكة مارست ضغوطا على البحرين لكي تصدر نظام مجلس شوراها بشكل يجعل الفروقات بينه وبين نظام مجلس الشورى السعودي قليلا، وقالت مصادر بحرينية أنه كان مقررا أن تذاع المراسيم الأميرية المتعلقة بمجلس الشورى البحريني بمناسبة عودة الأمير عيسى من خارج البحرين وقبل السادس عشر من ديسمبر الماضي، الذي يصادف العيد الوطني البحريني. وأضافت المصادر البحرينية، أن نظام مجلس الشورى تأخر صدوره، لأن المسؤولين في العائلة السعودية المالكة أتصلوا بحمد بن عيسى ولي العهد البحريني وأقنعوه بأن صدور نظام مجلس الشورى البحريني سيحرج المملكة ولا بدّ من تقليص الفوارق بين النظامين، الأمر الذي أجج الصراع بين حمد وعمه خليفة بن سلمان رئيس الوزراء. وبعد عودة أمير البحرين، أُجل إصدار النظام، وتواصلت الإجتماعات بين أمراء العائلة الخليفية الحاكمة، وقدمت التنازلات وظهرت المساومات، الى أن خرج المجلس بحلته الجديدة. في حين كان المراسيم الأميرية قبل تغييرها تعطي أعضاء البرلمان - مجلس الشورى - الحق في مساءلة الوزراء وسن القوانين وليس دراستها، وكان مستوى الأعضاء الذين تم اختيارهم في المرة الأولى أفضل من اللاحقين.

مهما يكن الأمر، فإن أمير البحرين وخلال شهر واحد أعلن نظام مجلس الشورى وعيّن الأسماء وعقد المجلس جلساته!.

ألم يكن في ذلك [illegible] في السرعة! لخادم الحرمين الشريفين!.

## اعتذار

نعتذر للقراء الكرام عن الخطأ الوارد في صفحة الاخبار للعدد الماضي من المجلة، حول تعداد السكان في السعودية، حيث أن الارقام كما أعلنتها مصلحة الاحصاء التابعة لوزارة المالية السعودية، والتي نشرت في الثاني عشر من ديسمبر الماضي، هي: أن العدد الاجمالي لسكان المملكة قد وصل الى ١٦,٩٢ مليون نسمة، بينهم ١٢,٣ مليون مواطن سعودي و ٤,٦ مليون شخص من الوافدين أي ما نسبته ٢٧ بالمئة من مجمل السكان. ولهذا اقتضى التنويه والاعتذار.

## منشورات

هناك العديد من المنشورات التي يتم تداولها في الوسط الحجازي، حررها كما يبدو رجال دين حجازيون، وهي ترد على اتهامات بالشرك والزندقة صادرة من مشايخ المدرسة المذهبية النجدية. أحد هذه المنشورات يعترض على كتاب التوحيد للصف الثالث ثانوي قسم البنات والمقرر للعام ١٤١٣هـ، لمؤلفة الدكتور صالح بن فوزان. وقد ذكر المؤلف أن المولد النبوي والإحتفال به والمجالس التي تعقد من أجله بدعة وشرك وضلالة، وأنها تشبّه بالنصارى. وقد أوضح المنشور أن المجالس التي تعقد ليس فيها إلا تلاوة القرآن وقراءة فصول من السيرة النبوية، وهي التي تسمى بالمولد، ثم سماع بعض القصائد التي جاءت في مدح النبي والثناء عليه، والفخر بالإسلام ومكارمه ومحاسنه، ثم الإجتماع لمن يقوم من أهل العلم بالوعظ والإرشاد والنصيحة للحاضرين ثم الدعاء للمسلمين. وقال المنشور أن كل الحاضرين لهذه المجالس من المسلمين الموحدين، فكيف يوصفون بالبدعة والشرك؟. وأضاف المنشور ،أن المؤلف وأمثاله يثورون في هذه المسائل المختلف فيها والتي فيها نفع كبير، ويرون أمام أعينهم جملة كبيرة من المنكرات، الأمور المتفق على تحريمها كالتعامل بالربا في البنوك المفتوحة على مصراعيها في الحرمين الشريفين، فما يحصل عندهم من الغيرة الدينية والحمية الإسلامية لهذا الأمر، وإن تكلموا عن هذا فإنما هو بقدر محدود وفي نطاق ضيق. أما مولد الرسول صلى الله عليه وسلم، فإنه في نظره الشرك الأكبر بعينه الذي تكاد تنشق له السماوات والأرض وتخر الجبال هدّا، أما زيارة الرسول والتوسل به والتبرك الشرعي بآثاره فهذا هو الضلال المبين بنظره».

وقارن المنشور بين ردّة الفعل على الإحتفال بمولد النبي وبين ردّة الفعل على الإحتفال بالعيد الوطني السعودي!، وكأنه يريد أن يقول لم لا تحرك ساكنا: «ها هو يسمع الإحتفالات العظيمة والعناية الكبيرة والإهتمام الزائد الذي جرى في هذا اليوم بالنسبة لليوم الوطني، حيث تحدثت الإذاعة والتلفزيون ورفعت برقيات التهاني والتبريك للمقام السامي»!. من جهة أخرى، يتداول الحجازيون منشورا يرد على عميد كلية الدعوة وأصول الدين علي بن نفيع العلياني الذي نشر رسالة حول موضوع: التبرك المشروع.

وتجدر الإشارة هنا الى أن موضوع التوسل والإحتفال بمولد النبي، ليس موضوعا دينيا منفصلا عن السياسة، فبمثل هذه الأمور كفّر الحجازيون، ووجد النجديون مبررا لإحتلال الحجاز باعتباره مرتعا للكفر والضلال والفساد، وان الواجب تخليص الحرمين الشريفين من كل ذلك وفرض (عقيدة التوحيد).

## فشل الجولة الرابعة من محادثات الحدود السعودية اليمنية

بدأت في ١٢ يناير الماضي الجولة الرابعة من محادثات الحدود بين المملكة واليمن، حيث ترأس الوفد السعودي السيد مطلب عبد الله نفيسه، كبير الخبراء في مجلس الوزراء السعودي، في حين ترأس الجانب اليمني السيد جعفر باصالح، نائب مدير مكتب الرئاسة اليمني.

فبعد ثلاثة أيام من المحادثات في العاصمة السعودية الرياض، لم يعلن الطرفان عن توصلهما الى أيّ نتيجة، إذ اعتمد البيان الرسمي الذي صدر عن الجانبين الإنشاء وتكرار ما قيل من كلام في الماضي عن أجواء الود والروح الأخوية وغير ذلك.

وجاء في بيان صدر مساء ١٤ يناير الماضي في ختام المباحثات التي جرت بين الطرفين، أن الجانبين اتفقا على عقد اجتماع آخر في صنعاء يحدد موعده فيما بعد. ولم يذكر أي من الجانبين شيئا عن تحقيق تقدم نحو حل النزاع.

## هل سيادة المملكة على أراضيها ناقصة؟

# الاميركيون شنّوا غاراتهم بدون الرجوع للملك!

## حمزة الحسن

هل هو أمر غريب، أن القليل من الإهتمام قد أعطي لموقف المملكة في موضوع الهجوم الأميركي الأخير على العراق، وكأن لا علاقة لها به من قريب أو بعيد؟.

ألم تنطلق طائرات الحلفاء من المملكة، من قواعد الظهران وخميس مشيط وحفر الباطن؟.

ترى هل كان إغفال موقف المملكة، بسبب عدم وجود موقف لها، أم لأن حلفاءها الأميركيين لم يريدوا إحراجها بإعلان موقفها الصريح، أم جاء ذلك تعبيرا عن استهانة بها قيادة وشعبا، أم هذا كله؟.

هل كانت المملكة مؤيدة للهجوم على العراق؟.

نعم، بدليل انطلاقه من أراضيها، وبدليل تأييد إعلامها غير المستقل للهجوم.

و لا، لأنها لم تكن راضية في حقيقة الأمر، وكانت العائلة المالكة تخشى من انعكاسات الهجوم على العراق، الذي لن يضر صدام حسين وحده، بل سيضرها هي أيضا، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهي تشعر بأنها ما تزال تدفع ثمن مواقفها السابقة لتحرير الكويت من اقتصادها وسمعتها واهتزاز مكانتها، وازدياد المعارضة الداخلية لها.

الملك فهد يؤيد الهجوم، ولكنه لا يستطيع أن يأتي بمبررات حقيقية يقنع بها الجمهور السعودي. قبل عامين كان يبرر وجود القوات الأميركية والأجنبية لحماية المملكة ثم تطور الأمر لتحرير الكويت، وها هي الكويت تحررت، وكان يفترض أن تعود القوات والأسلحة، فما الذي أبقاها في القواعد السعودية؟.

لقد لخص دبلوماسي غربي سابق مشكلة الملك فهد بقوله أن الأخير لا يستطيع أن يقول لا للرئيس بوش، ومن سوء حظه أن الأخير قرر في الأيام الأخيرة لرئاسته إحراج العائلة المالكة بأكثر مما تتحمل، ومن سوء حظ العائلة أن الرئيس الجديد لم يعر ـ كسلفه ـ مصالح حلفائه الأمراء أهمية، بل أوضح أحد أركان إدارته بأن واشنطن لم تستشر المملكة في الهجوم، وهو أمر كررته مع تركيا في الشمال!.

حسنا، لنقل أن سيادة الدولة منقوصة على أراضيها اختيارا أو جبرا، وأن الملك كان مغلوبا على أمره، ولكن ألم تكن لديه الشجاعة أن يعلن موقفا كموقف قطر أو عمان أو البحرين وهو موقف غير مؤيد للهجوم على العراق، رغم أن طائرات الحلفاء، الإنجليز بشكل خاص، انطلقت من البحرين؟. وعلى الأقل ألم يكن بإمكانه أن يتراجع قليلا مثلما فعلت الإمارات من التأييد المطلق الى التأييد الحذر؟.

كانت المملكة آخر من أعلن موقفه رسميا، وقد كان الموقف هزيلا ذلك الذي أشار إليه مجلس الوزراء السعودي، فقد أوصى الملك أشقاءه والمسؤولين الآخرين بأن أحدا ليس مخولا في التصريح عن أي أمر يتعلق بالهجوم الأميركي، ورفض هو التصريح بنفسه، وإنما أوكل لمجلس الوزراء بعد نحو إسبوع من الهجوم ليقول بأن المملكة تطالب بتطبيق متوازن لقرارات الأمم المتحدة!. لم يشر البيان الى العراق، ولم يعتبر الهجوم غير مبرر، بل طالب أن يطبق مجلس الأمن قراراته على الصرب والصهاينة دون إشارة إليهما بالإسم!.

ومن غرائب ما يحدث في مملكة الصمت، أن تعليمات عليا أبلغت بها الجهات الإعلامية السعودية من صحافة وتلفزيون وإذاعة وفي الداخل والخارج، بأن لا تشير الى أن الطائرات الغربية ـ الأميركية بشكل خاص ـ انطلقت من قواعدها من المملكة العربية السعودية!. ظنّا من المسؤولين السياسيين السعوديين أن ذلك سيخفي حقيقة بهذا الحجم، ويتم تداولها من خلال كل وسائل الإعلام العربية والأجنبية بما فيها الإعلام الخليجي.

قيل أن محطة الإم بي سي ـ وهي الوسيلة الإعلامية المفضلة للملك ـ أخطأت مرة واحدة في بداية الأزمة العراقية الجديدة، فأشارت الى انطلاق الطائرات الحليفة من اراضي المملكة، ولكنها لم تكرر ذلك مرة أخرى، أما الصحف كالشرق الأوسط والحياة ومجلة المجلة وغيرها فلم يشر أي منها الى الموضوع، وحاولت ـ الحياة بشكل خاص ـ التعاطي مع الحدث بقدر من الحيادية، في الأمر الذي لا يتعلق بالجانب السعودي. ولذا خسرت المملكة الحرب الإعلامية وإن كان مسؤولوها ـ أو بعضهم ـ يتصورون أنهم كسبوها عسكريا!.

### ماذا تريد المملكة من العراق؟.

سؤال يصعب الحصول على إجابة شافية عنه، رغم بساطته.

هل ترى المملكة في بقاء صدام حسين ضمانا لوحدة العراق، وأن تفكيكه أو تقسيمه ـ رغم أنه غير منطقي وشبه مستحيل ـ يشكل تهديدا مباشرا لوحدة المملكة نفسها؟. هل يرى المسؤولون في البديل العراقي الذي تمثله المعارضة العراقية غير ممكن لتشرذم تلك المعارضة واختلاف مشاربها؟. هل ترجح المملكة في الوقت الحاضر التعامل مع النظام العراقي باعتباره أمرا واقعا وتفتح صفحة جديدة، وتسعى في الوقت نفسه المساعدة على تهيئة بديل أفضل له بالتعاون مع الدول المجاورة للعراق؟. أم هل تساير السياسة الخارجية الأميركية بشأن العراق، وهي سياسة غامضة رغم كل الوضوح الذي تبديه الحملات العسكرية الجوية!، وبالتالي يمكن القول أن ما تريده واشنطن تريده الرياض؟.

لا أحد يعلم، أي الخيارات ترجحها المملكة، لكن من الملاحظ أن الملك فهد بشكل خاص يبدو في الوقت الحالي غير مبال بالموضوع العراقي، بل ربما غير مدرك لأهمية هذا الموضوع وتأثيره على المملكة بشكل خاص والمنطقة الخليجية والعربية بشكل عام. ويمكن الإستدلال على هذا القول، بانخفاض

حماسة المملكة فيما يعتبره صدام تدخلا في الشأن العراقي، كدعم المعارضة العراقية، او المشاركة مع دول الجوار في إعداد صيغة تخرج العراق والمنطقة من المأزق الذي هي فيه.

إن انكفاء المملكة الواضح، ليس نابعا من خيبة أملها في المعارضة العراقية، وليس لتعويلها على الدور الأميركي وتوكيل واشنطن برسم سياسة المملكة والكويت تجاه العراق، وليس لأن الموضوع العراقي شديد التعقيد لا تريد المملكة أن توجع رأسها بملفاته الكثيرة. ليس لهذه الأسباب فحسب، ولكن أيضا لأن الملك فهد انشغل بقضايا داخلية، وقد كانت أزمة الخليج صدمة للسياسة الخارجية السعودية جعلتها منكفئة على ذاتها.

وفي الوقت الذي نرى فيه جيران العراق شرقا وغربا وشمالا ينسقون تحركهم ومواقفهم إزاء ما يجري فيه، فإن المملكة لم تبد حماسة للإنخراط في هذا التوجه، فلم تشارك على سبيل المثال بوزير خارجيتها في اجتماع أنقرة الذي ضم وزراء خارجية ايران وسوريا وتركيا.

المملكة تتبنى ،سياسة اللاموقف، في الوقت الحالي، وهذا أحد الأسباب التي تجعلها ،مجبرة، على تأييد أي سياسات يتبناها البيت الأبيض تجاه العراق، ومن شبه المؤكد، أن الإدارة الإميركية الجديدة، إذا ما قررت جعل الباب نصف مفتوح على العراق، فإن المملكة ستقوم بنفس الدور، وإذا ما قررت المواجهة لأي سبب ومبرر حتى وإن كان ذلك لإذلال العراق والعرب، كما هو الحال الآن، فإن المملكة ستؤيد تلك الخطوات!.

وهذا الموقف لا يشارك المملكة فيه سوى: الكويت!.

## مسايرة الموقف الكويتي

ومن هنا، فإن اتجاها بين السياسيين في المملكة لم يكتب له التعبير عن نفسه بوضوح، يقول بأن المملكة وسياستها تجاه العراق لا يجب أن تكون أسيرة الموقف الكويتي المتشنج هو الآخر تجاه العراق، والذي لم يتسم بالحكمة خاصة في موضوع ترسيم الحدود، وقبول الكويت بأن تضاف اليه حقول نفطية وأراض عراقية كأم قصر!. إذ أن مثل هذا الموقف لا يمكن قبوله والدفاع عنه - بنظر هؤلاء - لأنه يبقي على التوتر، ويزرع ألغاما ستنفجر في المدى القريب المنظور بين الكويتيين أنفسهم.

ويرى أصحاب هذا الرأي والإتجاه، أن المملكة يجب أن تفتح صفحة جديدة ليس مع النظام العراقي فحسب، بل ومع كل الأنظمة التي تعتبرها المملكة ساندت العراق بدون استثناء، لأن المراهنة على إسقاطها أمر صعب في المدى المنظور، وحسب رأي هؤلاء، فإن المملكة يمكنها في الوقت نفسه دعم التغيير في هذه الدول لصالحها بدل مواجتها من الخارج مما يعطي نتائج سلبية وتعزز مواقع الأنظمة نفسها.

وفي الحقيقة فإن هناك سخطا من الموقف الكويتي بين عديد من السعوديين، الذي يشعرون بأن الموضوع الكويتي ورّط المملكة في حرب، وأفقدها الكثير من استقلالية القرار، وأضعف إقتصادها، وفاقم مشاكل البلاد الداخلية، وزاد من حدّة المشاكل التي يواجهها نظام الحكم فيها. ولذا فمن الطبيعي أن لا يتم الترحيب بأي مشكل جديد يزيد هذه الأمور سوءا، ومن هنا ظهرت دعوات فصل الموقف الكويتي والأميركي بشكل عام عن موقف المملكة، وحسب تعبيرهم: فإن مصالح المملكة رغم اتفاقها في كثير من البنود مع مصالح الكويت، إلا أنها هذه المرة ليست كذلك، وإن آل صباح ليسوا آل سعود رغم أوجه الشبه الكثيرة، وكذلك فإن الشعب الكويتي ليس كشعب المملكة.

## المطلوب من المملكة:

أولا: إعادة تقييم علاقاتها مع الدول التي ساندت العراق، فالمملكة رتبت مواقفها بدرجة كبيرة على أساس موضوع (الكويت) وليس على أساس (مصلحة) المملكة نفسها. إذا كانت الحكومة الكويتية قد كفرت بكل ما هو عربي ولم يعد يهمها سوى رضا الدول الغربية الحامية لها، وأنها لا تريد أن تبدأ صفحة جديدة، وحسب قول وزير الإعلام لا يمكن أن تقول: عفا الله عمّا مضى، وأن الإعتذار لا يجدي.. فإن المملكة والدول الخليجية الأخرى ليست ملزمة بانتهاج الموقف الكويتي.

وبصراحة، إذا كان هناك من التزام من قبل دول الخليج فإنه قد انتهى بتحرير الكويت، وليس من واجب المملكة أن تساير حكومة الكويت في رؤيتها للآخرين.

ترى هل تقبل المملكة، نهج حكام الكويت الذي عبر عنه في صحيفة الشرق الأوسط وزير الإعلام سعود الصباح، والذي يقول فيه: (لقد أصبحت تعابير الوحدة العربية والتضامن العربي وغير ذاك تعابير مكروهة. أنا لا أفهم أيا من هذه التعابير لا أفهم شيئا منها. هناك شيء واحد واضح للجميع بأنه ليس هناك اعتماد على العالم العربي بالنسبة لأمنك واستقرارك. لايمكن ذلك. ما هي المصلحة لتكلمني عن تآلف عربي؟ ما هي مصلحتي في ذلك؟). هل هذا النهج مقبول لدى المملكة، هل هذا المنطق هو الذي يحكم علاقاتها بالعالم العربي المحيط بها سواء عجبها أم لم يعجبها.

إن الكويت لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا!.

المنطق الذي يجب أن يحكم المملكة، هو ما عبّر عن بعضه الأستاذ عبد الرحمن الراشد في مجلة المجلة في عددها الصادر في السادس من يناير الماضي قبيل بدء الهجوم على العراق، وهو ما تؤمن به شريحة واسعة من المثقفين السعوديين، وذلك حين كتب بأنه يمكن أن تعود عقارب الساعة الى الوراء وتتصالح دول الخليج مع العراق، لأن كل شيء ممكن في السياسة، وضرب نماذج في هذا المجال بينها خلاف الملك فيصل وعبد الناصر، الذي أمكن تجاوزه رغم المواجهة الإعلامية بين البلدين والمواجهة العسكرية في اليمن.

ومن هنا - حسب رأي الراشد - يمكن تكرار الحادثة بين بغداد والخليج، حيث أن اللقاء ،ليس مستحيلا. ومع هذا فإن التصالح لا يعني بالضرورة العناق والتقبيل، ثم رغم ما حصل للكويت وهو كبير ،فإن العراق نفسه دك دكا بما لم تدك دولة مثله بعد الحرب العالمية الثانية،.

إن منطق التسامح والمصلحة يجب أن يكون دليل المملكة في علاقاتها مع الآخرين، هذا إذا لم يكن المبدأ حاكما عليها، أما التشنج ومسايرة آل الصباح في رؤاهم المتطرفة فإنه ليس صحيحا، وقد رأينا أن المسؤولين في قطر والبحرين - فضلا عن سلطنة عُمان - قد أبدوا رغبة في تحسين علاقاتهم مع اليمن والعراق والفلسطينيين. ومن المؤسف حقا أن المملكة وفي وقت تستقبل فيه قطر وفدا فلسطينيا، كانت قد رفضت دعوة للمصالحة التي تقدم بها أبو مازن خلال زيارته للرياض الشهر الماضي، بل لم يفد الإعتذار عما مضى في بدء صفحة جديدة.

وباختصار.. إذا كانت مصلحة الكويت تسير باتجاه غير اتجاه المملكة، فلتأخذ

طريقها وتسير سياساتها الخارجية وفق قناعتها وما تعتقده مصالحها. ولكن غير الكويت ليس مجبرا لإنتهاج نفس الطريق.

ثانيا: أن تبدي المملكة اهتماما كافيا بما يجري حولها، وأن تضع تشخيصا حقيقيا لمصلحتها. فقد يبدو للأمراء - على سبيل المثال - أن انهيار الوضع في اليمن سيخدم مصالحهم، وهم يعتقدون ذلك فعلا، ولم يكن هناك أمر يسعد صحافتهم بأكثر من أخبار اليمن السوداء. ولكن هذا الإعتقاد ليس صحيحا، فانعكاسات الإضطرابات في اليمن لا بد وأن تصل الى المملكة. وبشأن الموضوع العراقي، فإن سياسة (اللاموقف) التي تنتهجها المملكة من دون الدول الإقليمية المنافسة، إيران وسوريا وتركيا وحتى مصر، ستكون لها انعكاساتها السيئة نفسها في قادم الأيام. ويقصد من هذا إلفات النظر الى الحاجة الماسة لتنشيط السياسة الخارجية للمملكة والتي أصابها الخمول الشديد منذ أزمة الغزو العراقي للكويت.

ثالثا: يثير موضوع الهجوم على العراق، مسألتين حساستين، أولهما: ما تبديه المملكة من ضعف متزايد أمام الإدارة الأميركية، والشعور المتزايد لدى الملك فهد بأنه لا يزال مدينا للأميركيين لإنقاذهم الموقف في الخليج، رغم أن المملكة دفعت نحو ٦٢ مليار دولار من فاتورة الحرب الخليجية، وما يقارب الرقم هذا أيضا سيصرف على صفقات تسلح جديدة. لكن الجانب الإقتصادي لم يكن كافيا، فإمام ضعف الملك تتزايد الطلبات والضغوطات من معظم دول التحالف الكبيرة، وقد تأثرت سياسة المملكة الخارجية الى حد باتت معه مسلوبة القرار في أتفه الأمور. وثانيهما: أن شعور الضعف هذا أفرز تواجدا أميركيا عسكريا في قواعد المملكة، بحيث لم يعد بإمكان قادتها السيطرة عليها، وتحقيق سيادة الدولة. وصار بإمكان الأميركيين إتخاذ القرارات العسكرية مهما كانت خطيرة، دون الإلتفات الى موقف الملك، أو الى ردة الفعل الداخلية المحتملة.

إن أمام المملكة هامش غير قليل من حرية الحركة في مضمار السياسة الخارجية، ولكنها - كما يبدو - تنازلت عنه طوعا، أو لسوء التقدير لدى المسؤولين. ويخشى ان لا يلتفت المسؤولون السعوديون وعلى رأسهم الملك إلا والضياع يلفهم والمآزق السياسة تطوقهم في الداخل والخارج.

وينتاب عدد من المثقفين السعوديين شعور بأن الضغوطات الداخلية يجب أن تتصاعد ضد العائلة المالكة، ليس بغية إضعافها داخليا، لصالح قوة الشعب، فحسب، بل لتقوية موقفها إزاء الضغوطات الأميركية والغربية، ولايجاد عذر لها لتقول ولو لمرة واحدة: لا!.

## الملك يسحب فتيل أزمة سياسية في الحجاز

ألغى الملك فهد أثناء زيارته لمدينة الرسول (ص) في ديسمبر الماضي، حكما أصدره قاض نجدي بشأن وقف في الحجاز، وكانت حيثيات الحكم تعتمد على تكفير الزعيم الديني الحجازي السيد محمد علوي المالكي، وجاء قرار الملك هذا ليسحب فتيل أزمة سياسية خطيرة وتزيد الإنشقاق الآخذ بالإتساع بين مناطق المملكة.

وكانت الأزمة قد بدأت حينما تقدم أفراد من عائلة صبغة الله التي تقطن مكة المكرمة ضد أحد أعضاء العائلة وهو عبد اللطيف بن الشيخ علي صبغة الله الذي ورث حديثا عن والده نظارة أوقاف العائلة، بغية تجريده من مسؤولية النظارة وطعنوا في أهليته بحجّة أنه (من جلساء السيد محمد علوي المالكي) والذي هو بنظر المؤسسة الدينية الرسمية النجدية (مارق من الدين، مروج للبدع والخرافات)، وإن أي شخص يجالسه، فإن ذلك يخلّ بأهليته ويطعن في شرعيته.

عُرضت القضية على المحكمة الشرعية في مكة المكرمة، وتولاها قاض في المحكمة هو الشيخ علي عبد الله الصبيحي، الذي سأل عبد اللطيف صبغة الله فعلا عمّا إذا كان يجالس السيد محمد علوي المالكي؟. فرد بالإيجاب وأنه أحد المداومين على حضور مجلسه الديني، وأنه واحد من مئات الأشخاص الذين يحضرون دروسه غير الرسمية في منزله، وكانت الحكومة قد منعت السيد المالكي من التدريس في الحرم المكي الشريف.

وبناء على هذا الجواب، أصدر الشيخ الصبيحي فتوى قديمة لهيئة كبار العلماء في الرياض سبق للملك فهد أن رفض التوقيع عليها تقول بأن السيد محمد علوي المالكي مارق من الدين وأن من واجب الدولة أن تضعه في السجن أو تنفيه الى الرياض وأن لا تمكن أحدا من أتباعه من الإتصال به، الى آخر الفتوى التي كانت قد صدرت قبل بضع سنوات في ظروف صراع سياسي متصاعد كان المالكي أحد أقطابه.

ولهذا أصدر الصبيحي حكما في أوائل جمادى الثاني الماضي (ديسمبر الماضي) بإخراج موضوع الوقف من نظارة عبد اللطيف، وبسبب الإحتجاج رفع الأمر الى هيئة التمييز في المنطقة الغربية لإصدار الحكم النهائي.

ان اعتبار مجالسة الزعيم الديني الحجازي السيد محمد علوي المالكي خروجا عن الدين، وجرما يعاقب عليه، هو أمر لا يمكن للحجازيين السكوت عليه، ولذا ظهرت منذ انتشار خبر الفتوى حالة من الإحتقان والتمرد، فأمّ الحجازيون مجلس السيد المالكي الذي يقيمه للدرس كل يوم بعد صلاة المغرب بشكل جماعي فكان الموقف أشبه ما يكون بمظاهرة تريد أن تقول: (إذا كان الجلوس مع المالكي جريمة، فكلنا جلساؤه).

ويقول مطلعون ان المظاهرة المثيرة هذه تكررت بشكل يومي طيلة أسابيع الأزمة، يشارك فيها ما لا يقل عن ألف شخص كل مساء، هو ما يمكن لمجلس السيد المالكي أن يتحمله. وقد لاحظت أجهزة المباحث السعودية التي تراقب منزل المالكي بشكل مستمر، أن هناك أمرا غير اعتيادي إذ أن مجلس الدرس الذي يقيمه يحضره نحو ٢٠٠ شخص.

وحين علم الملك فهد بالموضوع وهو في المدينة المنورة، وخشية من تفاقم المشكلة، أمر وزير العدل بإلغاء الحكم الصادر من الصبيحي لأنه (يسبب مشاكل سياسية!)، كما أمر بأن يكون ملف القضية عنده فجيء له به من هيئة التمييز.

انتهت الحرب .. فماذا يفعل الاميركيون ؟!

# السعودية تبتلع «الموسى» ازاء الهجمات الاميركية ضد العراق

الغارات الاميركية المتتالية على العراق، لم تدمّر منشئات مدنية وعسكرية عراقية فحسب، ولكنها أصابت التحالف الدولي نفسه في الصميم أيضا.

معظم دول التحالف التي اشتركت في الحرب ضد العراق، لم تجد مبررا كافيا لمواصلة ضرب الاهداف المدنية والعسكرية داخل الاراضي العراقية، وفي حين اعلنت فرنسا ثالث قوة في التحالف عن رفضها لتلك الهجمات، بالرغم من ان طائراتها اشتركت في بعضها، وفي حين أعلنت دول عربية كمصر عن «تحفظها»، ودول اخرى كسوريا والبحرين عن «رفضها» ودول كالمغرب عن «استنكارها» فإن المملكة العربية السعودية وهي من اهم دول التحالف «ابتعلت» موقفها بمرارة ولم تستطع الافصاح عنه.

ومع أن أكثر الطائرات التي اغارت على العراق انطلقت من قواعد سعودية «الظهران وحفر الباطن في الشرق والشمال الشرقي وخميس مشيط في الجنوب» واستخدمت الأراضي السعودية ومجالها الجوي، بل وتزودت بالوقود من المملكة تبرعا كما يبدو وهبة من خادم الحرمين الشريفين، الا ان الحكومة السعودية لم ترحب، ولم ترفض أيضا الغارات العسكرية ضد العراق، وبقيت لبضعة أيام غير قادرة على إعطاء رأي أو موقف رسمي.

الحكومة السعودية واجهت واقعا صعبا، لا يختلف كثيرا عن مثيله إبان أزمة الخليج. ففي المثال الاول كانت دولة شقيقة قد ابتلعت بالكامل، وكانت قوات معادية تزحف نحو الحدود السعودية، وكانت الدبلوماسية الاميركية تنشط في «تهويل» الخطر العراقي، وتحذر من التباطؤ في التصدي له، وتحصر اساليب المواجهة في استدعاء قواتها المسلحة الى الاراضي السعودية. أما في المثال الاخير، فقد وجدت الحكومة السعودية نفسها امام واقع جديد، فالقوات الاميركية أصبحت «حقيقة» فهي لم تنسحب كليا بالرغم من انتهاء الازمة، ولاتزال تعمل داخل الاراضي السعودية وكأنه لا يزال أمام قوات التحالف - بعبارة أصح القوات الأميركية - المزيد من العمل والكثير من المهمات العسكرية التي تنتظر التنفيذ.

## عمان تعارض غارات الحلفاء على العراق

**في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية نشرت في الرابع والعشرين من يناير الماضي قال يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية «ان سلطنة عمان تعارض استخدام القوة ضد العراق». وقال بن علوي ايضا «ان زيادة الاعتماد على واشنطن قد تحول دول الخليج العربية الى محميات امريكية».**

**ويعد هذا التصريح اول انتقاد رسمي من الخليج لتجدد المواجهة العسكرية بين العراق والتحالف الذى تقوده الولايات المتحدة، حيث وصف هجمات التحالف على العراق بأن «هذا ليس الطريق الصحيح».**

**وحذر بن علوي من الافراط في الاعتماد على الولايات المتحدة وقال «انه يجب الا ينظر الى امن الخليج، على اساس ان الدول الخليجية تقع تحت حماية الولايات المتحدة». وقال ان دول الخليج لا تستبدل الحماية البريطانية للمنطقة التى انتهت عام ١٩٧١ بحماية امريكية».**

ومن الواضح ان التواجد العسكري الأميركي في المملكة يقوم بأنشطة عسكرية، كما في التجربة الحالية، لا تنسجم مع سياسة البلاد الرسمية المعلنة، وبالتالي فإن الحكومة السعودية لم تستطع التوفيق بين سياستها كدولة لها ارتباطاتها المحلية والعربية والاقليمية، ولها مصالحها، وبين وجود عدد كبير من القوات الاميركية التي تعمل وفق مصلحة واحدة لا علاقة لها بالتحالف الذي تشترك فيه المملكة، هي المصلحة الاستراتيجية الاميركية. فالاميركيون يتحركون بحرية مطلقة دون أي اعتبار للموقف السعودي وكأنه «تحصيل حاصل».

يضاف الى ذلك فإن واشنطن التي اعلنت عن عزمها الانسحاب من الاراضي السعودية ريثما تنتهي من اخراج القوات العراقية من الكويت، عادت فأبقت على عدد كبير من قواتها هناك، وقد قامت مؤخرا بمنع المجندات الاميركيات من قيادة السيارات في السعودية في خطة تهدف لجعل وجود القوات الاميركية هناك أقل ظهورا، كما نقلت وكالة رويتر في الثاني من ديسمبر الماضي.

يُضاف الى ذلك فإن مسؤولا اميركيا هو مساعد وزير الخارجية الاميركي الاسبق جوزيف سيسكو، قد صرح لجريدة الرياض السعودية في ١٦ يناير الماضي أن واشنطن ستحتفظ بوجود عسكري دائم في السعودية والخليج.

القوات الاميركية استفادت من التسهيلات التي منحتها المملكة لتجاوز الحدّ المتفق عليه وهو اخراج القوات العراقية من الكويت، لتضرب داخل العمق العراقي، وتفتعل أزمات جديدة مع بغداد بغية تصفية مصادر القوة التي

تتمتع بها. بيد أن الهجمات الأخيرة التي نفذتها القوات الاميركية ضد العراق جعلت وزير خارجية فرنسا رولان دوما يصفها بأنها «خارجة عن قرارات مجلس الأمن ولا تتفق معه» وبالتالي فلا توجد شرعية قانونية تسندها.

ومما زاد الطين بلة، أن قصف العراق أخيرا جاء متزامنا مع طرد اسرائيل لـ ٤١٥ ناشط فلسطيني من أنصار «حماس» واصرار اسرائيل، حتى ذلك الوقت، منع دخولهم. كما جاءت تلك الضربات في وقت تتأجج فيه مشاعر السخط والاحتجاج ضد السياسة الاميركية وازدواجية مجلس الأمن سيما بشأن البوسنة والهرسك التي تحتل أخبارها وأنباء المجازر التي يتعرض لها المسلمون فيها مانشيتات الصحف السعودية كل يوم.

وبالتالي، فقد بات من غير المثير أن تسمع داخل المجالس السعودية وفي وسط المثقفين، بالاضافة الى بعض كتاب الزوايا في الصحف اليومية، من يتحدث عن ازدواجية مجلس الامن، وعن التمادي في ضرب العراق، في وقت تستر واشنطن على جريمة اسرائيل في طرد الفلسطينيين. وكان هناك من يعتبر أن المملكة «خُدعت» في جرها لتحالف لا يسعى لتطبيق الشرعية وانما تدمير مصادر القوة لدى العرب، واحتلال مصادر الطاقة التي يملكونها.

هذه المواقف، دفعت الملك فهد لاعلان موقفه من خلال مجلس الوزراء، الذي دعا منتصف الشهر الماضي لتطبيق مقررات مجلس الأمن الدولي «في كل القضايا» وهو تعبير معتدل جدا يُقصد منه تطبيق القرار ٧٩٩ والخاص بعودة المبعدين الفلسطينيين. وتقول مصادر، ان الملك حاول جهده لاصدار بيان لايغضب واشنطن، ولا يؤيد انحيازها بشأن القضايا العربية.

الملك فهد يشعر أنه أصبح في موقف صعب جدا، سيما وأن الهجمات الاميركية ضد العراق قد ورطت بلاده بطريقة لم تكن ترضاها، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع ايضا ان تطلب من الولايات المتحدة سحب قواتها، أو وقف الهجمات ضد العراق. خاصة وان واشنطن «جاهزة» لبث الرعب من جديد في نفوس الحكام السعوديين.. فالانباء التي نشرت في السابع عشر من الشهر الماضي والتي افادت أن صاروخا عراقيا من طراز «سكود» أصاب الظهران، وأن صفارات الانذار أطلقت في انحاء المملكة، وأن العراق حرّك بطاريات صواريخه استعدادا لحرب صواريخ .. هذه الانباء قُصد منها المبالغة في تصوير الخطر العراقي، بغية حث المسؤولين السعوديين والكويتيين على الاستجابة للمطالب وموافقة الإجراءات الاميركية.

الكويت من جهتها طلبت قوات اميركية اضافية للمرابطة على حدودها مع العراق، كما طلبت مجموعة من بطاريات صواريخ «باتريوت» المضادة، وحصلت عليها فعلا حيث اصبحت جاهزة في العشرين من الشهر الماضي.

ويشعر المسؤولون السعوديون أن وجود القوات الاميركية أصبح «عبئا» سياسيا أكثر منه عبئا اقتصاديا، لكنهم في الوقت الحالي غير مستعدين للمجازفة بعلاقاتهم مع الولايات المتحدة من أجل مطالبتها بعودة هذه القوات او التنسيق السياسي مع الحكومة السعودية مسبقا بشأن الهجمات الجوية الأميركية التي تنطلق من القواعد السعودية بدون إذن كما يتوقع، وقد تكرر ذلك في تركيا ايضا حسب ما قال المسؤولون الأتراك. غير أن الأمراء السعوديين يأملون أن تكون الادارة الاميركية الجديدة اكثر فهما ومراعاة لحاجات ومصالح حلفائها في المنطقة، قبل الإقدام على أي خطوة عسكرية لا تورط الولايات المتحدة بقدر ما تورط المتعاونين معها والدول الصديقة التي تساعدها كما هي المملكة السعودية.

وهناك مخاوف حقيقية تنتاب المسؤولين السعوديين، أهمها القلق من أن تسعى واشنطن لتوريط البلاد في ازمات جديدة تحت ستار التحالف الدولي الذي اشتركت فيه المملكة ، فالازمات مع العراق هي اميركية بحتة لكنها انسحبت تلقائيا على المملكة، وإن لعبة افتعال الازمات بين الرئيس العراقي والادارة الاميركية قد تنتهي بالنسبة للطرفين بحل وسط يرضي واشنطن وبغداد، لكنه لا يوفر أي مكاسب «للملحقات» والمملكة من بينها.

من جانب آخر، يشكو عدد من المثقفين السعوديين أن ليس هناك سياسة للمملكة تجاه النظام الحاكم في العراق، وهم يعتقدون بأن الملك فهد لا يبالي بما يجري في ذلك البلد، وكأنه ليس بلدا مجاورا تتأثر المملكة به إن لم يكن مصدر خطر حقيقي عليها. ومن الواضح ان العائلة المالكة في السعودية والكويت بشكل خاص ليس لديهما أي موقف تجاه العراق ونظامه الحاكم، الموقف هو ما تتخذه واشنطن، ولا أحد يدري كيف ستتعامل الأخيرة مع الوضع العراقي في ظل الإدارة الجديدة.

ماذا ستفعل المملكة إذا قررت واشنطن التعامل مع النظام الحالي في العراق ؟ او قررت تجميد الخلاف وإبقاء الوضع على ما هو عليه؟ في ظل بلاد مقسّمة ونظام عدواني .. بالتأكيد ان خيارات الحكومة السعودية ازاء هذه المعضلة معدومة ، ليس فقط لأنها غير قادرة على مجابهة واقع تدعمه واشنطن، وانما لأنها اشتركت في صنع ذلك الواقع من حيث لا تدري.

فالولايات المتحدة من مصلحتها ابقاء التوتر في هذه المنطقة، من اجل تبرير تواجدها أولا، وتسويق منتجاتها من الاسلحة ثانيا، وبالتالي فهي ستفيد نفسها من خلال استثمار «شيطنة» الحكم

## السعودية رفضت إسقاط نظام صدام!

**كشفت صحيفة اسرائيلية النقاب عن أن الحكومة السعودية هي التي طلبت من واشنطن وقف الهجمات البرية وفك الحصار عن فرق الحرس الجمهوري قبل عامين لتمكينها من القضاء على ثورة الشيعة في جنوبي العراق.**

**وقالت صحيفة «هآرتس» الاسرئيلية في ١٩٩٣/١/١٨ ان السعودية التي تخشى ان تتحول المنطقة الجنوبية من العراق والمتاخمة لحدود الاردن والسعودية والكويت في قبضة الاصوليين الشيعة، طلبت من الرئيس بوش أن يوقف الحرب البرية حتى لا ينهار حكم الاقلية السنية هناك.**

**وكان رفع الحصار عن فرقتين تابعتين للحرس الجمهوري كانتا منسحبتين من الكويت قد مكنهما من توجيه ضربات ماحقة بحق الثوار الشيعة في جنوب العراق، واستطاع الحرس الجمهوري ان ينتزع المواقع التي سيطر عليها الثوار بعد ارتكاب حمامات دم ومجازر بحق المنتفضين.**

العراقي أو أي حكم آخر يؤدي لها هذا الغرض.

## تقسيم العراق

هناك أمثلة عديدة للتفاوت في وجهات النظر بين الحكومتين الاميركية والسعودية بشأن العراق، أهمها وحدة الاراضي العراقية وما يشاع عن مشروع غربي لتقسيم العراق. بالاضافة الى الهجوم الجوي الاميركي ضد بطاريات الصواريخ وبعض المصانع والمنشئات المدنية العراقية.

فالحكومة السعودية تنظر بقلق بالغ الى الخطوات الغربية بشأن تقسيم العراق، خاصة بعد أن اعلنت وشنطن منطقة الحظر الجوي في الجنوب من أجل ما أسمته «حماية المدنيين الشيعة». المملكة تنظر الى منطقتي الحظر في الشمال والجنوب، على انهما نواة لمشروع تقسيم العراق الى ثلاث مناطق «كردية في الشمال - شيعية في الجنوب - سنيّة في الوسط» بالرغم من ان مشروعا كهذا - إن كان مقصودا فعلا - يتعارض مع مصالح الدول الاقليمية المحيطة بالعراق ومن بينها المملكة التي تخشى ان ينتهي الامر بالعراق الى «التقسيم». والمملكة حريصة على ضمان الاستقرار في حدودها الشمالية، لأن أي توتر هناك من شأنه أن ينسحب عليها. كما ان المسؤولين السعوديين يشعرون بالامتعاض من السيطرة المرتقبة للاكثرية الشيعية على منطقة الجنوب بالتحديد، لالتصاقها بدول الجوار العربي، والمملكة من بين تلك الدول، وخشية الحكومة ان يؤدي قيام «دولة شيعية» في الجنوب الى تعزيز امتداد إيران في المنطقة. ومعلوم ان المملكة تشترط أي دعم للمعارضة العراقية الاتفاق على ابقاء الحكم بيد الاقيّة السنية في العراق.

مصادر مطلعة أكدت، ان المسؤولين السعودين ابلغوا الجهات الاميركية رفضهم لمشروع تقسيم العراق، لكنهم حصلوا على اجوبة تفيد ان الادارة الاميركية لا توجد لديها خطة من هذا القبيل. لكن السعوديين ينظرون بارتياب الى اصرار واشنطن على إنشاء «محميتين» في الشمال والجنوب، حيث يتوقعون ان تنتهي خطة هاتين المحميتين بتسليم السلطة فيهما لمعارضين عراقيين، وحصر سلطة الحكم العراقي في وسط العراق، وبالتالي وجود ثلاث تقسيمات سياسية - طائفية، للحكم في العراق.

أيا يكن الأمر، فإن الهجمات الصاروخية الاميركية المنطلقة من الاراضي السعودية لا تفيد مشروع المملكة السياسي بالنسبة للعراق، إذا كان لديها مشروع فعلا، أو إذا ما فكرت يوما ما في صياغة مشروع أو ساهمت فيه . هذا إضافة الى الحرج الشديد الذي وقعت فيه المملكة بسبب الهجوم غير المبرر وما تبعه من أصابة أهداف مدنية ومصانع لمواد تموينية.

المملكة بين خيارين كلاهما مرّ: المجازفة بتأييد الخطة الاميركية ودفع تبعات هذا التأييد.. وأهم تلك التبعات خسران ورقة العراق ، او المخاطرة بمعارضة واشنطن ، وما يترتب عليه من تأثير في العلاقات. فالمملكة تتعامل مع مارد قاهر ، جلبته لأرضها وباتت عاجزة عن ترويضه أو التخلص منه.

# تحسّن وضع اللاجئين العراقيين في المملكة

قامت السيدة ساداكو أوجاتا، رئيسة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بزيارة للمملكة العربية السعودية في الخامس عشر من يناير الماضي استمرت أربعة أيام، وذلك للإطلاع على وضع اللاجئين العراقيين الذين فروا من بلادهم عقب الإنتفاضة التي كادت تطيح برأس النظام العراقي قبل نحو عامين. وقالت المفوضية أن أوجاتا ستشاور المسؤولين السعوديين السياسيين والدينيين بشأن مشكلات اللاجئين العالمية ولاسيما فى العالم الاسلامي.

وقد زارت أوجاتا في اليوم الثاني لزيارتها للمملكة مخيم رفحا للاجئين العراقيين والذي يعيش فيه نحو ٢٨٥٠٠ عراقي، والذي وردت عشرات التقارير عن أحواله وكان مصدر نقد للمملكة خلال العامين الماضيين من قبل منظمات حقوق الإنسان، نظرا للمعاملة السيئة التي يلقاها العراقيون وتعرض الكثير منهم لمختلف أنواع الإذلال والعنف، وقد أدت تلك الأمور الى احتجاجات اللاجئين الذي ووجهوا بالرصاص وقتل العديد منهم، كما أن عددا من اللاجئين اضطروا الى مغادرة المملكة والعودة الى العراق مهما كانت المخاطر.

وقد أدت مجمل هذه الأحداث الى تعرض المملكة لنقد شديد، وأصبح الموضوع بندا أساسيا مؤثرا في موضوع العلاقة مع المعارضة العراقية، ولهذا اكتسب مخيم رفحا سمعة سيئة على الصعيد الحقوقي.

غير أن المملكة التي حاولت في ذلك الحين الرد على منتقديها، وترويج مقولة أن اللاجئين يعيشون في ما يشبه فنادق الخمس نجوم، وهي مقولة جاء بها الصحافي العراقي حسن العلوي، لم تفلح في تحسين صورتها، لكنها بذلت فيما بعد جهودا كبيرة لإصلاح الخلل وتحسين المعاملة وسبل المعيشة. فقد تمّ نقل المخيم الى مواقع أفضل، واستعيض عن الخيام بمساكن خشبية جاهزة، وصرف المال على تحسين الوضع الصحي للمخيم وكذلك الوضع التعليمي، كما تحسنت معاملة المسؤولين عن المعسكر بعض الشيء.

ويقول معارضون عراقيون، أن الخدمات في معسكر رفحا تحسنت بشكل ملحوظ، لكن هناك ضغطا نفسيا على اللاجئين بسبب الإهانات على الصعيد العقائدي، والتبشير المذهبي في أوساط المنتمين للمذهب الشيعي وما يتبع ذلك من تحقير لعقيدتهم.

أما بالنسبة لموقف المفوضية العليا للاجئين، فقد حرصت على عدم توجيه نقد للمملكة، لأن ذلك قد يحرمها من الدعم الذي تحتاجه في مناطق أخرى من العالم، وقد ووجهت هذه السياسة التي بُنيت على أساس موازنة المصلحة للاجئين بشكل عام في العالم، بموجة عاصفة من النقد من قبل العراقيين الذين اعتبروا ضحايا داخل وطنهم وخارجه. وهناك أمر آخر دفع بالمفوضية التزام الصمت إزاء انتهاكات السعودية لحقوق اللاجئين التي ينص عليها القانون الدولي، وهو أن المفوضية كانت تسعى قبل عامين الى إفتتاح مكتب لها في المملكة، وكانت تسعى لإقناع المسؤولين السعوديين بذلك، ولم يكن مقبولا لدى المسؤولين السعوديين أن يفتتح مكتب يأتي عليهم بمزيد من النقد، ولذا كان هناك تخفيف للهجة من قبل مفوضية الأمم المتحدة، ومديح بدون حساب لمساهمة المملكة ومعاملتها للعراقيين، وهو أمر غير صحيح في ذلك الحين.

## المخصصات الدفاعية تحصل على نصيب الأسد

# ميزانية ترضية والارقام الواردة فيها وهمية

بدأت الحكومة السعودية خططها الخمسية منذ بداية السبعينات الميلادية، و كان هدفها تنمية تجهيزات البنية الاساسية، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتخفيض الاعتماد على الايرادات البترولية وتنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد البشرية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

لقد شهدت النفقات الحكومية توسعا سريعا، فازدادت نسبة الاستثمارات الحكومية في الاقتصاد المحلي الى مجموع الاستثمارات من أقل من ٧ بالمائة في عام ١٩٦٠ الى ٤٢,٩ بالمائة في عام ١٩٦٥، ٥٣,٣ بالمائة في عام ١٩٧٠ و ٧٢,٦ بالمائة في عام ١٩٨٠، ولكن هذه النسبة انخفضت في الثمانينات الى حوالي ٥٥ بالمائة من مجموع الاستثمارات الكلية نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية. من جهة أخرى، زاد استهلاك القطاع الحكومي من حوالي ٢٠ بالمائة من مجموع الاستهلاك الكلي في عام ١٩٦٠ الى ٣٦,٥ بالمائة في عام ١٩٦٥، ٤٦,٩ بالمائة في عام ١٩٧٥ و ٥٠,٤ بالمائة في عام ١٩٨٢، ثم تناقصت هذه النسبة الى حوالي ٤٥ بالمائة أيضا نتيجة انخفاض عائدات الدولة من بيع البترول.(١)

لقد تزايدت ايرادات الدولة ونفقاتها بشكل مستمر حتى عام ١٩٧٤، ففي عام ١٩٧٣/٧٤ وعام ١٩٧٩ ارتفعت أسعار البترول عالميا مما اضطر المسئولين السعوديين الى تعديل الميزانية الحكومية سنويا، وتعديل خطط التنمية بشكل يتلاءم مع امكانيات الدولة وطاقة الاقتصاد المحلي الاستيعابية.

مع أنه لم تطرأ أي تغييرات تذكر في الميزانية

### أرقام مضللة

**قال مصرفيون ودبلوماسيون في السعودية في معرض تعليقهم على ميزانية العام الجديد، أن الانفاق الحكومي هو في الواقع أكبر مما تظهره الميزانية باعتبار أن شركات القطاع العام التي كان يتم تمويلها مباشرة من الحكومة قد خولت في وقت سابق صلاحية الاقتراض المباشر بإسمها.**

**وكانت تقارير قد ذكرت أن ستة قروض من هذا النوع أبرمت العام الماضي وأن قيمتها الاجمالية بلغت حوالى ٣٤ مليار دولار. وفيما عدا القرض الخارجي الذي حصلت عليه شركة ارامكو العملاقة لانتاج البترول، والذي بلغ ملياري دولار، فان بقية القروض التي تلقتها مؤسسات القطاع العام بالدولار تم الحصول عليها محليا.**

**وأشار هؤلاء الى أن الملفت للنظر في ميزانية العام الماضي هو إعلان أن السعودية أنفقت ٥٠ مليار دولار للمساهمة فى تمويل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. في حين أن خمسة أو ستة مليارات دولار دفعت في وقت مبكر من عام ١٩٩٢ لتغطية آخر جزء من التزام السعودية تجاه حلفاء حرب الخليج، وهذا يعنى أن عجز عام ١٩٩٣ هو فعليا أكبر من عجز ميزانية السنة الماضية التي مولت مدفوعات مستجدة لمرة واحدة ناتجة عن حرب الخليج.**

حتى عام ١٩٨١/١٩٨٢، الا أن العام ١٩٨٢/١٩٨٣ كان مختلفا تماما، حيث توقعت الحكومة ولأول مرة نقص ايراداتها غير أنها استطاعت أن توازن بين نفقاتها وايراداتها وتصل الى ميزانية متوازنة. أما في العام ١٩٨٣/١٩٨٤، فلقد توقعت الحكومة عجزا ماليا في ميزانيتها ولأول مرة بمقدار ٣٥ بليون ريال. في العام ١٩٨٥/١٩٨٦ لم تصدر الحكومة ميزانيتها السنوية في شهر مارس ١٩٨٦ كما كان مقررا متذرعة بعدم قدرتها على توقع ايرادات النفط فواصلت نفقاتها على أساس نفقات ميزانية ١٩٨٤/١٩٨٥، ثم أصدرت ميزانيتها في آخر شهر ديسمبر ١٩٨٦ لتغطي عام ١٩٨٧ حيث توقعت الحكومة ايراداتها بـ ١٠٧ بليون ريال مخلفة عجزا بحوالي ٥٣ بليون ريال.

لقد كانت الحكومة تغطي عجوزات ميزانيتها بالسحب من الاحتياطي العام للدولة، غير أنها ونتيجة للعجز المالي المتزايد وتناقص الاحتياطي العام لجأت في عام ١٩٨٨ الى الاقتراض عن طريق اصدار السندات الحكومية كما أنها لجأت الى فرض الضرائب المختلفة لزيادة ايرادتها.

في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ لجأت الحكومة الى زيادة اقتراضها عن طريق اصدار المزيد من السندات الحكومية وأجبرت البنوك المحلية على شراء القسم الأكبر منها حيث بلغ عجز هاتين السنتين فقط ١٠٠ بليون ريال. في عام ١٩٩١ لم تصدر الحكومة ميزانيتها السنوية بسبب الغزو العراقي للكويت واستثمرت بالاتفاق على أساس

ميزانية ١٩٩٠، غير أنها لجأت في ذلك العام الى اقتراض مالايقل عن ١٠ بليون دولار من البنوك الاجنبية لتغطية العجز نتيجة نفقاتها المتزايدة.

غير أن العجز المالي الحكومي ازداد سوءا نتيجة لتناقص ايرادات النفط وتناقص عائدات الدخل الاستثماري في الخارج نتيجة لتناقص سعر الفائدة عالميا وتناقص الاحتياطي العام للدولة (قدر الاحتياطي بـ ١٥٠ بليون دولار في منتصف السبعينات ثم تناقص الى حوالي ٥٠ بليون دولار في أواخر عام ١٩٨٩).(٢)

ثم تفاقم العجز المالي منذ بداية ديسمبر ١٩٩٠ عندما دفعت الحكومة ٢٠ بليون دولار زيادة على نفقاتها المقدّرة، و ٣٥ بليون دولار في عام ١٩٩١ للقوات المتحالفة في حرب تحرير الكويت.(٣)

في بداية يناير ١٩٩٢، اعلنت الحكومة ميزانيتها السنوية ولأول مرة منذ بداية ١٩٩٠، وقدرت نفقاتها بـ ١٨١ بليون ريال وايراداتها بـ ١٥١ بليون ريال، وقدر العجز المالي بـ ٣٠ بليون ريال، وكان النصيب الأكبر لقطاع الدفاع والامن حيث خصصت الميزانية أكثر من ٥٤ بليون ريال (٣٠ بالمائة) من اجمالي النفقات لهذا القطاع، وأكثر من ٥٢ بليون ريال خصصت لـ «مشاريع حيوية» لم تذكر الحكومة أي تفاصيل عنها.

في الرابع من الشهر الجاري (يناير ١٩٩٣) أصدرت الحكومة ميزانيتها السنوية لهذا العام وذكرت أن تقديرات الانفاق فيها تبلغ ١٩٦٩٠٠ مليون ريال أي بزيادة ١٥٩٠٠ مليون ريال عن تقديرات ميزانيتها للعام الماضي والتي بلغت ١٨١ بليون ريال. وذكرت الحكومة أن مجموع الموارد التي ستوجه للانفاق الحكومي خلال هذا العام تتضمن نفقات رواتب العاملين في الدولة والنفقات الادارية والمكتبية والنفقات المخصصة لعقود وتشغيل وصيانة المرافق العامة والمنشآت الحكومية، بالاضافة الى الاعلانات التي توجه لدعم مختلف أنواع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

أرقام الميزانية الجديدة كما يراها الخبراء

## وزيران بريطانيان في الرياض لمناقشة مواضيع اقتصادية

بدأ في الثامن من يناير الماضي وزير التجارة والصناعة البريطاني مايكل هيسلتاين زيارة الى المملكة السعودية، على رأس وفد كبير من رجال الاعمال البريطانيين ومسؤولي سبع شركات بريطانية كبرى، لاجراء محادثات تجارية، في خطوة وصفها اقتصاديون غربيون بأنها محاولة لتعزيز وجود الصناعات البريطانية في السوق السعودية الضخمة، وتعزيز الإقتصاد البريطاني المثقل بالعديد من المشاكل المحبطة. في حين أعلنت وزارة التجارة والصناعة ان الهدف من الزيارة هو دعم العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية التي تعتبر من أكبر أسواق الصادرات البريطانية.

وعزز هذا القول تصريح لهيسلتاين قبيل مغادرته الى جدة قال فيه بأن السعودية تعتبر من الاسواق الحيوية بالنسبة للمملكة المتحدة، حيث بلغت الصادرات البريطانية اليها ٢٢ مليار جنيه استرليني في عام ١٩٩١. وأشار الى أن زيارته تستهدف السعي من أجل مساعدة الشركات البريطانية على النجاح في السوق السعودية في المستقبل.

وقد لحق بوزير التجارة والصناعة البريطانية، وزير الدولة البريطاني للمشتريات العسكرية جوناثان ايتكن، الذي وصل المملكة في اليوم التالي لوصول هيسلتاين ومن اجل بحث مواضيع تتعلق بصفقات عسكرية بريطانية الى المملكة يراد لها إنعاش الإقتصاد البريطاني المريض.

والتقى هيسلتاين عددا من الوزراء السعوديين بينهم الدكتور سليمان السليم وزير التجارة وبحث معه سبل زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ودعم المشاريع المشتركة. كما التقى بوزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ووزير الصناعة والكهرباء المنهدس عبد العزيز الزامل.

ووضع وزير التجارة البريطاني حجر الأساس لمصنع أدوية في جدة تشارك فيه الى جانب المملكة شركة بريطانية، كما زار موقع مصنع للأدوية من المنتظر أن يفتتح في عام ١٩٩٤ وهو جزء من مشروع مشترك يتكلف ٥١٠ مليون جنيه استرليني - ١٦ مليون دولار - بين شركة جلاكسو القابضة وشركة سعودية في جدة.

ومشروع جلاكسو هو أول مشروع بريطاني بمقتضى برنامج سعودي يقضي بأن تنشيء الدول التي تفوز بصفقات عسكرية مربحة مع المملكة مشروعات تجارية تساعد في تطوير الاقتصاد السعودي. ويفترض أن تستثمر بريطانيا ما قيمته مليار جنيه استرليني - ٥١ مليار دولار - في السعودية، وهو ما يعادل نحو ربع ثمن المرحلة الاولى من صفقة اليمامة العسكرية التي تتحدث الأنباء عن صعوبات وعراقيل تعترضها سببها عدم قدرة المملكة على الإيفاء بالتزاماتها المالية.

في الجانب المهم الآخر، اجتمع وزير الدولة للمشتريات العسكرية جوناثان ايتكن مع وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، الذي التقى أيضا الوزير هيسلتاين، وتوقعت مصادر سعودية أن تكون المباحثات قد شملت موضوع صفقة اليمامة وحل المشاكل التي تعترضها، إضافة الى إمكانية عقد صفقات سلاح مع بريطانيا، كانت قد وعدت بها أثناء الغزو العراقي للكويت!.

كما أجرى جوناثان ايتكن مباحثات بشأن التعاون العسكري مع الملك فهد، وقال مسؤول بالسفارة البريطانية ان الملك فهد وايتكن «بحثا موضوعات ذات اهتمام متبادل في المجال العسكري». وقالت وكالة الانباء السعودية أن ايتكن سلّم الملك فهد رسالة من رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر، وأن الأخير أجرى اتصالات مع الملك أكدت فيها السعودية مجددا التزامها باتفاقية اليمامة التي عقدتها مع بريطانيا بشأن مشتريات الاسلحة وقيمتها ٦٣ مليار دولار.

من جانب آخر، ذكرت مصادر دبلوماسية ومصادر بشركة تيت اند لايل البريطانية في الثاني من يناير الماضي، ان الشركة تتفاوض لانشاء مصنع ضخم للسكر في المملكة، وذلك كجزء من برنامج تعويض عن صفقة اليمامة. وسينتج المصنع الذي سيقام في جدة نصف مليون طن من السكر الابيض، و٢٠٠٠٠ طن من دبس السكر - العسل الاسود - سنويا، وهو إنتاج يزيد كثيرا عن حاجة السعودية بالكامل والتي تبلغ في الوقت الراهن ٤٠٠٠٠٠ طن.

تعتبر أرقاما مبالغا فيها من قبل الحكومة السعودية ولعدة أسباب:

أولا: لم تذكر الحكومة أية أرقام عن ايراداتها المتوقعة للعام ١٩٩٣ وبالتالي فإن الارقام التقديرية للنفقات العامة لاتستند على أي أساس موضوعي مع العلم بأن هذه هي المرة الاولى التي تتحاشى فيها الحكومة ذكر هذه الايرادات.

ثانيا: تحاشت الحكومة ذكر ايراداتها المتوقعة لأنها ستكشف عن العجز المالي الكبير المتوقع لهذا العام حيث يتوقع الخبراء أن يزيد العجز عن المالي السنوي في العام الماضي.

ثالثا: لو كان العجز المالي الحكومي الحالي أقل من عجز السنة المالية الماضية لما تحاشت الحكومة السعودية ذكره خاصة وأن الحكومة تردد بشكل دائم مقولة زوال مؤثرات حرب تحرير الكويت واستقرار أوضاع المعروض من السلع والخدمات.

رابعا: لقد أعقب أزمة الخليج الكثير من التطورات والاحداث الاقتصادية أبرزها ذلك الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط عالميا مقارنة بما كان عليه إبان الازمة، حيث يبلغ سعر البرميل ١٦ دولارا فقط في موسم الشتاء والذي يصل فيه الطلب الى الذروة، وهذا سيؤدي الى النقص المتوقع في الايرادات وبالتالي الى تزايد العجز المالي خاصة وأن هذه الميزانية تتضمن زيادة الانفاق الحكومي بنسبة ٩ بالمائة عن ميزانية العام الماضي.

خامسا: التقرير السنوي للغرف السعودية للعام ١٩٩٢ توقع زيادة حجم العجز في ميزانية ١٩٩٢ والذي قدر بـ ٣٠ بليون ريال، وذلك نتيجة للتقديرات المتحفظة لايرادات القطاع النفطي بالاضافة الى الزيادة المتوقعة في الانفاق الحكومي وهذا يعني أن العجز الحقيقي في ميزانية العام الماضي يزيد على ٣٠ بليون ريال.(٤)

لهذه الاسباب المذكورة اعلاه، وبالاضافة الى تأشيرات الخبراء لايرادات الدولة لهذا العام والتي لاتتعدى ١٠٠ بليون ريال نتيجة لانخفاض اسعار البترول، يمكننا اعتبار أرقام الميزانية الجديدة أرقاما وهمية أصدرتها الحكومة السعودية للاستهلاك المحلي فقط.

لقد حظي قطاع الدفاع والامن بنصيب الاسد، كما هو الحال دائما، من مجموع الانفاق الحكومي الكلي المتوقع لهذا العام، حيث ارتفعت مخصصات هذا القطاع من ٤٨٦٨٩ مليون ريال (٢٥,٢٣بالمائة) في عام ١٩٩٠ الى ٥٤٢٧٠ مليون ريال (٩٨٢٩ بالمائة) لعام ١٩٩٢ الى ٦١٦٣٦ مليون ريال (٣١,١٠بالمائة) لهذا العام،

## مستثمرون سعوديون يشترون حصة فى شركة ساكس فيفث افنيو للازياء

**قال البنك السعودي التجاري المتحد في ١١ يناير الماضي أنه اشترى حصة في ساكس فيفث أفنيو بقيمة ١٠٠ مليون دولار نيابة عن مستثمرين سعوديين من بينهم رئيس البنك الامير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز. وقال مسؤولون في البنك أن الحصة تمثل اكثر من ١١٪ من القيمة الدفترية للشركة الامريكية وهي من أشهر بيوت الأزياء، إذ تبلغ قيمتها الدفترية ٩٠٠ مليون دولار، وأضافوا أن الحصة اشتراها البنك السعودى من انفستكورب بنك في ٢٢ ديسمبر الماضي.**

**وكان بنك انفستكورب ومقره البحرين قام بترتيب عملية شراء ساكس بمبلغ ٦١ مليار دولار في عام ١٩٩٠ بمشاركة عدد من المستثمرين بالاضافة الى ادارة الشركة. وتجدر الإشارة الى أن بنك انفستكورب مملوك لمستثمرين من ست دول خليجية، وقد ضخ ٣٠٠ مليون دولار أخرى لتمكين ساكس من الاسراع في إنجاز خطط التوسعة. وقد أنحى البنك باللائمة العام الماضي على تركيبة الضرائب في الخسائر التي لحقت بشركة ساكس، ولكنه قال ان الشركة مربحة.**

**وقال بيان مشترك صدر عن بنك انفستكورب والبنك السعودي التجاري أن الامير الوليد الذي أصبح رئيسا لمجلس ادارة البنك السعودي بعد شرائه حصة كبيرة من أسهم البنك، سيكون المستثمر الرئيسى فى صفقة ساكس. تجدر الإشارة الى أن الوليد بن طلال هو أكبر مساهم في بنك سيتي كورب ومقره نيويورك، حيث استثمر فيه نحو ٨٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ لشراء أسهم عادية وممتازة، كما أنه يملك حصة تبلغ نحو ٤٠ ٪ من البنك السعودي التجاري المتحد، وهو أحد البنوك المشتركة في المملكة.**

وهذا المبلغ الضخم المخصص لهذا القطاع (ثلث الميزانية تقريبا) وفي ظل تناقص الايرادات الحكومية سيؤدي الى تخفيض النفقات المخصصة للقطاعات الاخرى كالتعليم والصحة وغيرها.

لقد ذكرت الميزانية الحالية مخصصات قطاع التعليم منفردا، حيث لم تصدر الحكومة بندا مستقلا لهذا القطاع في ميزانيتها السابقة، فلقد كان هذا القطاع يعتبر جزءا من بند «تنمية الموارد البشرية» أيضا، في نفس الوقت الذي ذكرت فيه بعض القطاعات ومخصصاتها كقطاع النقل والاتصالات، قطاع الصحة، قطاع تجهيزات البنية الاساسية، الاعانات المحلية وصناديق الاقراض الحكومية، الا أنها لم تذكر مخصصات قطاع تنمية الموارد الاقتصادية، قطاع الخدمات البلدية وقطاع الادارة العامة والنفقات الحكومية الاخرى، حيث بلغ مجموع مخصصات القطاعات التي ذكرتها الميزانية بـ ١٦٨٤٨ الا أنها لم تذكر أية تفاصيل عن المبلغ المتبقي وهو أكثر من ٢٨٠٠٠ مليون ريال، كما فعلت في الميزانية السابقة لعام ١٩٩٢.

لقد أعطت ايرادات النفط المتزايدة منذ منتصف السبعينات، أعطت الحكومة السعودية دور المسيطر على جميع النواحي الاقتصادية في الدولة، فبالرغم من اعلان الحكومة في خططها الخمسية عن تبنيها سياسات اقتصادية تدعم القطاع الخاص، الا أن هذا القطاع مازال قطاعا طفيليا معتمدا على المناقصات والمشاريع الحكومية والتي بدورها تعتمد على ايرادات النفط التي تسيطر عليها الحكومة.

لقد أدت الموارد المحدودة والمتاحة التي يمتلكها القطاع الخاص، أدت الى ابعاده عن المشاركة المباشرة في أي استثمارات محلية كبيرة، كما أن الحكومة بمؤسساتها المختلفة وبيروقراطيتها الشديدة، منعته من الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية بفعالية.

يواجه القطاع الخاص في الدولة الكثير من العوائق، فعدم قدرته على المخاطرة والنقص الكبير الذي يواجهه في الايدي العاملة الماهرة، وبالرغم من وجود تجهيزات البنية الاساسية للدولة، فإنه مازال قطاعا يلهث وراء مشاريع الربح السريع كالاستيراد، البناء، وتجارة العقارات، كما أن هذا القطاع مازال يستثمر معظم أرباحه خارج البلاد حيث تقدر استثماراته

بأكثر من ١٠٠ بليون دولار.

لقد أدى وجود نظامين قانونيين (اسلامي وغربي) يطبقان في نفس الوقت على قطاع الاعمال والبنوك، أدى الى زيادة الخلافات المالية بين الشركات وصعوبة ايجاد حلول لها، بالاضافة الى أن النظام القانوني (كما هو الحال بالنسبة للنظام السياسي) يعتبر نظاما متخلفا لايتماشى مع عملية التنمية الاقتصادية السريعة التي شهدتها الدولة.

لقد أدت المشاكل المالية التي تواجهها الحكومة الى تأخير مستحقات الكثير من الشركات المحلية والاجنبية، ففي أكتوبر ١٩٨٥ انسحبت شركتان من كبريات الشركات البريطانية في أعمال البناء من البلاد وهما جورج ويمبي وجون لينج، نتيجة لتأخير الحكومة سداد مبالغ مستحقة لهما، كما أن هناك تذمرا من الحكومة من قبل شركات محلية وأجنبية نتيجة لتأخير مستحقاتها والتي تقدر بأكثر من ٨ بليون دولار.(٥)

لقد ذكرت الحكومة بأن ميزانيتها السنوية المالية تعزز دور القطاع الخاص، ولكن من الملاحظ أنه في ظل الوضع الاقتصادي الحالي والتخبط الحكومي السياسي والمالي، لن تستطيع الحكومة تقديم أي خدمات ذات جدوى سواء للقطاع الخاص أو للمواطنين وماتحاشي الحكومة ذكر ايراداتها وعجز ميزانيتها وايرادها وأرقاما وهمية لاتستند على أي أساسي علمي وموضوعي الا دليلا على ذلك.

---

الهوامش


1 - Looney, Ropert. (Economic Development in Saudi Arabia: Consequnces of Oil Price decline), JAI Press Inc., Greenwich, Connecticuit, 1990, P.2.

2 - Long David E., [Saudi Arabian in the 1990,. Plus ca change, in Doran, charles F., and Buck, Steven W, eds., The Gulf Energy and Global Security, P.88.

3 - The Economist Intelligence Unit Unit, Country Report: Saudi Arabia, No.1, 1991, P.11.

4-- الشرق الاوسط 1993/1/4 ص 10

5 -Bharagava, Pradeep, (Political Economy of the Gulf States, South Asian Puplishers, New Delhi, 1989, P.73.


# لا تغيير في سياسة المملكة النفطية

لم يأخذ المحللون الإقتصاديون اعلان المملكة استعدادها لخفض انتاجها النفطي إذا ما توصلت الى اتفاق بهذا الشأن مع دول أوبيك الأخرى، على محمل الجد، ويعزو المحللون ذلك الى وضع المملكة الإقتصادي حيث أنها بحاجة بسبب العجز المتزايد في الميزانية الى انتاج المزيد من النفط، وهو أمر سعت إليه المملكة منذ اندلاع أزمة الغزو العراقي للكويت.

وذكرت نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي - ميس - في ١١ يناير الماضي أن السعودية ستبقى انتاجها من النفط الخام في حدود حصتها المقررة في اتفاق أوبيك في نوفمبر الماضي، والبالغة ٢٨ مليون برميل يوميا، على الرغم من خططها لزيادة طاقتها الانتاجية. ونقلت ميس عن مصدر سعودي موثوق قوله ان المملكة مستعدة لتعديل إنتاجها للوصول به الى أي مستوى يتفق عليه في اجتماع أوبيك القادم في ١٣ من هذا الشهر - فبراير -.

وقالت ميس أن الطاقة الانتاجية للسعودية ابتداءا من شهر فبراير ستصل الى تسعة ملايين برميل يوميا، على الرغم من إجراء أعمال صيانة في عدد من الحقول كحقل بري الذي ينتج النفط الخفيف الممتاز، وحقلي الظلوف والمرجان البحريين، وقالت ميس أن أعمال الصيانة لن تؤثر على الطاقة الانتاجية ولن تقل في أي وقت عن ٥٨ مليون برميل يوميا.

وأضافت أن من المقرر أن تبدأ الطاقة الانتاجية للسعودية في الزيادة بحلول شهر أبريل القادم لتتجاوز كثيرا تسعة ملايين برميل يوميا. وكان مسح أجرته رويتر قد قدر إنتاج السعودية في ديسمبر الماضي بحوالى ٤٥٨ مليون برميل يوميا.

ويعتقد مراقبون اقتصاديون، أن المملكة لن تتخلى عن حصتها من النفط، وأنها لن تعود لاحتلال موقع المنتج المرجح، ولكنها قد تفكر في تخفيض انتاجها من أجل رفع الأسعار بقدر معقول إذا ما تعاون المنتجون الآخرون في اوبيك معها، وإلا فإن المملكة لن تقبل بأن تتحمل - من وجهة نظرها - كامل العبء، في وقت لا يلتزم فيه الآخرون بحصصهم.

وعلى الرغم من أن المملكة من أشد الدول معارضة لسياسة تقلب الأسعار الحادة صعودا أو هبوطا، فإنها قد تتعرض - حسب رأي بعض الخبراء - الى ضغوط شديدة من قبل الإدارة الأميركية الجديدة، التي تحاول تحقيق إنجازات على الصعيد الإقتصادي الذي انتخبت من أجله، وذلك بالعمل على إبقاء الأسعار ضمن مستوياتها الحالية، الأمر الذي لا يتيح للمملكة فعلا هامشا من الحرية لترتيب وضعها الإقتصادي الصعب، حيث أن العائلة المالكة تشعر بالتحدي الخاص في هذا المضمار، وتعتقد بأن فشلها الإقتصادي هو الذي سيسبب لها الكارثة الحقيقية.

## نكتة الميزانية

التعبير السياسي لموقف المجتمع عبر النكات أمر جديد في المملكة، ولوحظ خلال الأعوام الثلاثة الماضية الإعتماد على النكتة في التعبير، فقد ظهرت الكثير من النكات المتعلقة بمجلس الشورى، وعلى الملك شخصيا والأمراء. آخر النكات جاءت بوحي من الميزانية السعودية التي أعلنت في أوائل يناير الماضي والتي اعتبرت من أكثر الميزانيات تلفيقا وكذبا. تقول النكتة أن مواطنا سعوديا توفي قبل يوم من صدور الميزانية وصعدت روحه الى السماء وراحت تتجول هناك، وفيما كانت سائرة سمعت جرسا يضرب بقوة فسألت الملائكة عن ذلك فردت بأن أحد البشر يكذب في الأرض، ومرة ثانية رنّت الأجراس مرتين، وكان التفسير أن آخر كذب كذبة أكبر من صاحبه. وفيما هو كذلك وإذا بأجراس السماوات السبع ترن بشكل متواصل الأمر الذي أصاب تلك الروح بالرهبة والخوف، فجاءت الملائكة لتخفف عنها ولتقول لها: لا تخافي، إنها الميزانية السعودية تذاع في الأرض!.

# الملك يصدر قرارا بإقالة صحافيين سعوديين ويضع أحدهما تحت الحراسة!

## الصحافي السعودي محمد صلاح الدين يحذر الملك من مصير بوش، والدمنهوري يقود حربا إعلامية بالنيابة ضد التيار السلفي

عبد الأمير موسى

أقال الملك فهد صحافيين سعوديين مشهورين على صعيد المملكة، وربما خارجها، وذلك في حادثتين منفصلتين، حيث حُرم أحدهما من كتابة عموده اليومي في صحيفة المدينة، لأنه حذر الملك فهد ضمنيا من مصير الرئيس الأميركي بوش الذي استند على القوة متجاوزا حاجات شعبه الملحة في التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أما الآخر فقد فُصل من منصب رئاسة تحرير صحيفة الندوة، لأنه دافع عن الملك دفاعا مستميتا قبالة أنشطة التيار السلفي، الأمر الذي أثار حفيظة رموز التيار وعلماء المؤسسة الدينية الرسمية، وانتهى به الحال للطرد، في خطوة وصفت بأنها ممالأة من جانب الملك للتيار السلفي.

وقد بعثت فرانسيس ديسوزا مديرة المركز الدولي ضد الرقابة ـ المادة ١٩ ـ والذي يتخذ من لندن مقرا له، وهي منظمة مهتمة بالانتهاكات ذات العلاقة بحرية التعبير، بعثت رسالة احتجاج في الثاني والعشرين من يناير الماضي الى الملك فهد، بعد قرار الأخير فصل الصحافي محمد صلاح الدين وحرمانه من الكتابة في أية صحيفة سعودية أخرى، وذلك في نهاية ديسمبر الماضي، وكذلك رئيس تحرير صحيفة الندوة يوسف الدمنهوري.

وجاء في رسالة المركز الدولي ضد الرقابة الى الملك، بأن المركز يخشى أن يتعرض محمد صلاح الدين والدمنهوري الى حرمانهما الكامل من الكتابة أو العمل في أي وسيلة اعلامية أخرى في السعودية، بسبب سيطرة الدولة الكاملة على الصحافة.

كما جاء في الرسالة، أن الحظر المفروض على صلاح الدين وطرد الدمنهوري، يخالف المادة التاسعة عشرة من الميثاق العالمي لحقوق الانسان والتي تضمن حماية الحق الاساسي لحرية التعبير، وطالبت بأن يعيد الملك النظر في قراره وأن يصدر أمرا برفع الحظر المفروض على السيد صلاح الدين، وإعادة يوسف دمنهوري الى منصبه السابق.

وكان الكاتب الصحافي ذي الميول الإسلامية محمد صلاح الدين قد كتب مقالا في أعقاب هزيمة بوش في الإنتخابات الرئاسية الأميركية تجاوز فيه الخط الاحمر، حيث قال بأن الرئيس بوش وحزبه سقطا لأنهما لم يأخذا بنظر الاعتبار رغبة بلدهما العميقة نحو التغيير وأن ذلك درس يجب أن يتعلمه بعض القادة العرب الذين لا يراعون رغبة شعوبهم . وأضاف بأن العرب لم يعودوا يتقبلون النصيحة أو يشعرون بالقلق من المخاطر التي تتفجر تحت أقدامهم.

واعتبر محمد صلاح الدين في مقاله اليومي في صحيفة المدينة، اعتبر سقوط بوش درسا يجب أن يستوعب من جانب الاطراف العربية، التي تسعى لتأسيس علاقة وثيقة مع القادة الاجانب كوسيلة لحل المشاكل العربية المختلفة، بدلا من بناء قواهم الذاتية.

وقال صلاح الدين أيضا: أن التوجه نحو بناء القوى الذاتية، سيقوم بالتالي، بالامساك بكوابح القوة، ولا يستخدمها ضد شعبه.

ورأت الصحافية الأميركية كاريل مورفي في مقال لها في الواشنطن بوست في الثاني والعشرين من ديسمبر الماضي، بأن هذا الكلام يتناغم مع المستويات الغربية، من منظور حرية التعبير، وأضافت بأن مقال صلاح الدين «هبط كقنبلة يدوية على طاولة الملك فهد مثيرا انفجارا مدويا» وأن وزارة الإعلام السعودية أمرت صحيفة المدينة «بايقاف نشر أي مادة لصلاح الدين، وقد فعلت»، وأن الحادث «سلط الاضواء على الاحباط الكبير من جانب عدد كبير من السعوديين، بسبب الافتقار الى حرية صحافة حقيقية».

من جهة أخرى ذكرت أوساط صحافية، أن محمد صلاح الدين وهو من ذوي الميول الإسلامية، وكان أحد المداومين في الكتابة في صحيفة المسلمون، قد أزعج السلطات السعودية مرارا خلال العامين الماضيين بسبب دفاعه الصريح وتعاطفه الشديد مع الحركات الإسلامية في المغرب العربي وفي السودان ومصر، وهي حركات سبق لها أن اتخذت مواقف غير منسجمة مع موقف العائلة المالكة من موضوع الغزو العراقي للكويت وموضوع استقدام القوات الأجنبية الى أراضي المملكة. وحسب رأي أوساط صحافية، فإن الحكومة السعودية كانت تبحث عن مبرر لإقالته من عمله والتضييق عليه، فلم تجد غير مقاله عن سقوط بوش والدروس التي يفترض أن يتعلمها الملك فهد، فيهتم ببلده اقتصادا وثقافة وحرية ، وإلا فإن الإنجازات الخارجية والإعتماد على حماية

الخارج لا يفيد، هذا ما أراد أن يقوله محمد صلاح الدين، ولكن العقاب جاء على مسائل متأخرة يعاقب عليها نظام المطبوعات السعودي!.

## □ الدمنهوري دافع عن فهد فأقاله!

وعلى العكس من محمد صلاح الدين، فقد أقال الملك فهد في أواخر شهر ديسمبر الماضي، رئيس تحرير صحيفة الندوة الصادرة بجدة الاستاذ يوسف حسين الدمنهوري لسبب معاكس تماما، وذلك بعد سلسلة مقالات كتبها خلال شهر نوفمبر الماضي حول التطرف والمتطرفين في باب «قضايا وآراء» انتقد فيها بصورة مثيرة الحركات الاسلامية في السودان وتونس والجزائر ومصر، واتهم هذه الحركات بالتطرف الاعمى كما جاء في مقاله بعنوان «ما بين التطرف الاعمى والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي» الذي نشر بتاريخ ٣٠ جمادى الاولى من العام الجاري الموافق السادس والعشرين من نوفمبر الماضي.

ولعل موضع الاثارة، هو انتقاده الصريح لمذكرة النصيحة والموقعين عليها، وهكذا انتقاده العلني والحاد لأحد أقطاب التيار السلفي وهو الشيخ سفر الحوالي، كما ورد في المقالات الثلاثة التي كتبها تحت عنوان «الحوار.. لماذا.. ومع من؟» في الرابع والحادي عشر والثامن عشر من شهر جمادى الآخرة، الموافق للثلاثين من نوفمبر والسابع والرابع عشر من ديسمبر الماضي. وهي مقالات يرد فيها الدمنهوري على ما ورد في المحاضرة المسجلة للشيخ سفر الحوالي والتي يرد فيها على مقاله الاول ما بين التطرف الاعمى والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للكاتب نفسه.

فقد ذكر الدمنهوري: «فوجئت قبل عدة أيام بأحد الاخوة يحاورني حول ما جاء في المقال المشار اليه (ما بين التطرف الاعمى والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي) وأخبرني بأن الاخ سفر الحوالي هاجمني ووجه إليّ سيلا من التهم عبر شريط كاسيت يوزع بالاسواق. قلت له لقد هاجمني من قبل زميل له، وقال فيما قال: الدمنهوري دهوره الله في النار، واتهمني بأنني قلت: أن علماءنا تجاوزوا الخط الاحمر».

وحين حصل الدمنهوري على نسخة من الشريط الجديد للحوالي، وجد التالي: «وكانت المفاجأة حينما قال المتحدث عن المقال أنه استعداء صارخ على دعاة الحق ودعاة الاسلام في هذه البلاد ودعوة لاستئصالهم ومقاومتهم، وأن هذا واجب الدولة ومن مسؤوليتها. إنه من العجب العجاب أن يرد كلام مثل هذا على لسان رجل يفترض فيه الالتزام بالصدق والامانة في النقل.. فالكلمة أمانة في أعناقنا، واذا ماطالتها يد التحريف خدعت الآخرين وأضلتهم.. ولتبيان الحقيقة أقول إن مقالي لم يتعرض لما ادعاه هذا الرجل».

وقد حاول الدمنهوري في مقاله الاول أن يستعيد ما كتبه في مقال سابق حول الحركات الاسلامية في المغرب العربي مسلطا الضوء على قادة هذه الحركات أمثال الشيخ عباس مدني، والشيخ راشد الغنوشي، معتبرا أن الدكتور الترابي هو القطب الذي تدور حوله قيادات الحركات الاسلامية، وأن السودان هي المموّل لها.

وفي الاسطر الاخيرة من مقاله الاول، ألقى بمزيد من الضوء على لقطات وردت في محاضرة سفر الحوالي: «والأخ يدافع عن بعض من صادفهم وتعرف عليهم من أعضاء حركة النهضة، ويبريء السودان ضمنيا ومن يمولها في عمليات الارهاب التي تصدرها الى العالم العربي والاسلامي. ونحن بدورنا نقول لا شأن لنا بدفاعك عن أعضاء حركة النهضة فهذه قناعتك الذاتية التي لا يجوز لنا التدخل فيها كأمور تخصنا، انما الذي يعنينا هو دفاعك عن دول تريد السيطرة على مقدرات دول المنطقة العربية والاسلامية بوسائل ارهابية، هذا الامر الذي لا نرضى عنه انطلاقا من شعورنا بالمسؤولية الوطنية ودفاعا عن الحق الذي نؤمن به».

الجدير بالملاحظة هو ما كشف عنه الدمنهوري بأن سفر الحوالي وجه له تهديدا الى جانب مطالبته له بالحوار، فيقول «أما ما جاء في دعوتك لي للحوار مستخدما في ذلك التهديد المبطّن فليس لي أن أقول لك سوى عد الى نفسك وحاورها حوارا صادقا أمينا حتى تصل الى قناعات مقبولة عندئذ تستطيع أن تحاور الآخرين.. فإنك لا تستطيع - يا أخ سفر الحوالي - أن تكون صادقا مع الآخرين ما لم تكن صادقا مع نفسك».

وفي الحلقة الثانية من مقالات «الحوار، لماذا، ومع من؟» يواصل الدمنهوري نقده لمحاضرات سفر الحوالي فيقول «وتأبى الحقائق الثابتة في حياتنا أن تكون مطية لهذا العنف من المتحدثين عن أمور لا يفقهون شيئا عن أسباب نشوئها وتداعياتها وانعكاساتها على حاضر الامم ومستقبلها، كأن يأتي رجل مثل سفر الحوالي لينصب من نفسه قاضيا على حد قوله وكما جاء على لسانه بأحد أشرطة الكاسيت - ليصدر حكمه في قضية سياسية لا وجود للطرف الخصم في القضية التي طرحها أمام مستمعيه بعد أن أصبح جزءا مكملا للطرف الآخر، بمعنى أنه يريد أن يجعل من الطرف المتحدث طرفين متناقضين، للدفاع عن طرف وتأثيم الطرف الآخر، استهلاكا للوقت الذي خصصه لفتاواه، متجاهلا بذلك موقف علمائنا الافاضل من مجمل القضايا التي تخضع لأحكام العقيدة الصافية النقية».

واختتم الدمنهوري الحلقة الثانية لينقض دعوى الحوار التي وجهها له سفر الحوالي وقال «أما الحوار الذي يدعو اليه أتباعه - أي أتباع الشيخ الحوالي - فإننا نقبل به حينما يتخلصون من حالة التشنج التي ألمت بهم ويعودون الى جادة الصواب بضبط النفس، عندئذ سيجدون أبواب الحوار مشرعة والآذان صاغية، والمصلحة العامة هدفنا».

أما الحلقة الثالثة فقد خصصها الدمنهوري للرد على مذكرة النصيحة، مستخدما سلاح الاستعداء الذي راج استخدامه بين الحكومة والتيار السلفي، وهو سلاح سلّمته العائلة المالكة وهي أول من استخدمه، الى حلفائها والمرتبطين بها لاشهاره في وجه من يختلفون معها، ومن ينادون بالاصلاح.

الدمنهوري لم يشذ عن تلك الفئة من الناس التي حاولت التقرب من الحكم، عن طريق التنمر في ذات العائلة المالكة، واظهار الولاء بأسلوب مقيت، عبر توجيه أقذع التهم، وكيل القدح بحق المخالفين للحكومة مقلدا نفسه وسام شرف الدفاع عنها!، ومخاطبا المختلفين معه بلغة لا تختلف عن لغة العائلة المالكة.

قال: «إن النصح لأئمة المسلمين يتحقق سرا بينهم وبين ناصحيهم، مع حب صلاحهم ورشدهم وعدلهم، وحب اجتماع الامة عليهم، وكراهة افتراق الامة عليهم، كما أن طاعتهم في

الحوار.. لماذا.. ومع من؟..

مابين التطرف الاعمى
والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

XIX
ARTICLE 19

المعروف والتعاون معهم في طاعة الله عز للاسلام والمسلمين. الا أن هؤلاء المتطرفين أدعياء العلم لم يتورعوا عن اتهام العلماء الأجلاء في هذه البلاد الطاهرة بما ليس فيهم وفي مقدمتهم العالم الجليل الشيخ عبد العزيز بن باز.

وأورد الدمنهوري في هذا المجال، بيانا كان الشيخ بن باز قد وجهه قبل عشرة أشهر تقريبا، يرد فيه على أحكام التكفير الصادرة من قبل بعض العلماء ضد بعض أقطاب التيار السلفي ومنهم الشيخ الحوالي، والعودة، وعايض القرني، وغيرهم، والذي انحى فيه الشيخ بن باز باللائمة على من يشهر هذا السلاح، ولقي هذا البيان ارتياحا من جانب هؤلاء المشايخ كما ألقى الحوالي محاضرة بعنوان «الممتاز في شرح بيان بن باز» أعرب فيه عن شكره وتقديره لموقف الشيخ بن باز.

لقد وقع الدمنهوري في خطأ وقع فيه الكثيرون، حين اعتبر بيان الشيخ عبد العزيز بن باز موجها في الأساس ضد القيادة الشابة في التيار السلفي، وذلك بهدف إحداث فصل بين الطرفين، ليجعلهما على حد وصفه في مقاله الثاني طرفين متناقضين.

الأمر الاخر المثير في مقاله، هو اثارته لقضية تنكرها المؤسسة الدينية الرسمية جملة وتفصيلا، وهي ايراده كلاما ينسبه الى الشيخ بن عبد الوهاب زعيم المذهب الرسمي حول مقولات تنسب اليه، كانت قد وردت في رسالة وجهها الى علماء القصيم، وهو ما يرفضه علماء المؤسسة الدينية النجدية، منها قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «ثم لا يخفى عليكم أنه بلغني أن رسالة سليمان بن سحيم قد وصلت اليكم وأنه قبلها وصدقها بعض المنتمين للعلم في جهتكم، والله يعلم أن الرجل افترى عليّ أمورا لم أقلها ولم يأت أكثرها على بالي فمنها قوله: إني مبطل كتب المذاهب الاربعة، وأني أقول: أن الناس من ستمائة سنة لبسوا على شيء، وأني أقول أن اختلاف العلماء نقمة، ولي أكفر البوصيري، لقوله: يا أكرم الخلق، وأني أقول لو أقدر على هدم قبة رسول الله (ص) لهدمتها، ولو أقدر على هدم الكعبة لأخذت ميزابها وجعلت لها ميزابا من خشب، وأني أحرم زيارة قبر النبي (ص)، وأني أحرم زيارة قبر الوالدين وغيرهما، وأني أكفر ابن الفارض وإبن عربي، وأني أحرق دلائل الخيرات وروض الرياحين وأسميه روض الشياطين». ويمضي الشيخ بن عبد الوهاب في رسالته - حسب الدمنهوري - ليقول «جوابي على هذه المسائل..أن أقول «سبحانك هذا بتان عظيم». ومن خلال مراجعة كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والعلماء المتأخرين والمعاصرين في المؤسسة الدينية، فإن ما ورد في الرسالة يبدو من وجهة نظر المؤسسة الدينية عارية عن الصحة، لأن للشيخ بن عبد الوهاب آراء صريحة وعديدة في زيارة الرسول «ص» والاحتفال بمولده الشريف، وهكذا زيارة القبور، وتكفير ابن عربي والبوصيري والفارض وغيرهم، وهي عقيدة علماء نجد حتى الوقت الحاضر. ولهذا يقول البعض أن العلماء قد شكوا للملك ماأورده الدمنهوري في الحلقة الثالثة، وطالبوه باتخاذ اجراء صارم ضده، وهو الذي كان يسعى لنيل رضا العلماء في معركته الكلامية مع التيار المعارض بين السلفيين.

الا أن حسابات الدمنهوري جاءت بخلاف رغبته، فلا دفاعه المستميت عن الملك والعائلة المالكة قبالة دعاة النصيحة، قد أكسبه نصرا، ولا استعداؤه العلماء على رموز التيار السلفي الشباب قد أنقذه من حمأة التطرف.

لقد تدفقت شكاوى التيار السلفي والعلماء الى الملك، يطالبون فيها باقصائه الدمنهوري من منصبه، وقد أصدر الملك قرارا وصف بأنه ممالأة للتيار السلفي والمؤسسة الدينية عموما على حساب الحجازيين، واعتبره مقربون من العائلة المالكة دلالة ضعف للملك فهد أمام منافسيه، وأن تضحيته بأصدقائه ستجعل الكثيرين ينفضون عنه، وحينها لن يكسب ود المعارضين السلفيين، ولن يبقى أصدقاؤه على صداقتهم له.

مصادر صحافية سعودية ذكرت بأن الملك وضع حراسة على الدمنهوري خشية تعرضه لأعمال عنف من جانب التيار السلفي، فيما وصفها آخرون بأنها محاولة لتطييب خاطر أحد المدافعين عن الملك والبيت السعودي الحاكم، وهي اقصى خطوة يمكن للملك أن يتخذها. كما أنها محاولة لتبرير إقصائه له بدعوى حمايته من غضبهم!.

## تقريران لكاريل مورفي حول الأوضاع في السعودية

# الاصوليون يوجهون السياسة في السعودية

**الواشنطن بوست ، ١١ ديسمبر ١٩٩٢**

برز الاسلاميون - في المملكة - عبر اعتلاء موجة المحافظة الدينية الشعبية، باعتبارهم أعلى الاصوات بين المنادين بالاصلاح السياسي في هذه الدولة، مطالبين بدور أكبر في اتخاذ القرارات، وانشاء دولة اسلامية أصولية.

وحتى الليبراليين من السعوديين المتأثرين بالغرب يقرون بأن الاصوليين ركزوا عبر المذكرات المتتابعة التي يرفعونها الى الملك منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١، ركزوا الحديث والحوار فيما يتعلق بمستقبل بلدهم على قضايا مصيرية من وجهة نظر كل المجموعات، مثل مواضيع الفساد، المساواة بين المواطنين، والمسؤولية العامة، المشاركة السياسية.

وهذه المطالب يصعب على العائلة السعودية الحاكمة أن تتجاهلها لأنها تستند في شرعيتها على تحالفها مع قادة علماء المذهب الوهابي المتزمت، وعلى رعايتها للحرمين الشريفين في مكة والمدينة.

ويدفع المحافظون قائمة مطالبهم وسط تصاعد في شعبية التدين والذي يعكس توجها واسعا في العالم الاسلامي. والنتيجة أنهم - كما يبدو - أصبحوا يحظون بشعبية كبيرة، كما أن دعوتهم لضبط الصرف المالي، ووضع حد للفساد قد لقيت صدى في الدولة التي رغم الثراء الواسع للطبقة الملكية وكبار رجال الاعمال، فإن كثيرين يجدون صعوبة في تحصيل لقمة العيش، كما أن معدل ما يحصل عليه المتخرج من الجامعة - إذا ما وجد عملا - هو ألف دولار شهريا، على حد قول المراقبين.

يقول رجل أعمال من جدة: «الحكومة لا تستطيع فعل شيء تجاههم لأنهم يمثلون نصف البلد». وأضاف مواطن آخر من جدة قائلا: «إن لديهم نفوذا واسعا في الشارع، الآلاف من الشباب يحضرون لاستماع محاضراتهم».

الا أن معظم المحللين السعوديين والاجانب هنا يرون بأن اليمين الديني لا يمثل خطرا جديا ضد استقرار المملكة. لو حدث اختبار حسب رأي هؤلاء المحللين، فإن الاكثرية ستنحاز باتجاه العائلة الحاكمة، لأنهم لا يريدون حكومة ينفرد فيها القادة الدينيون بالسلطة. يعلق على هذا موظف حكومي كبير بقوله: «الناس يقولن بأنهم يحبون أفكارهم، الا أنهم يقولون،أن العلاج خطير، والخيار البديل خطير أيضا».

مع ذلك فإن الهيجان في المجتمع السعودي منذ أزمة الخليج، يبدو أنه ليس الا بداية لحوار طويل، فيما يواجه الحكم الملكي منذ ستين عاما أجواءا مفعمة بالتعقيد وسريعة التحول، حيث النهضة الدينية، ومطالبة الطبقة الوسطى الصاخبة بالتغيير الديمقراطي.

وأضاف موظف كبير من البيروقراطية الحاكمة: «نحن لا نشعر بالتهديد من قبل الاصوليين. لقد كانوا معنا دائما يعلون ويهبطون، إنهم مجرد أقلية صغيرة».

لقد أشار كل المسؤولين الى قصة يبدو أن الحكومة تنظر اليها باعتبارها مقياسا حقيقيا لقوة المتشددين. فعندما أعلن البنك عن بيع أسهم، قام المتشددون بتوزيع منشورات يدينون فيها تلك الخطوة، لأن الاسلام يحرم الربا. الا أن رجاء هم كان نصيبه الاهمال، وتم بيع أكثر من ٦٠٠ الف سهم.

ومع ذلك فإن كثيرا من الدارسين في الغرب من السعوديين مدحوا بعض أجزاء المذكرة الاخيرة التي أرسلت للملك فهد في سبتمبر - من العام الماضي - فالمذكرة المتكاملة ذات الـ ٤٥ صفحة، الموقعة من قبل ١٠٧ (١٠٩) من أساتذة الجامعات والعلماء إتهمت الحكومة بعدم احترامها لحقوق الانسان، وبإخفاء المعلومات في الشؤون الخارجية، وبالقول بوجود بون واسع بين الحقيقة والواقع في تطبيق الشريعة الاسلامية.

«نحن نقول للحكومة، رجاءا إملئي الفراغ» علق صالح وهيبي، أستاذ اللغة العربية في جامعة الملك سعود في الرياض، وأحد الموقعين على مذكرة النصيحة.

إن أهمية المذكرة - يقول أحد الصحافيين السعوديين الشباب - أنها رفعت مستوى اهتمامات العناصر الدينية في السعودية من مواضيع هامشية مثل جواز سفر المرأة منفردة في الطائرة (بدون محرم)، أو عما يجب عرضه على شاشة التلفزيون، الى الاهتمام بمستقبل الدولة. وأضاف: «إنهم الآن يناقشون المواضيع الجادة، كما يقول روس بيرو - مرشح الرئاسة الاميركية المستقل - مثل اصلاح النظام الفاسد».

إن اليمين الديني في السعودية ليس متحد الصف. فهو يتراوح بين الشيوخ شديدي المحافظة الذين يهاجمهون آل سعود في الاشرطة، والمعتدلين ممن تعلموا في أمريكا، والجيل الشاب، المتبع للوهابية المحافظة والذي لم يتعرض لتأثير الغرب الا قليلا.

إن قضاء أمسية مع تسعة من العاملين في الرياض - اربعة منهم وقعوا المذكرة - أوضحت الفرق. من بين الستة التي تتراوح أعمارهم بين أواخر الثلاثينات وأوائل الاربعينات، أربعة درسوا في الولايات المتحدة الاميركية.

هؤلاء تحدثوا الانجليزية بطلاقة، استشهدوا بتاريخ وسياسيين أمريكا بسهولة، ولم يجدوا حرجا في النظر بشكل مباشر في وجوه أربع صحفيات أمريكيات لم يغطين شعورهن، رغم أن هؤلاء السعوديين يتوقعون من زوجاتهم التحجب، وعدم التحدث مع رجال خارج نطاق أقرب الاقارب.

إثنان كانا شابين في العشرينات من العمر، وسبعة قاتلوا مع (المجاهدين) في افغانستان. هذان كانا يفضلان النظر الى ضيوفهما من

النساء ولم يكونا يتحدثان الانجليزية، وهو انعكاس للتغيرات في نظام التعليم السعودي، الذي تزامن توسعه مع ارسال عدد قليل من الطلبة للخارج من أجل التعليم العالي.

أحد من حضر الإجتماع وهو إبراهيم القعيد، أستاذ اللغة الإنجليزية في جامعة الملك سعود يقول: «نحن نحب هذه العائلة المالكة، ونفضل بقاءها في الحكم». وأضاف: «أنا لا أقول أنهم لم يقوموا بعمل حسن.. الا أن هذا ليس كافيا، نحن بحاجة لمؤسسات تفتح المجال لمشاركة الشعب».

كان ذلك رأي يشترك فيه معظم السعوديين. الا أن المواطنين الأقل تدينا، والراغبين في مجتمع أكثر انفتاحا واسترخاءا، يخالفون الاصوليين فيما يطلقون عليه «الاجندة الاجتماعية» مثل: الفصل الكامل بين الجنسين، الصلاة الاجبارية في المساجد، منع كامل لشرب الخمور حتى في المنازل، ومنع معظم وسائل الترفيه، مثل الافلام ودور السينما.

هذه القوانين الصارمة ليست جديدة في السعودية، الا أنها الآن تطبق بقدر أكبر من الصرامة من قبل الشرطة الدينية.

ويقوم هؤلاء الذين يطلق عليهم «مطاوعة» بالمشي خلسة في الاسواق بحثا عن نساء حاسرات، أو مراهقين يبحثون عن رفقاء من الجنس الآخر.

لقد قام المطاوعة بتحطيم الصحون الهوائية، لأنهم يعتبرون البرامج الاجنبية خليعة. وطالبوا بعض الرجال بشهادات الزواج لإثبات أن مرافقاتهم من النساء هن في الواقع زوجاتهم، كما دخلوا عنوة الى بيوت اشتبهوا بأن سكانها يشربون موادا كحولية. وحتى بعض أفراد الاسرة المالكة، والذين يتميز بعضهم بحب المتعة على نطاق خاص بدأوا يشتكون، قال أحدهم: «لقد وجدنا الحياة صعبة ومزعجة، لم نعد نتمكن من التمتع كما نريد. أصبحت الحياة تعيسة، وذلك أمر لا يطاق»!.

ويراقب المطاوعة الاجانب عن قرب، خاصة المسيحيين الذين يخشى من قيامهم باجراء المراسيم الدينية الممنوعة، مع أن الغربيين ليس من العادة أن يضايقوا لهذا السبب، الا أن حوالي ٢٠ شخصا كوريا وهنديا وفلبينيينا من المسيحيين اعتقلوا وابعدوا لإجرائهم مراسيم دينية، بناء على قول مصادر ديبلوماسية.

هناك قضايا أكبر تميز الكثير من السعوديين عن المتشددين الذين يريدون على سبيل المثال، الغاء الفائدة من النظام البنكي، تغيير قوانين العمل لاعطاء حقوق متساوية لجميع العمال المسيحيين وإن كانوا أجانب، ويريدون اعلاما محليا أكثر اهتماما بالشؤون الاسلامية.

علاوة على ذلك هم يسعون لكي تصبح السياسة الخارجية ذات منحى أكثر اسلامية بالتحول من علاقة الصداقة للغرب التي تشمل علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الاميركية. كما يدعون الى إنشاء جيش قوامه نصف مليون لقتال من يطلق عليه بعضهم عدو السعودية الرئيسي - اسرائيل.

رد فعل الحكومة على نشاط المتشددين المتصاعد كان خليطا من الكلام الشديد اللهجة، والمنع المؤقت لبعضهم من السفر للخارج، والتحقيق معهم من قبل الشرطة (المباحث)، وأحيانا الفصل من الوظائف في الجامعات والمساجد.

الا أن خوف الحكومة من دفع المعارضة للعمل تحت الارض يجعلها تمتنع عن ضربهم بشدة. كما أن إفساح المجال للشرطة الدينية بالعمل، وهم المكروهون من قبل الكثير من السعوديين، ينظر له باعتباره صمام أمان مقصود للتنفيس. وكما قال احد الأمراء: «نعم إنهم يجعلون الحياة تعيسة، الا أن هذا يشبه جهاز مص الهزات. إنت مضطر للتعايش مع هذا الامر، والا سيعملون تحت الارض».

محاولات الحكومة لامتصاص مطالب المتشددين شمل أيضا زيادة الرواتب لموظفي الحكومة، تخفيض اسعار الكهرباء والتلفون، سكن مجاني، وقروض مجانية لشراء أراضي. وحسب تعبير أحد الدبلوماسيين العرب فإن مسؤولي الحكومة: «يصرفون مليارات الريالات لتخفيض الاسعار».

علاوة على ذلك، فقد قام الملك فهد مؤخرا بتعيين عشرة علماء جدد في هيئة كبار العلماء الموالية للنظام، الذين سيقومون - افتراضا- باظهار موقف الحكومة بشكل أكثر انسجاما مع جوهر الاسلام.

وفي غضون ذلك، جعلت الحكومة موقفها واضحا من أن يقوم المتشددون بتجاوز الخط المرسوم، فيستخدمون المظاهرات في الشوارع واساليب العنف. فعندما قام أحد أئمة المساجد بتنظيم مظاهرة ضد مرسوم رسمي يمنع من تحدث الخطباء في أمور السياسة، قامت الحكومة بايصال خبر مؤداه: إن أحدا منهم - المتظاهرين - لن يسلم، حسب قول أحد المسؤولين، وكانت النتيجة ثنيهم عن التظاهر بسبب التهديد.

الا أن المعتدلين من الاصوليين يبينون بألم أنهم لا يقبلون بهذا النوع من النشاط على أي حال. يقول القعيد: «نحن نريد الرجوع الى الاسلام بشكل سلمي وبالحوار. بعض الدول الغربية لا تريد رؤية حكومات اسلامية، لأنها لا ترى إلا المتشددين في ايران. الا أننا في المملكة نطبق الاسلام بدون ذلك النوع من النشاط».

الملك فهد بدوره رسم خطا سياسيا آخر هذه المرة، معلنا انشاء مجلس شورى معين الاعضاء في مارس الماضي، وأكد هنا أن السعودية ستبقى دولة ملكية، وأضاف أن «الانتخابات ليست من الإسلام».

كان فهد قد أعلن أن المجلس سيعين هذا الخريف، ولكنه لم يعين سوى رئيسه حتى الآن. ونظرا لأن دور المجلس استشاري بحت فإنه لم يثر سوى حماس محدود. يقول أحد كبار تجار جدة ممن لهم علاقة مع الليبراليين واليمين الديني: «العائلة المالكة ليس لديها الاستعداد للتنازل، إنهم - الأمراء - ليسوا على استعداد للقاء الشعب في منتصف الطريق». وأضاف: «إنهم ليسوا جادين بشأن المشاركة والا لاقترحوا أمرا أكثر جدية».

ومع ذلك، فإن كثيرا من السعوديين بمختلف اتجاهاتهم السياسية يقولون أن المجلس هو خطوة في الاتجاه الصحيح، على الاقل هو بداية، وذلك أفضل مما كان لدينا قبل سنوات»، حسب تعبير ابراهيم القعيد الذي أضاف: «اذا وضعنا ٦٠ شخصا من الواعين، ٦٠ من جيدي التعليم، فعندها يمكن للناس اللقاء بهم والتحدث معهم. يمكنهم وضع أفكار في رؤوسهم».

## ذهاب بوش يضاعف قلق السعوديين

(واشنطن بوست ، ٢ يناير ١٩٩٣)

كانت فترة حكم الرئيس بوش أشبه ما تكون بحلم لهذه المملكة الغنية بالبترول، حيث قام الرئيس ليس فقط بحماية السعودية من التهديد العسكري العراقي خلال أزمة الخليج عام ٩٠ - ١٩٩١م، ولكنه شكّل أيضا ضغطا على بغداد منذ انتهاء الحرب.. إضافة الى أن الصادرات

الاميركية الى السعودية قد تضاعفت خلال السنتين الاخيرتين، من بيع الاجهزة العسكرية المتطورة بلا ضجة تذكر، وواشنطن بدورها لم تبد رغبتها في تحسين الاصلاحات الديمقراطية الداخلية في بلاد الملكية المطلقة.

ولكن انتقال السلطة في واشنطن الى فريق بقيادة الرئيس المنتخب كلينتون سبب حالة من الغموض والتخوف لدى المسؤولين السعوديين، كما أنهم يحاولون التعرف على أن بلدهم من الممكن أن تتأثر بمجيء الادارة الديمقراطية التي تنوي بدورها تشجيع قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان واصلاح البيئة.

والمصالح الاستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة هي حرية تدفق البترول السعودي للغرب بأسعار السوق الحالية، ويعتبر هذا من أولويات الحكومة الاميركية، وهو أمر عزز العلاقات السعودية الاميركية لمدة خمسين عاما تقريبا، إذ بقيت العلاقات ثابتة مستقرة طيلة هذه المدة من الزمن. ونتيجة للعلاقة الطويلة بين البلدين بقيت الحكومة السعودية أحد أهم الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في المنطقة، بل أن واشنطن تفضلها على ما عداها، طالما طالما استمرت الاولى تحتل موقع أكبر مزوّد للبترول الى المستهلك الاميركي.

وهناك عامل اخر، يدل على استمرار العلاقات بين البلدين، وتحديدا تحت رئاسة الرئيس المنتخب، الذي بدوره يؤكد على أهمية التجارة الدولية للاقتصاد الاميركي، وهو نمو السوق السعودية واستقبالها للبضائع الاميركية.

وتجدر الاشارة الى أن تصدير السلع الاميركية الى السعودية في عام ١٩٩٢ وصل الى ٤٧ بليون دولار تقريبا.. ويعتبر هذا الرقم ضعف صادرات سنة ١٩٩٠م للسعودية، والذي كان أربعة بلايين من الدولارات، وفقا لتقديرات وزارة التجارة الاميركية علما بأن الرقم الاخير لايشمل الخدمات والصفقات العسكرية.

وقد صرح دبلوماسي في مقابلة مؤخرا في الرياض بقوله «تعتبر السوق التجارية السعودية من أخصب الاسواق التجارية الاميركية»، وأضاف قائلا «وهذا يعني توفير وظائف كبيرة للاميركيين واضعا في الحسبان أيضا أن الولايات المتحدة الاميركية أكبر المصدرين الزراعيين للمملكة».

وبالمقابل، فإن من المتوقع أن تصل الصادرات الاميركية لاسرائيل لعام ١٩٩٢ الى ثلاثة بلايين دولار، طبقا لتقديرات وزارة التجارة الاميركية.

وبالرغم من هذه المصالح المشتركة بين الجانبين «المملكة وأمريكا»، فإن هناك بعض القضايا التي قد تسبب بعض التعثر في استمرار هذه الروابط التاريخية بالشكل الذي كانت عليه في الماضي، في ظل البيت الابيض الديمقراطي.

وهنا في السعودية، هناك توجهان، الإسلامي والليبرالي. فالسعوديون ذوي التوجه الغربي يقولون بأنهم يتطلعون الى الادارة الاميركية الجديدة لدعم مساندة مطالبهم بمشاركة أوسع في صناعة القرار السعودي.

وخلال لقاء قريب، بين بعض الصحفيين الغربيين وبعض قيادات الجماعات الاسلامية، النشطة سياسيا، والذين يريدون من السعودية أن تتحول الى دولة اسلامية أكثر تشددا، قالوا: أنه يتعين على الولايات المتحدة الاميركية مساعدتهم في مطالبهم لأنهم ينادون باحترام أكثر لحقوق الانسان.

وقال أحد أساتذة الجامعة السعوديين، وهو من العاملين مع الجماعات الاسلامية، قال: من الممكن أن يكون الديمقراطيون أفضل في القضايا الانسانية، للقيم الانسانية، لأن الديمقراطية تحمل مضامين بالتغيير، ومن الممكن أن يأتي التغيير بالتصورات والافكار الجيدة.

وقال الدكتور أحمد التويجري، أحد أساتذة جامعة الملك سعود السابقين، ويعتبر من الشخصيات المتنورة في البلاد: «أننا مازلنا نحاول ولمدة سنتين لتحسين الاوضاع في الحكومة السعودية، لا نريد أن يتزعزع الاستقرار، ولا نريد أن نسقط النظام، لكن - للأسف - لم نحصل على أية مساعدة من الغرب في هذا المجال».

وقال بعض السعوديين الذين لا يريدون مجتمعا اسلاميا متشددا ولكن يشاركون الاسلاميين في الرغبة بمشاركة سياسية أكبر، «بأنهم يأملون من الادارة الاميركية الجديدة، أن تدفع بهذا الاتجاه نحو التغيير في البلاد».

وقال أحد رجال الاعمال من جدة، طلب عدم ذكر اسمه: «أنتم تدفعون باتجاه الديمقراطية وحقوق الانسان في كل أنحاء العالم، ولكن تأتون لهذه المنطقة من العالم - السعودية - وتقولون: لا، وتبررون ذلك بالقول: إننا - أي الحكومة الاميركية - نقبل ما تقوله حكومتكم أو ملككم». وأضاف: «إننا موجودون في السعودية ولا نستطيع أن نقول شيئا».

من جهة أخرى صرح أحد الدبلوماسيين الأميركيين في الرياض بقوله معلقا على تخوف السعوديين من الادارة الاميركية الجديدة «السعوديون يطرحون هذا التساؤل: متى ستدفعون باتجاه الديمقراطية والتغيير باتجاهنا. لقد وعد الملك فهد في شهر مارس من العام الماضي بإقامة مجلس للشورى للبلاد مكوّن من ٦٠ عضوا معينا، يقوم بدور النصيحة للحكومة السعودية، ولكنه حتى الآن لم يعين سوى رئيس المجلس».

ومن جانب آخر، فإن المسؤولين السعوديين يراقبون عن كثب، قوانين ادارة كلينتون بالنسبة للطاقة والبيئة، لأن الديمقراطيين مهتمون جدا بهذه المسائل.. وقد يطالبون بالترشيد في استهلاك الطاقة البترولية عبر فرض الضرائب الحالية وغيرها. قال مسؤول سعودي رفيع المستوى «بأنه قد درس كل العروض التي طرحت خلال الحملة الاميركية الاخيرة، وانتهى الى نتيجة أن كل عروض الطاقة التي قدمت، ليست محبذة سياسيا وليس من الممكن أن تسن قانونيا».

وفي الصيف الماضي، سجّل وزير البترول السعودي، هشام ناظر، موقف بلاده بوضوح تجاه الجهود في هذا المجال، عندما شجب المشروع الاوروبي المسمى بـ «الضريبة الكربونية» وهي لتنظيف البيئة الاوروبية.

والمسألة الثالثة التي يمكن أن تعيق استقرار العلاقات السعودية الاميركية، هي المسألة العسكرية، فمنذ اندلاع حرب الخليج لم تطور الحكومة السعودية قواتها المسلحة كما لم ترفع من عدد المنضوين فيها، وفشلت الحكومة السعودية في وضع اتفاقية عسكرية إقليمية بالمشاركة مع جاراتها الخليجيات، كما لم تقبل المملكة بعقد اتفاقيات أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة تعطي الأخيرة مواقع عسكرية متقدمة في اراضيها. وبدلا من ذلك، فقد فضلت الحكومة السعودية شراء أسلحة عسكرية متطورة لصد أي اعتداء مستقبلي، وقد قامت بشراء معدات عسكرية بـ ١٦ بليون دولار، وتشمل صفقة مقاتلات الحربية إف-١٥.

ونتيجة لذلك، فإن السعودية ليست قادرة أو جاهزة للدفاع عن نفسها وصد أي هجوم عسكري على غرار ما حدث في الكويت عام ١٩٩٠.

بعد أربعة شهور على التجربة الديمقراطية في الكويت

# الملك يحذر الامير من المعارضة، والاخيرة تحذر السفير الاميركي، وتفتح ملف الاختلاسات

فؤاد إبراهيم

## □ (١) معارضة الكويت تزعج الملك

مصادر مقربة من الملك فهد تقول بأنه منزعج جدامن امير الكويت الشيخ جابر، لأن الاخير قد أرخى العنان للمعارضة واعطى يدا مبسوطة لكل مطالبها بل وشجعها على التدخل في قضايا كانت فيما مضى حكرا على العائلة الحاكمة، وأكثر من ذلك سمح لها بتقليب الملفات والتحقيق في كافة قضايا الفساد بمختلف صوره وأشكاله، وإن كان المتورط فيها صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتي نفسه، حسب نقل مصدر حكومي عن الامير.

تقول مصادر سياسية كويتية أن الملك فهد، كان متحفظا بشدة على سياسة الشيخ جابر منذ أن بدأت المداولات بين الامير والمعارضة حول نظام الحكم وسلطات الدولة وصلاحياتها. ونقل مصدر سعودي مقرب من الملك، أن الاخير يعتقد أن الامير قد بدا بعد عملية تحرير الكويت ضعيفا في مقابل المعارضة النشطة، وعلى حد تعبيره، أن المعارضة قد أكلت الحكومة وليس هناك الا العين الحمراء لاعادة الاوضاع الى سابق عهدها.

وقد يؤدي استياء الملك فهد وكبار العائلة المالكة، الى التمسك بقوة برهان الشيخ سعد، فالاخير معروف عنه معارضته الحادة للديمقراطية، وليس على وفاق تام مع توجهات الامير حيال مطالب المعارضة، كونها تفضي الى اضعاف سلطة العائلة الحاكمة لحساب المعارضة، على أن المواطن الكويتي العادي يشعر بأن العائلة الحاكمة قد فقدت كثيرا من قوتها بعد عملية تحرير الكويت، وأنها ليست على مستوى من الثقة كما في السابق، بحيث أصبح المواطنون يثقون بالمعارضة أكثر من ثقتهم بالعائلة الحاكمة.

الشيخ سعد مازال يعوّل كثيرا على تأييد الشعب الكويتي له، وهو تعويل ليس مضمونا، وهو يرى بأن الشعب الكويتي والمعارضة على حد سواء يفضلان آل السالم على آل أحمد، وبالتالي فإنه الخيار الافضل في الداخل، وحسب تعليق أحد قادة المعارضة الكويتية: مازال الشيخ سعد يعتقد بأن المعارضة تقف الى جانبه ضد الامير وجناح آل أحمد، بينما ليس هناك في المعارضة من يشعر الآن أنه يتفق مع الشيخ سعد الذي أظهر عداءا صريحا وعنيفا تجاه الديمقراطية ومطالب المعارضة.

ويعتقد الشيخ سعد أيضابأنه يمثل الخيار الافضل في الخارج، وخصوصا بالنسبة للعائلة السعودية المالكة، فقد ذكر مصدر سياسي مطّلع أن الملك فهد أرسل موفدين من جانبه بعد ،زعل، الشيخ سعد لثلاثة أيام أثناء مداولات تشكيل الحكومة الكويتية، حيث طالبت المعارضة بأن يتسلم منصب رئاسة الحكومة شخص من خارج العائلة الحاكمة، وكاد الامير يعلن عن موافقته على ذلك، لولا التدخل السريع من جانب الملك فهد، حيث جاء الموفدان الى الامير وأبلغاه رسالة شفهية عاجلة تتسم بالصرامة بأن الملك يطالب بابقاء الشيخ سعد في منصب رئاسة الحكومة!.

وجود الشيخ سعد في رئاسة الحكومة

الكويتية، يعني من وجهة نظر الملك، كبح جماح المعارضة وتقليص نفوذها وتدخلاتها في الشؤون السياسية العامة للبلد.

ولكن يبقى سعد الحصان الاقل حظا في السباق بالقياس الى حصان المعارضة، وحصان الامير الذي بات أكثر قبولا في أوساط قطاع واسع من المعارضة، لاستجابته المعقوله لمطالبها في الظروف الراهنة، ولعل أبرزها قرار الغاء قانون المطبوعات الذي ينص على عدم نشر أي مطبوعة دون مرورها على الرقابة التابعة لوزارة الاعلام والذي صوت مجلس الامة بالغاء القانون الصادر في عام ١٩٨٦، وذلك في اجتماع المجلس في الثامن عشر من يناير الماضي.

## □ (٢) من هو أمير الكويت ادوارد غنيم، أم الشيخ جابر؟!

حقا من هو الأمير، سؤال يتداول في الديوانيات الكويتية العامة بعد التدخلات الفاضحة للسفير الأميركي في الكويت: إدوارد غنيم، وقد سبق للحكومة الكويتية أن ناقشت أثناء محنتها في الطائف وقبل تحرير الكويت، موضوع السفير الذي لم تكن راضية عنه، وقد رفضته سفيرا قبل الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

السفير غنيم «لبناني الاصل» عرف عنه مشاغبته، وفي أكثر البلدان التي عيّن فيها سفيرا للولايات المتحدة، لم تشعر بارتياح له بسبب تدخلاته في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وتجاوزه الصريح للاعراف الديبلوماسية السائدة والخاصة بنشاط السفراء ومهامهم.

ظروف عديدة، ساعدت غنيم على التدخل في الشأن الكويتي الداخلي، منها الهيمنة الاميركية على هذا البلد بعد التحرير، وشعور الاميركيين والمسؤولين منهم على وجه التحديد بأن لهم حقا في هذا البلد، باعتبار أن حكومتهم قادت عملية تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ثم ماترتب على ذلك من اتفاقيات دفاعية وامنية بين البلدين.. هذه وغيرها من الاسباب تجعل من السفير غنيم الذي يتحدث العربية معذورا في أداء دور من هذا القبيل، دون أن يجد نفسه ملوما أو مخالفا لقانون الكويت وأعرافها.

ويقول مسؤولون كويتيون، أن غنيم يسعى بشكل دائم ليكون أول الحاضرين في الديوانيات العامة التي تضم نخبة من السياسيين النشطين سيما ديوانيات النواب، كما أنه كثير الحماسة لحضور جلسات مجلس الامة، والاستماع الى الموضوعات المطروحة للنقاش والمداولة بين النواب، وغالبا ما يدلو بدلوه في الموضوعات المثارة، عبر الديوانيات المفتوحة.

وفي إحدى الجلسات، ناقش النواب صفقات التسلح الضخمة التي تعقدها الحكومة مع الولايات المتحدة، وأخرها صفقة الدبابات من طراز إم ١ و إم ٢ المصنعة من شركة جنرال ديناميكس الاميركية والبالغ قيمتها أربعة مليارات ونصف المليار دولار والتي أعلنت عنها الشركة المذكورة في الرابع والعشرين من ديسمبر من العام الماضي، ثم صفقة صواريخ باتريوت والتي تتجاوز قيمتها المليارى ونصف المليار دولار وغيرها من الصفقات التي تمت خلال العام المنصرم، والتي تأتي بعد قرار الامير الصادر في الثالث والعشرين من أغسطس من العام المنصرم، والقاضي بتخصيص ١٤٤ مليار دولار من الاحتياطي النقدي العام لموضوع الدفاع الوطني خلال الاثني عشر سنة القادمة، اضافة الى ٥١٣ مليار دولار لتنمية القدرات العسكرية خلال العشر السنوات القادمة.

قضية التسلح كانت من بين الموضوعات المثارة بشدة داخل مجلس الامة، فأعضاؤه مجمعون على أن الكويت ليست بحاجة الى ترسانة هائلة تفوق بأضعاف حجم الجيش وقدراته الاستيعابية، كما أن الاعضاء متفقون بالاجماع على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتصدر اهتمامات الدولة، وأن الالتزامات المفروضة على الكويت والديون التي ترتبت عليها بعد عملية تحرير الكويت، وتآكل الاحتياطي النقدي، والهبوط الصاروخي في حجم الاستثمار الكويتي الخارجي، والذي نجد مثاله الواضح في صندوق الاجيال والذي يستثمر جزءا كبيرا من عائدات الكويت من البترول، وقد قدّر حجمه قبل الغزو العراقي للكويت بحوالي ١٠٠ مليار دولار، الا أنه أصبح الآن لايتجاوز نحو ٣٥ مليار دولار، يضاف الى ذلك العجز الاقتصادي والديون الداخلية على الحكومة والتي تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار.

كل هذا يجعل من الصعب المغامرة في عقد صفقات عسكرية غير مبررة، تثقل كاهل الدولة، حتى وان كانت هناك بدائل أخرى للدفع، البترول مثلا.

كان غنيم يستمع الى نقاشات النواب، ويسجل ملاحظاته، وبعد أن انهى النواب مناقشاتهم، همس غنيم في أذن أحدهم قائلا: إن لدى الحكومة ذهبا ويمكن ان تحصل على السيولة ببيعها لاحتياطيها من الذهب، وقال ساخرا إن نساءكم يمتلكن ذهبا أكثر من الحكومة، ولما شعر السفير غنيم برفض النائب لتعليقه، قال: نحن نعرف كيف نجبرهم على شراء الاسلحة!.

وبعد يومين من الحادثة، بدأت غارات الحلفاء ضد العراق، مصطحبة صواريخ باتريوت الى الكويت، ضمن الصفقة المعلّقة، والتي عبر عنها أحد النواب بأنها صفقة مفروضة بالقوة علينا.

قضية أخرى شغلت الرأي العام الكويتي، تتعلق بحديث ادوار غنيم في ديوانية النائب

### الامراء السعوديون فرحون لخسارة الكويت في اسبانيا

**في اتصال هاتفي قام به الامير فهد سلمان بن عبد العزيز النائب السابق لأمير المنطقة الشرقية، مع أحد أمراء العائلة الحاكمة في الكويت، أعرب فيه عن فرحة امراء المملكة لخسارة مكتب الاستثمار الكويتي الذي يدير مجمل العمليات الاستثمارية الكويتية في العالم، وقال الامير فهد: كنتم فيما مضى تقولون أنتم السعوديون لاتفهمون فن التجارة، وأن الكويتيين هم أهل التجارة، وقد حان الوقت لتفهموا أنكم لستم كذلك.**

**من جهة ثانية، عكفت صحيفة الحياة التي يملكها الامير خالد بن سلطان، على متابعة آخر التفاصيل الخاصة بالملاحقات القضائية للامراء ورجال الاعمال الكويتيين المتورطين في قضايا الاختلاسات، والفضائح المالية، وهذا الاعتكاف والتركيز والصراحة، بما يخالف اعراف الصحيفة التي تقضي بعدم التعرض بما يسيء لسمعة أي من دول مجلس التعاون الخليجي!!**

الدكتور ناصر الصانع، والتي نشرتها صحيفة الرأي العام الكويتية في الحادي عشر من يناير الماضي، فقد وجه فيها نقدا لاذعا للمجتمع الكويتي، وخاطب الكويتيين قائلا: إن ديمقراطيتكم ناقصة «لأن المرأة لا تمارس حقها الانتخابي والمشاركة السياسية، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الجنسية الثانية» وحمل على الحكومة لعدم الجدية في مواجهة الاعباء التي خلفها الغزو العراقي.

من جهة ثانية، انتقد غنيم معاملة الكويتيين للاجانب، وقال «إن التقارير التي تخرج للعالم عن معاملة الكويتيين للخدم مؤلمة جدا».

أثارت هذه التصريحات موجة سخط عارمة في الكويت، كما عكست ردود فعل غاضبة، نشرتها الصحيفة نفسها في اليوم التالي، وقالت الصحيفة: «كانت معظم تعليقات المواطنين، بأن السفير يتعدى بذلك دوره الدبلوماسي ويتدخل في أدق خصوصيات الشعب الكويتي، وأنه لولا الديمقراطية الموجودة في الكويت لما سمح بتداول هذه التصريحات بل ونشرها في الصحف».

وأضافت بأن مجموعة من أعضاء مجلس الامة اجتمعوا في جلسة غير رسمية - في اليوم الذي نشرت فيها تصريحات السفير - وناقشوا تلك التصريحات. ونقلت «الرأي العام» عن أحد النواب قوله: كيف يتجول سفير في الديوانيات؟. إن ذلك يخالف الاعراف الدبلوماسية. فيما قال آخر مستنكرا: لماذا يغضب الكويتيون، إنهم بعد التحرير يعتقدون باننا تحت الحماية الاميركية!.

المثير في الامر، هو الاستعراض الذي قامت به نساء كويتيات وهن يرتدين الزي العسكري الاميركي والفرنسي، وذلك أمام الجنود الأميركيين، والذي لم يمر هو الآخر بسلام، فقد تفجرت هذه القضية داخل المجلس، بعد استنكار أعلنه النائب عدنان عبدالصمد، واصفا ما حصل بأنه تعريض بكرامة الشعب الكويتي، واستهانة بالاعراض والحرمات، وتجاوز صارخ من جانب الاميركيين، ولم يغفل النائب عبد الصمد، استنكار تصرفات الجنود الاميركيين المخالفة لتقاليد الكويت وأعرافها وقيمها، وهم يشربون الخمر في الاماكن العامة، بل أنهم يتصرفون وكأنهم يحملون الحصانة الديبلوماسية، وطرح النائب سؤالا: اذا كان هؤلاء كذلك، أي يملكون حصانة ديبلوماسية فمن منحهم هذا الحق، واذا كان العكس، فماذا يعني شربهم للخمر أمام الناس، وتجاوزهم لقوانين هذا البلد؟!.

وقد لقي استنكار النائب عدنان عبد الصمد، ترحيبا واستحسانا من اغلبية النواب، وضموا أصواتهم الى صوته، وربما لهذا السبب سارع السفير الاميركي غنيم لانقاذ الموقف، ففي اليوم التالي توجه الاخير الى ديوانية النائب عبد الصمد، واعتذر له عما حصل بالنسبة لاستعراض النساء الكويتيات بالزي الاميركي، وتعهد له بعدم تكرار الحادث.

وأيا يكن الحال، فإن المعارضة والرأي العام الكويتي لا يرغبان في بقاء السفير غنيم في الكويت، بعد الحوادث تلك، لأنه عكس الصورة البشعة لحكومته، وهي الصورة التي باتت تحكم نظرة الكثيرين في الكويت، بأن الولايات المتحدة لم تحرر بلادهم استنادا الى الشرعية الدولية أو قرارات مجلس الامن، وانما فعلت ذلك وفق ما تمليه عليها مصالحها الحيوية في هذا البلد والمنطقة بوجه عام.

## □ (٣) المجلس وملفات الاختلاس

خلال أربعة شهور من عمر مجلس الامة، عادت الفضائح المالية القديمة الى سابق عهدها وبقوة أكبر وفي ظروف أصعب، فمن ملف مكتب الاستثمار الكويتي في اسبانيا، الى فضيحة ناقلات النفط العملاقة، الى الخمسين مليار دينار كويتي المعروضة في أسواق المال في لندن بحسم عشرين بالمئة من قيمتها في الكويت في مقابل الدولار، الى اختفاء الدولار والريال السعودي من سوق العملة الكويتية تحسبا لهبوط حاد في قيمة الدينار الكويتي.. كل عمليات الإختلاس هذه تدار - حسب مصادر مصرفية كويتية - «من قبل مافيا المال الكويتي» بقيادة بعض افراد العائلة الحاكمة، حيث ثبت تورط إثنين من أعضائها، أحدهما فهد الصباح، رئيس مكتب الاستثمار الكويتي في أسبانيا.

وفي موضوع بيع العملة، فإن أصابع الإتهام وجهت في باديء الأمر الى العراق، ولكن تبين أن الدنانير غير مزورة، حسب مصادر في شركتي فايف ستار ترستس، ودوروثيا سلطانا، في حين ذكر موظف مالي في بنك الكويت لصحيفة الحياة الصادرة في لندن في الثامن عشر من يناير الماضي بأن بعض الاشخاص يستفيدون من العمولة بعد ابرام صفقات التحويل هذه التي تتراوح بين ١٠٠ مليون دينار وبلايين عدة والتي يدّعون أنها عائدة للعائلة الحاكمة في الكويت.

الاستثمار الكويتي في أسبانيا هو الآخر كان من بين الملفات المفتوحة داخل المجلس، لارتباطه بمكاتب الاستثمار في داخل الكويت وخارجها، وهكذا البنوك الكويتية، فمازالت اسباب انهيار مكتبَ الاستثمار الكويتي في أسبانيا، خافية في جزء منها على الرأي العام الكويتي، فالخسارة التي تكبدها المكتب ليست عادية، ويعد الشيخ فهد ال الصباح رئيس المكتب في اسبانيا المسؤول الاول عن انهيار الاستثمارات الكويتية، وهكذا الرئيس السابق للمكتب فؤاد جعفر.

وكان رجل الاعمال الاسباني خافيير دي لا روسا شريك مكتب الاستثمار الكويتي سابقا والذي يواجه ملاحقة قضائية من جانب مجموعة «توراس» القابضة قد هدد حسب مانقلته صحيفة الحياة في الخامس والعشرين من يناير الماضي قائلا: «اذا استمر الوضع ضدي على ماهو عليه، فسأجد نفسي مضطرا للدفاع واعلان الحقيقة وكشف كل ما املك من وثائق تدين العديد من هؤلاء الاشخاص الذين هربوا الى سويسرا وفرنسا ولم يظهروا في ادارة المكتب الا بعد اسبوع من الغزو العراقي وظهور بوادر الدعم العالمي لقضية الكويت».

مصادر مالية كويتية، ذكرت بان رؤوساء مكاتب الاستثمار في اسبانيا وبريطانيا يتحملون الجانب الاكبر من الخسارة، لسوء تصرفهم والاختلاسات الكبيرة التي قاموا بها بترتيب مع بعض الموظفين الكبار في شركات العقار الاسبانية التي يتعامل معها المكتب.

وبينما يعاود مجلس الامة فتح فضائح المال، ترجح مصادر كويتية مطلعة، بان هذه الجولة قد تكون حاسمة بين الحكومة والمعارضة، فملف الاختلاسات يحوي كثيرا من الاسرار الغامضة والمثيرة، ولا يستثني هذا الملف الصغار بل يطال بالتأكيد عددا من الكبار في العائلة الحاكمة.

وعلى أية حال، فإن المعارضة تبدو اليوم أكثر قدرة على التعاطي مع الحكومة وبالعكس، وأن الديمقراطية السائدة قد تسهم في اعطاء دفعات جديدة، لتضييق شقة الخلاف بين الطرفين، وهكذا هي حال الديمقراطية دائما.

# مسيرة الديمقراطية في دول مجلس التعاون خلال عام

عبد الرحمن محمد النعيمي
باحث وسياسي بحريني

■ **تصاعدت خلال العام المنصرم التحركات الشعبية في عموم المنطقة الخليجية، مطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان واشراك الجماهير الشعبية في اتخاذ القرار السياسي من خلال مؤسسات دستورية منتخبة.**

ويمكن القول بأن العام المنصرم هو عام المطالبة بالديمقراطية على كل مستوى كل دولة من دول المجلس وعلى مستوى المجلس برمته، ويعود ذلك الى جملة من العوامل التي اسهمت بهذا القدر أو ذاك، في اقناع الجماهير والنخب السياسية والمثقفة الى اعتبار هذا المطلب، الديمقراطية، القضية الاكثر اهمية من بين العديد من المطالب الوطنية والديمقراطية، لى الدرجة التي باتت متقدمة على مطلب اخراج القوات الاجنبية وابقاء منطقة الخليج خالية من الاساطيل والقوات الاجنبية وهو المطلب الذي تصدر شعارات الحركة الوطنية في الثمانينات، بالرغم من أن الحضور العسكري الاميركي والاطلسي لم يكن، أنذاك، كثيفا الى الدرجة التي نشاهدها في الوقت الحاضر منذ أزمة الخليج الثانية.

إن هذا التغيير في الاولويات النضالية ليس من اختراع الحركة الوطنية، وانما فرضته جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن ايراد أهمها:

١ ـ التحولات العميقة والواسعة في بنية المجتمع وخاصة في العقدين الاخيرين، سواء في ترابط اجزائه ومصالح فئاته وطبقاته، أو ازدياد عدد المتعلمين، أو الاحتكاك الواسع بالخارج ومشاهدة ما وصل اليه العالم الخارجي وخاصة الغربي في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية، في الوقت الذي ترفض الاسر الحاكمة الاقرار بالمتغيرات الداخلية، والاصرار على مواصلة النهج القديم، بل وازدياد الاستبداد والتسلط والتحكم من قبل أفراد الاسر الحاكمة في مختلف مجالات الحياة، وقد استفادت الاسر الحاكمة من تكنولوجيا الغرب وخبراته في ميادين القمع لتطور أوضاعها في هذا المجال الى درجة ادخالها آخر منجزات العلم في هذا الحقل متوهمة بأن الاستقرار يمكن أن يتم عبر تطوير اجهزة القمع وتحديثها بدلا من تغيير اسلوب الحكم واحداث تغييرات في العلاقة بين الحاكم والمحكوم تستجيب للمتغيرات في طرفي المعادلة الداخلية، ووصلت الامور الى درجة من التعقيد والقساوة لحقت بالحركة الوطنية منذ الخمسينات وحتى مطلع الثمانينات الى درجة أن هذه الاسر الحاكمة قد وصلت الى الوهم بأن الشعب عاجز عن قهرها، وأنها كلية الجبروت وليس مجبرة على تغيير النهج الذي تسير عليه، بل التغلغل أكثر فأكثر في مسام المجتمع بحيث تكون قادرة على سد كل المنافذ التي يمكن من خلالها احداث شرخ في بنية الانظمة.

٢ ـ الانهيارات التي حصلت في البلدان الاشتراكية والتي تركت آثارها على الانظمة والمعارضة على حد سواء، فقد كانت الانظمة التي تقدم نفسها بأنها أفضل من الاستبداد الحزبي الذي ساد تلك الانظمة، وأن المعارضة الديمقراطية ليست ديمقراطية وانما هي امتدادا للسياسة السوفيتية. كما أن التحولات في الساحة الايرانية أيضا بعد وفاة الامام الخميني واتباع سياسة براغماتية من قبل الرئيس وجناح المعتدلين، قد ترك بصماته على الحركة الدينية التي أدركت بأن برنامجها التغييري أو الاصلاحي يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار أولا الاوضاع الداخلية في بلدانها قبل أن يكون امتدادا للسياسة الايرانية. وهذه الانهيارات والمتغيرات في حلفاء جناحي حركة المعارضة قد عكس نفسه ايجابيا في صفوف المعارضة التي بدأت تعيد النظر في أوضاعها الداخلية والشعارات التي يجب أن تطرحها، فإذا بها تكتشف أن مأزق الديمقراطية ليس فقط لدى الانظمة وانما في داخل كل تنظيم وعلى صعيد العلاقات بين أطراف الحركة الوطنية برمتها بمختلف اتجاهاتها. فكيف يحق لطرف في المعارضة أن يتحدث عن الديمقراطية في الوقت الذي ينفي الاطراف الاخرى، ويرى في تعارضه معها ـ في الحياة اليومية ـ التناقض الرئيسي الذي ينشغل به كافة أعضائه، في الوقت الذي يؤكد بأن التناقض الرئيسي هو بين مجموع المعارضة من جهة والسلطة القمعية وحلفائها الامبرياليين من جهة ثانية.

٣ ـ الزلزال الكبير الذي هز المنطقة برمتها عندما اجتاح النظام العراقي الكويت، وأزال هذا الكيان من الخارطة السياسية بقرار فوقي من الطاغية دون أن يكون للشعب العراقي رأي في الموضوع. ودون أن يكون لشعب الكويت قرار في الموضوع. إن القرار الذي اتخذته الانظمة الخليجية خوفا على كياناتها، حيث استعانت بالقوات الاميركية والاطلسية رهنت الموقف العربي للموقف الاميركي، وتحول الخليج برمته الى ساحة حرب منذ أن سمحت الانظمة الخليجية أن تقود الولايات المتحدة من على أراضيها قوات التحالف الدولي لخوض الحرب ضد العراق، بدلا من حل الخلاف في الاطار الخليجي أو العربي.

إن هذا الحدث الجلل، قد كشف للجماهير في العراق ودول مجلس التعاون، مخاطر الديكتاتورية والاستفراد في الرأي الذي وضع المنطقة على كف عفريت ورهنت المنطقة بأسرها الى التحالف الاميركي، وتصرفت باعتبارها تملك الارض ومن عليها..

٤ ـ انكشاف الانظمة الخليجية أمام الرأي العام العالمي، وخاصة الغربي الذي هرعت أنظمته للدفاع عن هذه الاسر عندما اجتاح النظام العراقي الكويت، حيث تبين للعديد من الصحافيين ومن جاء لدراسة الاوضاع في المملكة حجم التخلف في النظام السياسي، اضافة

الى الفضائح المالية الضخمة التي كشفت عنها الازمة، وبالتالي كان النظام السياسي الغربي مطالبا بأن يقدم لشعوبه وعودا بأنه سيضغط على الاسر الحاكمة الخليجية، بعد انتهاء الازمة لتقيم أنظمة ديمقراطية، وتحقق توزيعا أفضل للثروة.

عندما انتهت الحرب بـ «تحرير الكويت» وتدمير العراق، اكتشفت الاسر الحاكمة بأن الحليف الخارجي قادر على تقديم العون لها في صراعها ليس فقط مع الخارج، وانما أيضا مع الداخل، وبالتالي غضت الطرف عن الكثير من التصريحات التي أدلى بها المسئولون حول الديمقراطية إبان لازمة، وبات واضحا للمعارضة السياسية الديمقراطية والاسلامية والوطنية عام ١٩٩١ أن من الضروري تصعيد المطالبة، داخليا بالدرجة الاساسية، وخارجيا لكسب قطاعات واسعة من الرأي العام العربي والغربي، وفي معركة الجماهير الخليجية من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وبات واضحا أن المطلب الاساسي هو اشراك أوسع الفئات الشعبية في النضال السياسي، وأن مثل هذا العمل يجب أن يتحول عملا علنيا، ما أمكن. واسعا وجماهيريا، ما أمكن، واضحا ومحددا، ما أمكن، ومغادرة اساليب العمل السري والحلقات الضيقة الى رحاب العمل الجماهيري، والاستفادة من تجربة العمل السياسي الشعبي الكويتي التي زرعت بذراتها في مختلف الساحات الخليجية التي توزع فيها المهاجرون الكويتيون إبان الازمة، وبالتالي أحبطت مفعول الفزاعات التي كانت تلوح بها الانظمة حول المعارضة بأنها ارهابية وأنها تأثيرات خارجية أو أنها ستهدد الامن والاستقرار..الخ من الفزاعات التي استخدمتها الاسر الحاكمة لتبرير سياساتها القمعية واستفرادها بالسلطة.

## □ التحرك خليجيا ومحليا

في أول مؤتمر للقمة الخليجية، تقدمت كوكبة من المثقفين الخليجيين التي انهت اجتماعها في الشارقة برسالة الى الملوك والامراء المجتمعين في الكويت معبرين عن الرأي العام الشعبي المطالب بـ:

أولا: وضع دساتير وأنظمة أساسية للحكم تحدد الحقوق الاساسية للمواطن وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضمن الحريات الاساسية في هذه المنطقة.

## واشنطن تحذر السعودية: رفع المقاطعة عن اسرائيل .. وإلاّ!

تسلمت المملكة العربية السعودية، مذكرة أمريكية أوصت بضرورة وقف المقاطعة الخليجية الاقتصادية لاسرائيل والشركات التي تتعامل معها، كما حذرت بأن الولايات المتحدة ستتخذ اجراءات تجارية عقابية ضد هذه الدول اذا لم تتملص من اتفاقيات المقاطعة العربية التي وقعتها في اطار الجامعة العربية.

وكانت هذه المذكرة قد ارسلتها واشنطن لحكومات الدول الخليجية واعلنت عنها وكالة الانباء الفرنسية في ٢٠ يناير الماضي.

وحذرت المذكرة من ان المقاطعة التي تفرضها الجامعة العربية وتلتزم بها دول الخليج ضد اسرائيل تشكل عقبة أمام الصادرات والاستثمارات الامريكية في دول الخليج.

وجاء في النص ،إننا نشجع بشدة كل دول مجلس التعاون الخليجي، على وضع حد للمقاطعة او على الاقل على الامتناع عن تطبيق جوانبها الثانوية والمتعلقة بالاطراف الثالثة.. وإلا .. فإن مجال المبادلات التجارية المحتملة والاستثمارات بين الولايات المتحدة وهذه الدول قد لا تتحقق.

وتعتبر الولايات المتحدة ثاني اكبر شريك اقتصادي لدول الخليج، بعد اليابان، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين عام ١٩٩١ نحو ٩٢١ مليار دولار، كما بلغ حتى التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٩٢ ٩١٧ مليار دولار، وتمثل منطقة الخليج أكبر سوق للشركات الامريكية حيث يوجد في هذه المنطقة فروع او وكلاء لـ ٧٠٠ شركة امريكية.

وتلجأ الشركات الغربية الكبرى الى ،حيل، قانونية للتهرب من اجراءات المقاطعة، كما ان الدول الخليجية ومن بينها السعودية قد خففت اجراءات الرقابة على الشركات التي تتعامل مع اسرائيل، وتحدثت انباء سابقة عن وجود تعامل مع شركات اسرائيلية تصدر مواد او تعمل كوسيط لنقل معدات الى السعودية. كما ان المملكة اعلنت عن عرضها رفع المقاطعة عن اسرائيل والبدء باستثمارات اقتصادية وتبادل تجاري بين البلدين اذا أبدت تل ابيب ،مرونة، في عملية السلام.

## إتفاقية مع قطر تثير زوبعة في صفوف العائلة المالكة

أثار تعديل اتفاقية الحدود بين المملكة وقطر والموقعة في عام ١٩٦٥، والتي تم تعديلها في ديسمبر الماضي، أثارت عاصفة من الخلافات بين الملك فهد وأشقائه، وبالتحديد بين الملك وشقيقه وزير الدفاع سلطان الذي كان مسؤولا عن ملف الحدود.

ولاحظت الأوساط السياسية، أن وزير الدفاع السعودي لم يكن في استقبال ولي العهد القطري الذي يشغل أيضا منصب وزير الدفاع، كما لم يشترك سلطان في الإحتفالات الضخمة التي أقيمت لولي العهد القطري في المدينة المنورة في ديسمبر الماضي، بل فضّل مغادرة المملكة الى المغرب في (زيارة خاصة!).

وتوضح أن الأمير سلطان، والى حد ما الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، غير راضيين عن الإتفاق الذي أبرمه الملك، ومن وجهة نظرهما فإن الأخير تنازل عن أراض سعودية بموجب اتفاقية عام ١٩٦٥، وإن كانت ما قبل هذا التاريخ تعتبر جزءا من الأراضي القطرية.

وفي الحقيقة فإنه وللمرة الثانية يثير توقيع اتفاق حدودي بين المملكة وجيرانها الخليجيات زوبعة في المحيط السياسي السعودي. ففي كل مرّة يظهر هناك من يعترض على الإتفاق معتبرا أنه حوى تنازلا لدولة صغيرة في الجوار. حدث هذا بالنسبة للإتفاق السعودي العماني الذي أبرم قبل نحو عام، حيث قيل أن الإتفاق تضمن تنازلا من قبل المملكة عن شريط حدودي بعمق ٧٠ كيلومترا لصالح السلطنة كان المملكة قد سيطرت عليه وعلى أراض مجاورة في فترات سابقة وسبب خلافات دامت نحو أربعة عقود.

وبالنسبة للإتفاق مع قطر، ورغم ما قيل عن تنازل سعودي، فإن ما عدّ تنازلا كان مجرد بضعة كيلومترات، وهناك من يطعن في الإتفاق من منطلق سياسي بحت، ولاستثماره في الصراع الداخلي على السلطة. مع ملاحظة أن المملكة طالما تعدت على أراض الغير، وخير لها ولجيرانها ان تتفاهم معهم بالحسنى، وإن أيّ تنازل لا يعدّ في حقيقة الأمر تنازلا عن أرض سعودية، ولا يخل بمكانة المملكة أو يطعن في سيادتها.

ثانيا: اعطاء المواطن حق المشاركة في مختلف الحقول بما يسمح له تقرير مستقبله ومستقبل وطنه وذلك من خلال مؤسات اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤطر هذه المشاركة وتقننها..

ولم يعط الحكام الاهتمام الذي يستحقه هذا الصوت، بل أن لجنة المستجدات التي شكلها الحكام في المؤتمر العاشر برئاسة السلطان قابوس لم ترفي المتغيرات سوى المسألة الامنية والدفاعية وبالتالي لم تعط الانسان في الخارج ودوره في صيانة المؤسسات التعاونية أو الحفاظ على المنطقة نفسها. وباتت لديهم القناعة بأن الراعي الاميركي الاطلسي قادر على الحفاظ على العروش الخليجية وأن أية اشكالية، مهما كبرت، لايمكن حلها بالاستعانة بالغرب وقواته.

أكدت هذه الكوكبة الخليجية مرة أخرى من خلال المؤتمر الذي عقدته في الكويت في الشهر الخامس من العام ١٩٩١م، بأن المسألة الديمقراطية هي المسألة المركزية في منطقة الخليج حيث أشارت الوثيقة الختامية الى «الرغبة الصادقة لتطوير وتأطير الجهود الرامية لتحقيق طموحات مواطني المنطقة في المشاركة الحقيقية والتطور السياسي والوحدة وبناء المجتمع القائم على العدل والحرية وضمان الحقوق الاساسية للمواطنين».

وتقدم الملتقى مرة ثانية الى قمة مجلس التعاون الثالثة عشر برسالة طالب فيها بتوسيع الحريات السياسية وتطوير النظم السياسية لكي يسود القانون وتتحقق المشاركة السياسية وتشاع الحريات العامة وتصان حقوق الانسان، وحل مشاكل «البدون» والمبعدين عن أوطانهم والممنوعين من السفر من دون حكم قضائي، واتخاذ كافة الاجراءات لحماية حقوق المواطنين والمقيمين وفق القوانين المتعارف عليها التي تعاهدت أمم العالم بما فيها دول الخيج على تطبيقها وصيانتها.

واذا كان هو الحال بالنسبة للشخصيات الديمقراطية والاسلامية البارزة التي عبّرت في العديد من المناسبات واللقاءات والندوات عن الحاجة الماسة الى تطوير الانظمة الخليجية بحيث تضمن المشاركة الشعبية الواسعة، فإن القوى الوطنية والاسلامية الفاعلة في المنطقة والتي فرض عليها العمل السري ونقلت جزءا من نشاطاتها للخارج، قد عبّرت أيضا عن هذا المطلب الجماهيري الملّح عبر رسائل بعثتها الى القمة الثانية عشر والقمة الثالثة عشر والتي أكدت من خلالها على أن مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان قضية القضايا في المنطقة، ومعبرنا الحضاري الى عالم أفضل. لقد أثبتت جماهير المنطقة وقواها السياسية والاجتماعية أنها تعي هذه الحقيقة جيدا، وغدت الديمقراطية وحقوق الانسان تشكلان بالنسبة للمواطن الخليجي قيمة حضارية كبرى، ووجدت في اتخاذ القرارات وخصوصا المصيرية منها، مصادرا. وأن التبعات التدميرية لذلك انما تطال الجميع بلا استثناء.

وفي النشاطات المشتركة التي قامت بها لجان الدفاع عن حقوق الانسان في دول الخليج والتي كان ابرزها الزيارة المشتركة الى البرلمان الاوروبي في النصف الاول من العام ١٩٩٢، أكدت هذه اللجان على أن قضية المشاركة الشعبية من خلال مؤسسات نيابية منتخبة وذات صلاحيات واحترام حقوق الانسان هي القضايا الاساسية التي ستناضل من أجلها جماهير الخليج على مستوى كل بلد من بلدانه وعلى المستوى الخليجي العام.

هذا العمل الجماعي من قبل المثقفين والحركات السياسية الوطنية والاسلامية والنداءات التي توجهها مختلف الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية متحدية القمع والضغوطات بمختلف أنواعها والتي وصلت الى درجة منع السفر لعدد من المواطنين عن حضور العديد من الفعاليات داخل الخليج وخارجه، يؤكد بأن المطلب الشعبي العام في المنطقة هو الديمقراطية واشاعة الحريات العامة والحقوق الاساسية للمواطن، وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتحكيم القانون ليس على مستوى دولة معينة فقط، وانما على مستوى المنطقة بأسرها، وخاصة في مركزها الاساسي المملكة العربية السعودية، حيث أن هذه المملكة تلعب الدور الاساسي في العملية المعادية للديمقراطية على مستوى المنطقة برمتها كما ثبت في التجارب البحرانية والكويتية. اضافة الى العقلية المتحجرة المعادية للمشاركة الشعبية التي تتصف بها الاسرة الحاكمة في المملكة.

## ☐ الكويت

بعد عودة آل صباح الى الكويت، برزت المخاوف لدى المعارضة بمختلف اتجاهاتها السياسية والفكرية من أن يتراجع الامير عن الوعود التي قطعها على نفسه أثناء مؤتمر جدة وخلال وجوده في المنفى، خاصة بعد الدعوة لما يسمى بالمجلس الوطني لمباشرة أعماله، هذا المجلس الذي رفضته القوى والشخصيات الوطنية والاسلامية في الكويت عام ١٩٩٠ واعتبرته التفافا من الامير على المطلب الشعبي في اعادة الحياة البرلمانية وبالتالي اجراء انتخابات لمجلس الامة. وكان من الطبيعي أن يشكّل أوسع اصطفاف شعبي يطالب الامير باعادة الحياة البرلمانية بأسرع وقت وعدم نكث الوعد المقطوع. وتشكلت في الكويت جبهة واسعة ضمت كافة التيارات الاسلامية والديمقراطية والنولب الديمقراطيين وممثلي غرف التجارة الذي عبروا باسقاط مرشحي لائحة الحكومة في انتخابات الغرف، بأن تجار الكويت حريصون على الديمقراطية، وأنهم مع قوى الشعب وفعالياته في المطالبة باعادة مجلس الامة عبر انتخابات حرة ونزيهة.

ونقلت المعارضة معركتها الى كافة الميادين في الداخل والخارج، مؤكدة بأن الكارثة التي لحقت بالكويت لاتعود فقط الى المغامرات التي يقوم بها النظام العراقي، وانما أيضا الى الاسرة الحاكمة الكويتية التي لاتتردد عن توصيل الامور الى توترات حادة دون استشارة الشعب، ولاتتردد عن الهرب في اللحظات الحرجة، تاركة الجماهير الكويتية لرحمة المعتدين، متنعمة بثروات البلاد التي تتصرف بها وكأنها ملكية خاصة بها، ضاربة عرض الحائط بالاتفاق التاريخي الذي تم بين الشعب والاسرة الحاكمة والقاضي بأن تكون الامارة لاسرة آل صباح والحكم للشعب.

وكان من الطبيعي، أمام تنامي الحركة الدستورية الشعبية الكويتية أن يدلي الاميركان بدلوهم، وأن يضغطوا على الاسرة الحاكمة ويطالبوها باجراء انتخابات في البلاد، وكان هدفهم من وراء ذلك كسب المعارضة الوطنية والاسلامية التي وقفت طيلة سنوات ماقبل الاجتياح العراقي في خط صدامي مع الامبريالية الاميركية على كافة القضايا القومية والاسلامية الملتهبة، وهكذا بدى وكأن الولايات المتحدة الحامية لدولة الكويت التي أقامت القواعد والمناورات الشهرية على الاراضي الكويتية، هي المدافع عن الديمقراطية والضاغطة على الاسرة الحاكمة للاستجابة

للمطلب الشعبي في إجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك في الاشراف عليها مراقبون اميركان!

وبالرغم من استجابة الاسرة الحاكمة للمطلب الشعبي في اجراء انتخابات حرة ونزيهة والتفتيش عن حلول للمعادلة الجديدة التي أبرزتها المتغيرات التي جاء بها الاجتياح العراقي و «التحرير الاميركي»، الا أن هذه الاستجابة قد شابها التردد، بحيث صار الاميركي أحد ابرز عوامل المعادلة الداخلية الضاغطة على الاسرة في الوقت الذي يجب تحصين الداخل برمته من اختراقات الخارج الاميركي، إن أُريد للكويت وغيرها أن تحتفظ بسيادتها واستقلالها..

وبالرغم من ذلك، فإن استجابة الاسرة الحاكمة الكويتية لهذه الضغوطات قد وضع البلاد داخليا على السكة، ووضع أطراف المعادلة في أتون صراع اثبات المصداقية. ورغم الخبرات الواسعة في مجال المشاركة للمواطنين البدون والدرجة الثانية اضافة الى المرأة، بات من الطبيعي أن تنتقل القوى السياسية والوطنية والاسلامية الى قضايا أخرى لتعزيز المشاركة الشعبية عبر المطالبة من خلال المجلس لحل قضايا البدون ومشاركة المرأة والمواطنين الآخرين في الحياة السياسية وفتح الملفات الضرورية السياسية والاقتصادية والتي بدونها لايصبح للمجلس قيمة تشريعية ورقابية حقيقية.

وكان من الطبيعي أن ينظر مجلس الامة الكويتي الى انعدام المؤسسات التمثيلية في بلدان الخليج الاخرى على أنها حالة تمثل خطرا على الوضعية الكويتية نفسها، كما برهنت تجارب السنوات الماضية، ولذلك توجه المجلس برسالة للقادة الخليجيين المجتمعين في قمة أبوظبي يطالبهم بالانتقال ببلدانهم من الاوضاع التي يعيشونها الى أوضاع يسودها القانون والمؤسسات التمثيلية المعبرة عن الشعب، وأن ينتقل المجلس برمته من وضعيته المعلقة الراهنة والتي هي صورة كاريكاتورية لأي نظام سياسي في بلدان الخليج، حيث الامير أو الملك أو الاسرة الحاكمة هي صاحبة القرار الاول والنهائي في البلاد وأن ينتقل هذا المجلس الى وضعية أرقى بحيث يكون الى جانب المجلس الاعلى للملوك والامراء مجلس نيابي يمثل الشعب في هذه المنطقة تماما على طريقة البرلمان الاوروبي وأن تنتقل برمتها من حكم الاسر الى حكم المؤسسات ودول القانون.

## طرد فلبينيين بتهمة التبشير في المملكة

بعكس الإشاعات الكثيرة التي راجت في العاصمة الفلبينية مانيلا، ولدى العديد من الجهات الحقوقية في العالم من أن إثنين من الفلبينيين المسيحيين كانا سيعدمان في الخامس والعشرين من ديسمبر الماضي، بسبب قيامهما بنشاط مسيحي في المملكة، وهو أمر أثار زوبعة حادة من النقد للحكومة السعودية، فإن الأخيرة اتخذت قرارا بإبعاد المتهمين عن المملكة. ونفى السفير الفلبيني في الرياض في ٢٤ ديسمبر الماضي أن يكون هناك حكم قد صدر بإعدام الفلبينيين. وكان الرئيس الفلبيني فيدل راموس، وبناءا على طلب أسرة أحد المتهمين قد ناشد العاهل السعودى الملك فهد بن عبد العزيز الرأفة بمواطنيه. وكان السفير الفلبيني في الرياض إبراهيم رسول، وهو مسلم الديانة، قد اجتمع بالأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير الرياض، وذلك لبحث سبل حل مشكلة المسيحيين الفلبينيين. ويعتبر الأمير سلمان ملجأ للدبلوماسيين الأجانب من تعسف هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعينا لهم في كل ما يعترضهم من صعوبات في مثل هذه المواضيع، وقد كان ولا يزال أحد أهم حلاّلي مشاكلهم، التي يكون أحد أطرافها جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد تلقى رسول تأكيدات أثناء الاجتماع مع الأمير سلمان، بأنه لن يتم إعدام الفلبينيين بل سيرحلان فقط.

تجدر الإشارة الى أن صحفا فلبينية قد أشارت الى أن الفلبينيين، وهما اوسفالدو مادانجال وريناتو بوسيديو، قاما بنشاط تبشيري ميسحي في السعودية. غير ان الحوادث المشابهة لهذه لا تعطي مجالا لتصديق هذه الدعوى، ففي أغلب الحالات يتم اعتقال المسيحيين بسبب قيامهم بصلوات جماعية في أمكنة سرية، لأن العلنية في هذا الأمر أمر غير ممكن باعتبار أصل القيام بالعبادة ممنوع حسب القانون السعودي. وكان السفير الفلبيني قد أكد على حقيقة أن الفلبينيين كانا رهن الحبس منذ إلقاء القبض عليهما أثناء إقامة صلوات جماعية مسيحية في أكتوبر الماضي، وأضاف بأنه قد ألقي القبض فيما مضى على عدد من الفلبينيين كانوا يقومون بصلوات مسيحية جماعية وهو أمر محظور فى المملكة.

وكان من الطبيعي أن يتعاطف النواب الكويتيون مع أشقائهم الخليجيين في نضالهم من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان بالرغم من الحرج الذي قد يسببه موقفهم العلني مع المعارضة الخليجية، أمام السلطات الخليجية التي تتباهى بأنها قدمت الدعم والاسناد لشعب الكويت في المحنة التي مر بها، وكأن شعوب المنطقة لم تقف الى جانب هذا الشعب وكأن الامر قد اقتصر على الانظمة التي ارادت أن تحمل على نصيبها بعد «التحرير» في الوقت الذي كان موقف الجماهير هو الموقف الاخوي والانساني والمعبر حقيقة عن الترابط التاريخي بين جماهير المنطقة.

## □ البحرين

في مطلع العام الماضي أقدمت السلطات البحرانية على اعتقال الشيخ الدكتور عبد اللطيف المحمود اثر عودته من الكويت بعد أن شارك في ندوة بعنوان «الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الهخليج العربي - منظور مستقبلي» تطرق فيها الى مسألة المشاركة الشعبية وضرورتها وأهمية وضع الضوابط بين السلطات الثلاث، اضافة الى ضرورة التمييز بين الحاكم وأسرته في منطقة الخليج حيث يتصرف كل شيخ على أنه أمير البلاد!!

وقد أثار هذا العمل الاستفزازي موجة سخط ضد الممارسات القمعية التي يقوم بها القسم الخاص برئاسة العميد البريطاني، هندرسون، حيث بدأت حركة الاحتجاجات والمطالبة باطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين بالاضافة الى مطالبة الحاكم بالسماح للمبعدين ومن اضطرتهم ظروف القمع الى مغادرة البلاد، بالعودة. وعلى ضوء الجو الشعبي العام في المنطقة المطالب بضرورة اقامة مجالس نيابية، فقد بدأت الشخصيات الديمقراطية والبرلمانية السابقة، اضافة الى بعض الاقلام الجريئة في الصحافة المحلية والخليجية، تطالب بعودة الحياة البرلمانية وتحقيق الانفراج السياسي.

واتخذت هذه التحركات صيغة المجالس الشعبية - التي أصبحت ظاهرة شبيهة بظاهرة الديوانيات الكويتية - حيث وصلت ذروتها في التحرك الشعبي الواسع للتوقيع على العريضة التي تم بموجبها الى حاكم البلاد في منتصف شهر نوفمبر مطالبة باعادة الحياة البرلمانية واجراء

انتخابات نزيهة في البلاد، وتفعيل الدستور الذي جمدت السلطة أبرز مواده منذ عام ١٩٧٥.

وعلى صعيد الحركة الوطنية والاسلامية والبحرانية، فقد حققت هذه الحركة خطوة نوعية كبيرة بتحالفها مع بعضها البعض ووصلوها الى قواسم مشتركة تمثلت بمطالبة السلطة بتفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية ورفض المجالس المعينة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالعودة. وأصدرت القوى الوطنية والاسلامية الثلاث بيانات ومذكرات وجهتها الى كافة القوى الصديقة والمنظمات السياسية والحقوقية، وشكلت وفدا مشتركا للقاء مع الاحزاب والقوى الوطنية والاسلامية في عدد من البلدان العربية، كما شكّلت وفدا مشتركا قام بزيارة البرلمان الاوروبي وفرنسا وبريطانيا والتقى مع عدد من الاحزاب والكتل النيابية والشخصيات السياسية والرسمية.

وبالتالي فإن العمل الذي قامت به الشخصيات الاجتماعية والدينية والسياسية في البحرين اضافة الى نشاط المعارضة في الخارج، قد عبّر عن الاجماع الوطني بين كافة القوى والشخصيات الوطنية والاسلامية في الداخل والخارج وتناغم الحركة في الداخل والخارج، مطالبة اسرة آل خليفة بالاقلاع عن الاساليب البالية، والعودة الى الشعب والاستجابة الى المطلب العادل الذي لايختلف عليه اثنان في البحرين، وهو الانفراج السياسي بتفعيل الدستور واجراء انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.

ولم تكتف الحركة الوطنية بهذه التحركات الخارجية، بل أرسلت الشخصيات الوطنية الموجودة في الخارج عددا من الرسائل الى حاكم البلاد تطالبه بفتح صفحة جديدة من المعارضة على أرضية الاعتراف بخطورة النهج الذي سارت عليه السلطة في المرحلة السابقة وضرورة السير في الطريق الصحيح الذي رسمه دستور البلاد والذي هو عقد بين الحاكم والمحكوم، والذي تم نقضه بشكل سافر ومستمر منذ عام ١٩٧٥، كما سعت المعارضة الوطنية الى الاتصال مع المسئولين في بلدان الخليج الاخرى لوضعهم في صورة الممارسات اللامعقولة التي يقوم بها الجهاز الخاص «المخابرات السياسية» ضد المواطنين، والانتهاكات الفظة التي لاشبيه لها في أي بلد من بلدان المجلس، عدا البحرين، والتي تمثلت في ابعاد الآلاف من المواطنين الى الخارج، اضافة الى اتباع سياسة الابعاد للعديد من المواطنين الذين ارادوا العودة الى البلاد في السنوات الاخيرة.

## ☐ الامارات المتحدة

تمثلت الحركة المطالبة بالديمقراطية التي تقوم بها الجمعيات والاتحادات الثقافية والمهنية التي تتمركز في امارة الشارقة، هذه الامارة التي احتضنت الاجتماع التحضيري للملتقى الثقافي الخليجي، وقد برز نشاط نخبوي للعناصر الديمقراطية التي أسهمت في الملتقى الخليجي والتي جعلت من مجلة الشروق وجريدة الخليج منبرين لدعواتها الديمقراطية.

وتعاني دولة الامارات من ضعف بالغ في التركيبة السكانية المحلية، وبالتالي القدرة على التحرك الجماهيري الواسع، اضافة الى الفروقات الطبقية الكبيرة بين سكان الامارات الغنية وسكان الامارات الفقيرة، كما أن الامراء يصرون للوقت الحاضر على رفض الانتخاب للمجلس الوطني الاتحادي ويصرون على تعيين أعضاء امارتهم لمجلس لايملك صلاحيات تشريعية، وبالرغم من هذه السلبية الاساسية، فإن الامراء قد عطلوا ولمدة أكثر من عامين ميثاق المجلس الاتحادي، مما دفع العناصر الوطنية الى المطالبة بالانتقال من الوضعية المؤقتة والمستمرة منذ عام ١٩٧١ وحتى الوقت الحاضر، الى وضعية دائمة بسن دستور دائم للاتحاد واجراء انتخابات لمجلس وطني اتحادي وتعزيز دور المؤسسات الاتحادية وقد نشرت الصحف الاماراتية عددا من المقالات بهذا الصدد كما أقيمت في نهاية العام ندوة حول حقوق الانسان في دبي، وصدر عنها عدد من التوصيات حول «تعزيز مجالات واتجاهات المشاركة السياسية بما يؤكد حق الانسان في ادارة شئونه وتقرير مصيره والتأكيد على ضرورة انتظام أعمال المجلس الوطني الاتحادي وتعزيز دوره التشريعي بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع.

## ☐ سلطنة عمان

في العيد الوطني للسلطنة في نهاية ١٩٩١، اعلن السلطان بأنه سيقيم مجلسا استشاريا، يشارك الشعب في اختيار مندوبيه بشكل غير مباشر. وتم تقسيم السلطنة الى ٥٠ ولاية وتم السماح للاعيان ومشائخ القبائل والفعاليات الاجتماعية باختيار ٣ مندوبين يختار السلطان أحدهم ليكون عضوا في المجلس الاستشاري، وهذا الاسلوب العماني هو الترجمة الفعلية لمقولة الحكم بأن الشعب العماني لم ينضج بعد لممارسة الديمقراطية!! الا أن المسألة الجوهرية أن المجلس الاستشاري لايتمتع بأية صلاحيات سياسية ولايحق له مناقشة سياسة البلاد الخارجية أو التوجهات الاساسية التي يرسمها السلطان وحده. ومن أجل تلميع المجلس أمام المواطنين فقد سمح لبعض الاعضاء باستجواب وزير الاعلام وتم بث الاستجواب عبر التلفزيون علنا ودون رقابة ملحوظة، مما خلق الانطباع بأن السلطنة في طريقها الى تقديم نموذج متقدم من الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى فإن التفاعلات داخل صفوف المعارضة قد تزايدت باتجاه التأكيد على الخيار الديمقراطي للنضال العماني، وشهدت الجبهة الشعبية لتحرير عمان صراعات حادة في صفوفها خلال السنتين الماضيتين، تمكنت من خلالها التوصل الى وثيقة برنامجية للعمل الديمقراطي العماني، فبعد تغيير تسمية الجبهة الى الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية تم تثمين الخطوات الانفتاحية التي أقدم عليها النظام من جهة، وتم التأكيد على ضرورة:

- «اقامة هيئة تشريعية منتخبة من قبل الشعب.
- التأكيد على حق المواطن في المشاركة في مختلف جوانب الحياة وتقرير مستقبله ومستقبل وطنه من خلال مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.
- وضع دستور للبلاد ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويضمن الحريات والحقوق الاساسية للمواطنين.
- احترام حقوق الانسان، والتوقيع على المواثيق الدولية بهذا الخصوص.
- استقلال القضاء وتشكيل محاكم مدنية عصرية وضمان حق المحاماة والدفاع.
- اطلاق حق التنظيم السياسي والنقابي والمهني.
- اطلاق الحريات العامة بما فيها حرية

الصحافة..»

وقد حرصت الجبهة بعد المؤتمر على فتح الحوار مع النظام والوصول الى مساواة تاريخية تنهي الاشكالية الموجودة، الا أن النظام المدرك لأوضاع المعارضة رفض أي صيغة للحوار، وفتح المجال فقط لعودة الموجودين في الخارج شريطة مرورهم بمرحلة التحقيقات لإغلاق ملفاتهم.

ولاشك أن الصيغة العمانية تختلف عن الصيغ الموجودة في مناطق الخليج الاخرى، وقد يسمح السلطان للمزيد من المشاركة الشعبية في السنوات القادمة، الا أنه يصر على أن تجري هذه التطورات بالشكل الذي يراه.

## □ المملكة السعودية

تشكل المملكة حجر الزاوية بالنسبة للوضع الخليجي، وقد أثار الحضور العسكري الاميركي والمتعدد الجنسيات اضطرابا كبيرا في المؤسسة الدينية التي يستند اليها النظام، كما أن استمرار النهج السياسي الذي تسير عليه الاسرة الحاكمة قد دفع المزيد من الشرائح الاجتماعية الى المطالبة بالمشاركة السياسية، وبالتالي فإن المطالبة بالحريات الديمقراطية والشورى في الحياة السياسية قد انطلقت خلال العام المنصرم من قطاعات واسعة من الجماهير الرافضة للنهج الذي تسير عليها الاسرة الحاكمة، هذا النهج الذي حوّل البلاد الى محمية اميركية دون أن يقدم الحياة السياسية خطوة الى الامام.

تمثلت حركة المعارضة العلنية في البلاد في العرائض التي تم توقيعها وتقديمها الى المسئولين، وكان ابرز العرائض مذكرة النصيحة التي تقدم بها السلفيون من الوهابيين، والذين أكدوا فيها ضرورة الشورى والكف عن النهج الاستفرادي الذي يسير عليه الملك واسرته. كما تمثلت المعارضة في الصحف والمجلات والمقالات التي صدرت في الداخل والخارج مطالبة بالاصلاح والمشاركة السياسية، وساهم العديد من الشخصيات من المملكة في تأسيس الملتقى الوطني الخليجي، بالرغم من الضغوطات الواسعة التي مورست عليهم.

وأمام هذه الضغوطات الشعبية والنخبوية التي عبرت عن تطلعات الطبقة الوسطى، أقدم الملك على الاعلان عن الانظمة الثلاثة للحكم الذي سيتم بمقتضاه تشكيل مجلس شورى.

أعلن الملك في مارس من العام المنصرم بأن المجلس سيتشكل خلال ستة أشهر من اعلان الانظمة الثلاثة، وعندما انتهت الفترة التي حددها، تم الاعلان عن رئيس المجلس في سبتمبر، وتوقع الناس أن يتم الاعلان عن أعضاء المجلس، ولازالوا منتظرين!!

## □ استخلاصات

شهد العام المنصرم، أوسع حركة نخبوية شعبية في المنطقة لخصت مطالبها في ضرورة المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي على صعيد كل بلد من بلدان مجلس التعاون، وعلى صعيد المجلس، وبات واضحا بأن الاسر الحاكمة ترفض الاستجابة لهذا المطلب الديمقراطي، وأن اسرة آل صباح لوحدها قد استجابت للضغط الشعبي والخارجي وأجرت انتخابات نزيهة جلبت مجلسا عبرت عن الواقع السياسي في البلاد.

وأمام الضغوطات الشعبية، فإن الانظمة تريد الالتفاف على هذا المطلب خلال المجالس المعينة، وتوزع الاشاعات بأن الانتخابات في بعض البلدان ستجلب المعارضة الاسلامية، وبالتالي فإن النموذج الجزائري سيتكرر مرة أخرى في منطقة الخليج. وهذه أكذوبة كبرى ليست بحاجة الى تفنيد، لأن السقف الديمقراطي في الخليج محدود للغاية ولايمكن أن يكون المجلس الطريق المناسب للوصول الى السلطة في بلدان الخليج!

وأمام هذه الفزاعة التي تستخدم داخليا وخارجيا ليجد الضرب الحامي لهذه الانظمة، مبررا لسلوك الانظمة التسلطية، وطروحاتها السياسية حول الديمقراطية وحقوق الانسان، فإن الانظمة تريد تمرير المجالس الاستشارية أو مجالس الشورى، بدعوى أنها تسترشد بالدين الاسلامي وتعاليمه، وبالتالي لايمكن نقل التجربة الغربية الى موطن الاسلام، ولا يمكن أن يكون الحكم في هذه البقاع الا وراثيا لايسمح للناس الا بقدر بسيط ممثل في الشورى. إذا سمح الملك أو الامير بذلك!

ولسنا في وارد الرد على هذه الاطروحات الخاطئة، فالعالم الاسلامي كبير وفي الغالبية الساحقة من بلدانه مجالس برلمانية، وهذه البلدان ليست أقل تمسكا بالدين الاسلامي من بلدان الخليج.

أما المجالس التي يعينها الملك أو السلطان، فإنها لاتمتلك صلاحيات تشريعية أو رقابية وبالتالي لايمكن القول بأنها سلطة ثالثة في البلاد، بل ديوان آخر من دواوين الموظفين الذين يسعون الى كسب رضا الحاكم قبل أن يكون همهم الدفاع عن مصالح الشعب.

وبالتالي فإن المطلوب ليس فقط انتخابات حرة ونزيهة لأعضاء المجلس النيابي، وانما أيضا التأكيد بأن الشعب مصدر السلطات، وأن المجلس النيابي هو السلطة التشريعية الحقيقية في البلاد، وأن هذه القيم التي يجب أن تسود المجتمع لاتتعارض اطلاقا وتعاليم الدين الاسلامي، الذي في جوهره دين العدالة والمساواة ورفض للوراثة في الحكم.

لقد طوى العام صفحاته مسجلا هذا السفر من النضالات الديمقراطية، ولاشك أن السنة الحالية ستشهد المزيد من النضالات والمزيد من العلاقات بين أطراف العملية الديمقراطية، فبمقدار ماتتحد القوى بمقدار ماتستطيع أن تحقق المكاسب.

ومن الضروري في الختام التأكيد بأن الحاجة ماسة الى حل المعادلة على أرضية محلية دون الاستعانة من الاجانب الاميركان أن يحموها، وأن يقفوا الى جانبها في أسلوب حكمها الذي ترتضيه هي. في الوقت الذي يريد الاميركان بأن من مصلحتهم اجراء ترقيعات وتجميل لهذه الانظمة بحيث تكون أقل بشاعة، وبحيث يكون للادارات الحاكمة في بلدان الغرب غض الطرف عن مظاهر بشعة أخرى في هذه الانظمة.

ومن المؤسف أن هذه الانظمة تنظر بقلق الى الادارة الاميركية القادمة أكثر بكثير من قلقها أو تفاعلها مع شعبها.

ولاشك أن ذلك جزء من الاشكالية، فانعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم ابرز اشكاليات الوضع السياسي في المنطقة. وبدون الاستجابة لما تريده الجماهير من تغيير، سيبقى الخلل في المعادلة، ولن يكون هناك استقرار مهما عقدت أجهزة الامن من خطط ومؤتمرات، فالاستقرار يرتكز أساسا على استقرار الناس وتلبية مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة مناحي حياتهم.

# البطالة والجريمة
# أصبحتا «ظاهرة» في البلاد !

**في ٣٠ ديسمبر الماضي، عقد مجلس القوى العاملة واحدة من أهم جلساته، حضرها شخصيات تمثل القوى الأمنية والادارية في المملكة، وترأس الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية الاجتماع، بحضور الامير سعود الفيصل وزير الخارجية، والامير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات، والدكتور عبد العزيز الخويطر وزير المعارف، ومحمد أبا الخيل وزير المالية، وعبد العزيز الزامل وزير الصناعة والكهرباء، وخالد العنقري وزير التعليم العالي، وعبد الوهاب عبد السلام عطا وزير التخطيط، وتركي السديري رئيس ديوان الخدمة المدنية، وبحضور مندوبين عن المباحث العامة والأمن العام.**

مجلس القوى العاملة برئاسة الامير نايف ناقش أسباب تفاقم البطالة، وعلاقة ذلك بانتشار الجريمة، ودرس تقارير الجهات الامنية عن خطر الانفلات الأمني في تضييع هيبة الدولة، كما استمع الى تقارير اخرى عن ظاهرة المخدرات وسبل الحد منها، وأثر البطالة في دفع الشباب نحو الجرائم والادمان، وخطر تفاقم هذه المشكلة في اضعاف النظام الاجتماعي.

وبالرغم من أن الدراسات التي قُدمت للاجتماع ركزت على ضرورة الحد من مشكلة البطالة، ومعالجة أسبابها، ونصحت الدولة بتركيز استثماراتها في داخل البلاد والحد من تبديد الثروة، إلا أن المؤتمرين ركّزوا بشكل أكبر على العلاج الأمني لهذه المشكلة .. مثل اطلاق يد الاجهزة الامنية، والتشدد في تطبيق القوانين ومواجهة المتورطين بالعنف.

السلطات السعودية لا تريد أن تعترف بأنها تواجه «بطالة» بالرغم من ان خطط التنمية السابقة خلقت «بطالة مقنعة»، ولا تريد أن تعترف أن الجريمة أصبحت «متفشية» داخل المجتمع، كونها تربط الأمن عادة بشرعية الحكم، وهيبته.

السعودية التي بذلت اموالا ضخمة للحد من نسبة البطالة المتضخمة في دول حلفائها الغربيات تفاجأت أنها لم تعد تستطيع الاستفادة من ثروتها مثلما يستفيد منها الغربيون. فالسعودية أغنى دولة خليجية، بل أغنى دول العالم النامي، وواحدة من أكثر دول العالم استقطابا للعمالة، وتوفيرا لفرص العمل، لكنها اليوم تعجز عن ايجاد أعمال لمواطنيها، وخريجيها.

والبلد التي تعد من اكثر دول العالم «أمنا» وأقلها نسبة في الجريمة، هي اليوم واحدة من أكثر دول العالم العربي نسبة في الجريمة وانتشارا للمخدرات وتعاطيها بالرغم من الصرامة القاسية التي تتعامل بها الاجهزة الامنية مع المخالفين.

ولاتوجد احصاءات رسمية لعدد المتعاطين للمخدرات او حجم الجرائم، بل هناك تعمد رسمي لحجب هذه المعلومات، حيث تتجاهل الصحف الرسمية السعودية في معالجتها لقضايا الجريمة والمخدرات اي احصاءات رسمية اوتقديرية لهذه الجرائم. بيد ان اي مواطن سعودي يستطيع ان يلمس حجم تنامي الجريمة وتعاطي المخدرات. فالسرقة التي عادة ماتواجه في السعودية بعقوبة صارمة هي قطع اليد، أصبحت تتزايد بشكل مقلق، والسطو على البنوك وقطع الطريق اصبح أمرا تسمعه كل يوم، بل أن نحو اربع قضايا كبيرة من هذا القبيل اعلنتها وزارة الداخلية وأصدرت بحقها احكاما بالقتل كان منها عملية سطو على بنك الرياض في منتصف العام الماضي، وعملية قطع طريق وسرقة في اواخر العام المنصرم. أما السطو على المنازل وسرقة السيارات فهي جرائم جديدة لم تألفها البلاد من قبل أصبحت اليوم خطرا جديدا.

وبالرغم من الحملات الحكومية لمواجهة المخدرات، وبالرغم من ان السلطات الامنية استعانت بفتاوى تجيز لها «قتل» المتاجرين بالمخدرات والمهربين لها، فإن حجم تعاطي المخدرات هو الآخر آخذ بالتنامي والتضخم يوما بعد يوم بشكل يصعب التستر عليه.

هناك ثلاثة اعتبارات تجعل من هذه الجرائم وانتشار المخدرات أكثر من مجرد «كارثة» يتحمل الحكم المسؤولية الكبرى لوقوعها :

الاول : طبيعة المجتمع السعودي المسالمة، فالمجتمع بطبيعته المحافظة، واصوله الدينية يقاوم بشكل طبيعي الجنوح للجريمة، بل ان تلك الطبيعة التي اقترنت بالتقاليد حرّمت على السعوديين حتى وقت متأخر، الاستمتاع بأمور لم يحرمها الاسلام، كمشاهدة التلفزيون، وتعليم الفتيات، والسفر، وما أشبه. يضاف الى ذلك وجود الحرمين الشريفين وما يشكلانه من مكانة روحية.

الثاني : الثروة التي حباها الله لتلك البلاد، فالجرائم والمخدرات تقترن عادة في الدول الغربية بالفقر والبطالة، والمملكة هي واحدة من اكثر دول العالم دخلا للفرد ، ومع الازدهار النفطي وخطط التنمية تضاعفت الاعمال كثيرا وارتفعت الاجور، وبالتالي فإن واحدا من مصادر الجريمة قد تم تجميده.

الثالث : سطوة الحكم وعنفه في التعامل مع المخالفين، فالنظام اعتمد منذ البداية على العصا والسيف لتطويع المعارضين لنظامه، وبالتالي فقد استخدم نظاما غير مكتوب للعقوبات هو اشد نظام عقوبات في العالم، فالقتل بقطع الرأس، وبتر الاطراف، والجلد عقوبات اعتيادية في السعودية، بل أن غالبية الجرائم مهما كانت جنحا يضاف الى عقوبتها الطبيعية مايسميه مشايخ الحكم هناك «تعزيرا» أي بضع عشرات من الجلد، وعادة ما يرتبط الجلد او أي عقوبة اخرى بامتهان الكرامة، حيث يساق المحكومون الى السوق العام لجلدهم او رجمهم او قطع رؤوسهم.

هذه الصرامة كان الحكم يتستر خلفها للادعاء بأن النظام استطاع توفير «الأمن» و«الاطمئنان» وحتى «الاستقرار»، وهذه المصطلحات الثلاثة ظلّت حتى اليوم شعارات الحكومة ومصدر شرعية لوجودها، فالملك عادة مايبدأ بالامن والاستقرار اذا اراد استعراض «فضائله» على الشعب، وعادة مايرمز الى الامن بالسيف .. مع العلم ان هناك «ميليشيا» غير حكومية تلاحق «ظواهر» الناس وتدقق في نواياهم .. وتتكون هذه «الميليشيا» من رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذين يتجولون في الاسواق ويعسون في الليالي لأجبار الناس بالعصا والكلمات النابية على الصلاة، وتقصير الثياب. بالتالي فإن الجريمة اذا اصبحت ظاهرة في السعودية فإنها تحمل معنى أكبر من مجرد كونها خطرا اجتماعيا .. أنها تدل على معنيين كلاهما خطرين:

الاول : ان الصرامة والقسوة فشلت في كبح الجريمة، بل انها فعلت العكس تماما، فقطع الرؤوس في الاسواق كان في وقت من الاوقات مسببا للرعب، ومخوفا لـ «من تسول له نفسه الاخلال بالامن» على حد تعبير وزارة الداخلية في كل بيانات القتل، أما اليوم وبعد تزايدها فإنها أصبحت أمرا اعتياديا يسمعه الناس كل يوم وتعودوا عليه.

يضاف الى ذلك ان العنف والقسوة لم يرتبطا ببرنامج اجتماعي يقضي على الجرائم، فقطع يد السارق الذي نصّ عليه الاسلام اقترن في الشرع بتوفير حاجات الناس، وسد رمقهم، واشباع بطونهم .. اما في المملكة فإن تطبيق الشرع يكون من الجانب السلبي فقط.

الثاني : وجود البطالة، والجريمة المرتبطة بها في مملكة النفط، يدلان على فساد السياسة الاقتصادية للحكومة، وربما يلقي ظلالا من الشك على النظام التعليمي أيضا، ففي الوقت الذي يعاني الخريجون السعوديون من البطالة، فإن المؤسسات والشركات الحكومية والخاصة تستورد عمالة من الخارج، وتعلن عن حاجتها للمزيد، والجامعات لاتزال تضخ آلافا من الخريجين كل عام بتخصصات لا تلائم حاجة البلاد غالبا. يضاف الى ذلك أن هناك انحسارا شديدا في مستوى الانتعاش الاقتصادي أدى الى تقليص الحاجة الى اليد العاملة والوطنية منها بشكل خاص كونها تُعد اكثر تكلفة من الوافدة.

إن تركيز الاستثمار داخل البلاد، والحد من النفقات غير الضرورية «صفقات التسلح مثلا» ووقف تبديد الثروة، من شأنه توفير فرص العمل لآلاف الشباب العاطلين عن العمل، وهذا لايتم الا اذا اعادت الحكومة النظر في سياستها الاقتصادية لتعطي الاولوية لحاجات بلدها عوضا عن حاجات الدول الغربية.

# الملك يعالج طفلاً بريطانياً !

للمرة الثانية منذ وصول السفير غازي القصيبي الى بريطانيا، يقدم الملك فهد تبرعا سخيا لعلاج طفل بريطاني.

ففي منتصف العام الماضي تبرع الملك بمبلغ «٧٥ الف جنيه استرليني» اي مايعادل نصف مليون ريال سعودي تقريبا، لعلاج طفلة بريطانية.. وفي مطلع العام الجاري تبرع الملك أيضا بمبلغ مماثل لعلاج طفل بريطاني آخر.

هل هناك أي علاقة للسفير القصيبي بالتبرعين ..؟.

السفير القصيبي يجيب في حديث لمحطة تلفزيون الشرق الاوسط قائلا: «كنت في اتصال هاتفي مع جلالة الملك.. فسألني، ماهي الاخبار عندكم؟!.. قلت: الصحف البريطانية نشرت خبر طفل بريطاني يحتاج الى علاج.. فقال جلالته: ارجو متابعة حالة الطفل وتزويدي بتقرير عنها، ثم جاء رد جلالته بارسال شيك بمبلغ ٧٥ الف جنيه لعلاج الطفل».

فإذن السفير القصيبي هو الذي ابلغ الملك عن حالة طفل بريطاني مريض، وبالتالي قام بعمل الخير لأن «الدال على الخير كفاعله» لكن كان حرياً بالسفير، أن ينقل احوال مئات الآلاف من اطفال المسلمين المحتاجين للغذاء والدواء.

وكان حرياً بصاحب الجلالة، وهو يتفقد «الرعية» في بريطانيا ويتابع احوالهم، ويسهر على سلامتهم، وتدمع عيناه لحالة اطفالهم، أن يلقي بلفتة منه الى اطفال الصومال، وفلسطين، والعراق، واطفال البوسنة والهرسك، بل حتى اطفال المملكة التي لازال فيها اطفال اسوأ حالا من حالة الطفلين البريطانيين.

ويجيء تبرع الملك الاخير بعد يوم من صدور ميزانية المملكة التي يطلق عليها الاقتصاديون بأنها «ميزانية ترضية».. كما يأتي في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية خانقة وحيث بلغت ديون البلاد أكثر من ٦٠ مليار دولار.

ثم اذا تجاوزنا الجانب الاعلامي من هذه الاعمال الخيرية، فإنها قد تحمل مغزى سياسيا أيضا ..

فهل اراد السفير القصيبي «توريط» الملك خاصة وان هذه التبرعات جاءت في وقت يشعر المسلمون في بعض انحاء العالم بمحنة قاسية بسبب الحروب والمجاعة والامراض فأراد السفير ان يثير الحنق والغضب في نفوس المقهورين ضد الملك؟!. أم أن الملك اراد تحجيم سفيره الطموح عبر اشغاله بالبحث عن مساكين الغرب والتودد لهم؟. الاحتمالان كلاهما مقبول.. لكن من غير المقبول ان هذه التبرعات يقصد منها فعل الخير.. لأن في السعودية نفسها من هم اولى بهذا الخير وحول السعودية من هم اكثر حاجة اليه.

وفي حين يعتبر هذا التبرع عملا دعائيا موجه بالدرجة الاولى الى الغرب ، فمن غير الصحيح توجيهه الى المسلمين عبر وسائل الاعلام السعودية ومحطة (ام بي سي) منها ، وكأن هذا التبرع اريد له ان يستفز مشاعر المحتاجين المسلمين في الكثير من انحاء العالم.

# العرب والغرب في اطار النظام العالمي الجديد

البروفسور برهان غليون *

## ١) مسائل الخلاف بين العرب والغرب

طرحت حرب الخليج الثانية مسألة علاقات العرب والغرب كما لم يحصل في أي حقبة أخرى. وفي الوقت الذي وجد بعض العرب في موقف الغرب تجسيدا لعلاقات التضامن والمودة والتفاهم الاستراتيجي والمصلحي وجد فيه البعض الآخر تعبيرا عن استهانة الدول الغربية بصورة مطلقة بالمصالح العربية القومية والوطنية وقبولها تدمير البيت على أصحابه اذا استدعت مصالحها ذلك.

والواقع أن ملف العلاقات العربية الغربية لم يحظ بدراسات معمقة حتى اللحظة الحاضرة لا من طرف العرب ولا من طرف الغربيين. وباستثناء مايأخذه العرب بعد زوال عصر الاستعمار وآثاره المباشرة من تحيّز غربي لصالح اسرائيل، نكاد لانجد دراسة جدية لطبيعة المصالح التي تربط العرب بالغربيين أو تفصلهم عنهم. أما في الجانب الغربي فيكاد التحليل الوحيد لمشكلة هذه العلاقات يستمد عناصره من الخطاب الاعلامي السوقي الذي يربط بين العرب والتعصب الديني أو الارهاب أو الحقد على الغرب والنقمة عليه. وفي العديد من المناظرات الدولية التي أتيح لنا حضورها لم نجد لدى المشاركين الغربيين مآخذ أخرى على العرب سوى عدائهم للغرب وتعصبهم المزعوم. وفي كل مرة كان المطلوب هو تطمين الغربيين على أنفسهم من هذه القوة المتعصبة المادية، ومساعدتهم كما يقولون على تغيير الاحكام المسبقة والصورة المشوهة التي لديهم عن العرب.

والواقع أن الحديث عن هذه الصورة المشوهة أصبح يهدف الى تعميقها وترسيخها، حتى صار دور المثقف العربي في الخارج قريبا من دور الطبيب النفسي أو من يتسول تفهم الآخرين واعترافهم ورضاهم. وكل ذلك لاقيمة له من وجهة نظر دراسة المشاكل المعلقة بين العرب والغربيين، ولايفيد الا في خلق الأرضية التي تسمح لهم بالاستمرار في النظر الى الغرب نظرة المتهمين والمطلوبين للعدالة وتحويل مثقفيهم الى محامي دفاع عن صورتهم بدل أو ينطلقوا كمحاورين متميزين وأصليين مشاركين أو من الممكن أن يشاركوا على قدم المساواة في المناقشة والمناظرة الدولية العلمية أو السياسية أو الفكرية.

واذا كان لحرب الخليج الثانية المدمرة من فائدة تذكر، فهي أنها ساعدت العرب أكثر من الغربيين على بلورة نظرتهم لنقاط الخلاف العميقة التي تكمن وراء موقف التوتر والتشاحن الحقيقي والمتفاقم بين العرب والغرب موقف الغرب المتحيز من العرب، والذي يدفعهم الى دعم اسرائيل من دون قيد أو شرط ورفعها فوق أي قانون أو شرعية دولية، كما يدفعهم الى تشويه صورة العربي والمسلم والسماح لأنفسهم بتبني كل الاحكام السلبية المسبقة التي تفيدهم في تسويد صفحته وتاريخه، وموقف العرب المعادي للغرب والناقم عليه بحق. ومن التأمل العميق بهذا الموضوع يبدو لي أن مسائل الخلاف الرئيسية التي لايمكن فهم طبيعة العلاقات المتوترة بين الطرفين من دون النظر اليها وتحليلها، تتركز في أربع مسائل كبرى. الاولى تتعلق بهوية العالم العربي التي تمس دوره وموقعه في النظام الدولي، الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي معا. فالدول العربية والرأي العام معها ترفض في غالبيتها أن ترى العرب من منظور آخر غير حشد من القبائل والطوائف والعشائر والعصبيات المتناحرة والمتنافرة التي لاتصل الى مستوى الامة ولا الدولة الحقيقية ولا الجماعة المتمدنة ولا الشعب الواعي لنفسه، أي الحشد الذي لايزال يعيش على الخرافات العرقية أو الاقوامية أو الدينية.

وهذا التصور الذي يشكل منبع كل الاحكام المسبقة ومصدر تغذيتها الدائم يعني في الترجمة العملية رفض الاعتراف للعرب كجماعة واحدة بشرعية المشاركة من أي نوع في مناقشة أو تقرير المصير العالمي، بل الوجود والتصرف على الساحة العالمية جماعة واحدة ذات مصالح عليا وأهداف ومطامح، بل ككيانات سياسية صغيرة.

إن العربي لايصبح معقولا بالنسبة للغربي الا عندما يقبل بتحديد نفسه كطائفة أو عشيرة أو منطقة صغيرة متميزة، ويدافع عن مصالح هذه الطائفة أو العشيرة أو المنطقة. أما اذا تبنى منطق السياسة الدولية والقومية والثقافة الانسانية فهو أما متغرب لايعبر عن ماهو سائد في منطقته، وبالتالي فهو ابن الثقافة الغربية ولم يعد من العرب الا في المظهر، ولاقيمة بالتالي لتحليلاته وآرائه، وأنه بدافع التعصب الاقوامي والديني يسعى الى الذود عن شعبه وتحسين صورته وطمس عيوبه. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن لايرى المحلل الغربي من العربي الا مايجيب على هذه الصورة الاولية، وأن لايقبل الاستراتيجي والسياسي الغربي أن يعامل العرب في مستوى المعادلة الاستراتيجية على مستوى معاملة اسرائيل.

وفي هذا الموضوع لايخفي العربيون موقفهم الذي ينفي الارتباط بين نزع سلاح العرب الاستراتيجي ومنعهم من تطوير التقانية الذرية وغيرها ونزع السلاح الذري الاسرائيلي. فهم يعتقدون أن اسرائيل تتمتع بالشعور بالمسؤولية، في حين أن العرب لايملكون مثل هذا الشعور وبالتالي فإن السماح لهم بامتلاك مثل هذا السلاح يعني تعريض سلام العالم للخطر. وينطبق هذا الوضع على ثرواتهم الطبيعية. فليس من الممكن الاطمئنان على تدفق النفط الذي يعدّ مادة استراتيجية دولية من دون وضعه تحت السيطرة المباشرة للدول الغربية. والنتيجة المباشرة لهذا كله هي تبرير موقف الوصاية من العرب واضفاء الشرعية على انتزاع حق تقريرهم لمصيرهم وسياساتهم منهم، وتصوير كل نزوع عربي الى الاستقلال والسيادة في

السياسة الخارجية والاقتصادية الداخلية بمثابة تحد للغرب وعدوان عليه، وتهديد لمصالحه الحيوية. وهذا يجعل أن عدوان الدول الغربية على العرب يسجل قبل أن يحصل في سجل الدفاع عن النفس. ولاتقوم اسرائيل في حروبها الانتقامية والوقائية ضد العرب والتنكيل بالفلسطينيين واجلائهم من اراضيهم واستعمارها الا بتجسيد هذا الموقف واحيائه بشكل مستمر. ويخفي هذا الموقف التحفز الدائم للعدوان على العرب وتنمية الاستعداد المستمر للقيام به.

والمسائل الثلاثة الاخرى نابعة كلها من هذه المسألة الجوهرية الاولى، وهي على التوالي الخلاف حول الموقف من اسرائيل، والخلاف على ادارة الثروة النفطية العربية الكبيرة ومايحيط بها من مسائل استراتيجية وسياسية، والخلاف على مسألة الاتحاد العربي، ومايطوي عليه من تعاون اقتصادي يسمح بتغيير طبيعة العلاقات الانتاجية في المنطقة ومن تفاهم استراتيجي وأمني يغير من موازين القوى الجيوسياسية.

فبالنسبة للمسألة الاسرائيلية يعتقد الغرب مع اسرائيل أن المذنب في الأمر هم العرب الذين رفضوا قيام اسرائيل واستمروا في شن الحروب عليها، ولايزالون يرفضون الاعتراف بمشروعية وجودها. وهذا يبرر في نظرهم القضاء على الشعب الفلسطيني واستمرار الاحتلال للاراضي العربية والتسليح الكثيف الذي ضمنه الغرب لاسرائيل والمعاملة الخاصة التي تحظى بها على مستوى انتهاكات حقوق الانسان وتطبيق القانون الدولي. وليس أمام العرب في نظر الغرب، وبالرغم من تبدل بعض النظرات، من حل الا في تلبية المطالب الاسرائيلية في الاعتراف والتكفير عن الذنب بتقديم تنازلات استراتيجية وإقليمية وأخلاقية لها. أي في الواقع الا بتعميم قاعدة التعامل الغربي لها على العرب وجعلها الدولة المدللة، بالمعنى الحرفي للكلمة في الشرق العربي بحيث تكون هي صاحبة الكلمة الاولى والاختيار الاول في كل مايتعلق بمصير المنطقة.

ومن هذا الموقف تنبع مواقف جزئية أخرى أساسية مثل عدم التفكير في الامن الا فيما يتعلق باسرائيل، وعدم التفكير بالتعاون الاقتصادي الا بما يسمح لاسرائيل أن تكون في قلب هذا التعاون، أي مشاركة اسرائيل للعرب في ثروتهم ومياههم وأسواقهم، وهذا هو الذي أملى منطق المفاوضات لمتعددة.

أما فيما يتعلق بمسألة النفط والعوائد الكبيرة المستمدة منه، فليس هناك حاجة للتوسع في تحليل نظرة الدول الغربية له، فهو محور التنافس الدولي وأحد جبهات الصراعات العربية الغربية منذ تم اكتشافه قبل الحرب العالمية الثانية. ولم تخف الولايات المتحدة بعد أوروبة الاستعمارية في أي وقت موقفها الزاعم بأن أي مساس بأمن النفط هو مساس بالمصالح الحيوية الاميركية والغربية، وأن من المستحيل وضع ثروة استراتيجية من هذا المستوى تحت سيطرة شعوب «أمّية» و «جاهلة» بالسياسات الدولية والاستراتيجيات العالمية.

وقد خاضت الدول الغربية حروبا عديدة من أجل الحفاظ على سيطرتها على النفط أو غيره من مصادر الثروة والطاقة والمرافق الاستراتيجية في العالم العربي ولم تقبل مرة واحدة التفاوض مع العرب على استخدام هذه المرافق الدولية مثل النفط أو قناة السويس أو الموقع الجغرافي العربي الاستراتيجي في صالح تطوير التعاون المشترك بين الطرفين.

إن أقصى ماتستطيع أن تقبل به الدول الغربية بخصوص المواقع والمواد الاستراتيجية العربية هو أن تحيدها، أي أن تلغي فعاليتها الاستراتيجية بالنسبة للعرب، حتى لو كانت كلفة ذلك إبادة شعب بكامله، أو تعريضه لما يشبه الابادة السياسية بل الطبيعية كما يجري في فلسطين والعراق.

وفي مسألة التقارب العربي، كان النزوع العربي الى الوحدة والاتحاد ولايزال العدو الاول للدبلوماسيات الغربية. إن أي تقارب بين العرب يثير لدى الغربيين الخوف والشك والريبة، ويظهر كما لو كان تآمر هدفه الايقاع بالامن الاوروبي وتعريضه للخطر. وتاريخ العرب الحديث هو تاريخ تقسيمهم ودفعهم واحدهم ضد الآخر، ومعاداة الدول الغربية العلني، وآخرها حرب الخليج الثانية لكل مشروع قومي أو ديني أو علماني يسير بالعرب نحو تجاوز تناقضاتهم الذاتية وتقريب وجهات نظرهم وسياساتهم العملية. والسبب الاول لذلك هو أمن أوروبة التي تعتقد أن أي توحيد أو تعاون عربي جدي لابد أن يقود الى خلق قوة استراتيجية إقليمية تقع على بعد ألف كيلومتر فقط عن سواحل أوروبة الجنوبية وتشكل بالضرورة مصدر تهديد لها، والسبب الثاني أن تكوين قوة عربية ولو محدودة يشكل في نظر الغربيين جميعا خطر تحول العالم العربي من منطقة نفوذ غربية ضد التكتلات العالمية الاخرى الى تكتل مستقل ينبغي التفاوض معه على العديد من المصالح المشتركة النفطية والاقتصادية.

لقد كانت حرب الخليج فرصة ذهبية كي تحقق الدول الغربية القسم الاكبر من أهدافها هذه. وفي مقدمها ترسيخ الصورة السلبية العامة للعرب وتأكيد همجيتهم وتعلقهم بالقوة، ولا أخلاقيتهم، وتأكيد السيطرة الغربية على منابع الطاقة، وتعميق التفاهم الاسرائيلي الغربي، وابراز ما أطلق عليه وزراء خارجية الدول الغربية وانكشاف وهم وجود عالم عربي، أي الاطمئنان الى أن العالم العربي لا يشكل وحدة ولا أمة ولا جماعة سياسية أو ثقافية واعية ولكن حشدا من العشائر والطوائف والاقليات المتناحرة والمتنافرة والمتخاصمة التي تتحارب فيما بينها وتحتاج كي تستمر في الحياة الى استغلال نتائج حرب الخليج من أجل تعزيز سيطرته الاقليمية وترسيخ القواعد التي اعتمد ولايزال يعتمد عليها في سبيل ضمان هذه السيطرة الاستراتيجية والاقتصادية والاعلامية.

لكن العامل الاخطر من بين كل هذه العوامل الجديدة القديمة التي دعمتها الحرب هو قبول النخب العربية أو جزءا كبيرا بالمواقف والتحليلات والمنطلقات الغربية نفسها فيما يتعلق بالعالم العربي، أي استبطان النظرة الغربية، بما فيها الصورة العربية المشوهة من قبل هذه النخب، بما فيها النخب الحاكمة. ولايهدد هذا الاستبطان بفتح باب التعاون والتفاهم والاندماج بين بعض هذه النخب والقوى الغربية فحسب، وبالتالي دخولنا في عصر المحميات القديمة، ولكن أكثر من ذلك، وكما تشير الى هذا الحرب الاهلية المتفجرة في الجزائر ومصر وغيرها، الى تفكك المجتمعات العربية نفسها وانهيار أي اجماع وطني ممكن بين أبنائها يسمح باستمرارها السياسي.

إن الخطر هو الدخول في حقبة التمزق الكامل كما تشير الى ذلك الحالة الصومالية اذا لم ننجح بسرعة في اعادة الوقوف على أرجلنا وفي اعادة بناء سياستنا الوطنية، أي في استعادة ثقتنا الجماعية بأنفسنا وبقدرتنا على تجاوز الازمة ومواجهة الصعوبات الراهنة وبناء سياساتنا على الاجماع الوطني لا على القوة والتحالفات الخارجية.

## ٢) العرب ومنهج التعامل الايجابي على صعيد العلاقات الدولية

إن العقيدة الجديدة التي تعكس الانهيار وتغطي على الاستقالة الوطنية،

والتي تنتشر بعد حرب الخليج في أوساط النخب العربية انتشار النار في الهشيم هي عقيدة الواقعية. ومن الطبيعي أن يؤدي تغير الاوضاع، دولية كانت أم محلية، الى تزايد الشعور بضرورة التكيف مع الواقع الجديد وأخذ العوامل الطارئة بالحسبان. لكن المشكلة التي تبقى موضع مناقشة، وسوف تبقى كذلك في العالم العربي هي مشكلة تحديد معنى التكيف هذا والاتفاق على تعيين العوامل الجديدة السلبية والايجابية. إذ على هذا الاتفاق يتوقف صوغ استراتيجية عملية لمواجهة الوضع الجديد. فلا يكفي إذن القول أن العالم قد تغير ولابد لنا من التأقلم مع الاوضاع. واذا توقف الباحث عند هذا الحد من التحليل ولم يبين للمجتمع وللعاملين في السياسة الرسمية أو الشعبية ماهي طبيعة هذا التغير، وماهي الفرص الجديدة التي يتيحها والمخاطر الجديدة التي يخلقها وكيف يمكن الاستفادة من الاولى وماهي شروط مقاومة العوامل السلبية فإن مفهوم ضرورة الاعتراف بالواقع والتحلي بالنظرة الواقعية وعدم نسيان مايجري من حولنا يتحول ببساطة الى مفهوم حتمية القبول لكل مايفرض على الشعوب من أمر واقع يتحول التكيف الى انحناء أمام القوة.

إن الاحتفاظ بالمبادىء وبالقدرة على صوغ سياسة داخلية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وبلورة أهداف استراتيجية سليمة يستدعي قبل كل شيء النظر الى هذا الواقع الدولي الجديد كدينامية متحركة وليس ككارثة طبيعية. وتعني الدينامية أنه لايوجد وضع نهائي عالمي ولابد من الاستسلام أمامه ولايمكن العمل على تغييره، وأن كل الاطراف، مهما كان حجمها وصغرها، قادرة اذا حددت اهدافها بشكل عقلاني وواضح ونسقت جهودها مع مثيلاتها وعرفت كيف تستغل الفرصة المتاحة لها، أن تلعب دورا في هذا النظام وأن تسعى الى تغييره وتعديله حسب مصالحها، وعلى قدر القوة التي تتمتع بها. فالكسب الذي تحرزه هذه القوة العالمية أو تلك في هذه اللحظة أو تلك لايعني نهاية التاريخ العالمي ولايفرض بالضرورة التسليم، ولكن تعديل الاستراتيجية أو بالأحرى يستدعي تفجير الروح الابداعية بما يسمح من إفراز قوى جديدة واكتشاف حلول جديدة تأخذ في الحسبان العوامل الجديدة.

وعلى هذا التصور الديناميكي للنظام الدولي يتوقف في الحقيقة مصير السياسة الوطنية نفسها. فلو استنتجنا مثلا من الانتصار العسكري الاميركي في حرب الخليج أن مبدأ التضامن العربي قد أثبت فشله، وأن أي تنمية اقتصادية لايمكن أن تتحقق من دون الاعتماد على القروض والمساعدات الاميركية وأن الحديث عن أمن عربي جماعي قضية فارغة من المعنى، فمن الطبيعي أن يكون الرد على هذا الواقع هو التسليم بالتبعية المطلقة للغالب في كال مايفرضه أو يقترحه من حلول لايمكن في التحليل النهائي الا أن تكون مسايرة لمصالحه الخاصة. وفي هذه الحالة يكون التكيف العقلاني هو توقيع اتفاقيات حماية ودفاع قطري مع الولايات المتحدة وفرط التحالف العربي والتخلي عن فكرة التضامن الاقليمي والقبول في ميدان التنمية بأهداف محدودة ولاتتجاوز تطوير قطاع السياحة لكسب كمية أكبر من العملة الصعبة وتحسين شروط التعامل التجاري مع المجموعة الاوربية أو غيرها، وبالفعل هذا نوع التكيف الذي تدعو اليه أوساط النخب الحاكمة، أي القبول بالتبعية وبالحماية الاجنبية والتفوق الاسرائيلي. ويشكل هذا النشاط الارضية الجديدة للتحالف الذي هو في طريقه للنشوء بين بعض اطراف هذه النخب والدول العربية التي لم تعد تتورع عن النقد العلني للخيار الوطني العربي. وهي تسعى في تركيزها على «التفكير الواقعي»، الى القبول بالعمل والانتاج من منطلق القبول بميزان القوى القائم والحفاظ على الاوضاع الراهنة.

ولجعل دعايتها هذه أكثر جاذبية تقدم هذه الدول الوعود المغرية اليوم بتعاون بناء وجديد من أجل التنمية على شرط أن يتم الفصل بين المسائل الاقتصادية والسياسية بين المغرب والمشرق وبين النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع الاسرائيلي الفلسطيني وبين العروبة والاسلام، وأن يترك العرب فكرة الوطن بل العالم العربي الواحد، ويسعى كل قطر الى اقامة علاقات منفردة مع الدول الكبرى، تماما كما تطلب اسرائيل مفاوضات ثنائية ومباشرة مع الاقطار العربية.

**لن يعطي الغرب شيئاً للعرب ، في اطار النظام العالمي الجديد ، القائم على تفاقم التنافس والتنازع بين دوله على مناطق النفوذ والاسواق والرساميل الجاهزة ، بل سيضغط على بلدان الخليج كي تشيح بوجهها عن العرب.**

وبالعكس يتطلب تمسك العرب بآمال التقدم المطرد وفتح آفاق الديمقراطية الحقة وخلق شروط الامن الداخلي الوطني والاقليمي مقاومة العوامل السلبية الجديدة التي تعيق خلق المجال الاقتصادي الواسع المتنوع الذي يمكن أن يجعل منهم في المستقبل مركز الانتاج الحضاري الفعلي وليس سوقا استهلاكية، وقوة اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الضرورية لأبنائها بدل أن تكون بلدانا سياحية متسولة، وتكتلا سياسيا مستقلا يلعب دورا فاعلا في السياسة العالمية بدل أن يكون لعبة بيدها.

وهذا يتطلب استراتيجية مختلفة عن استراتيجية التكيف والالتحاق بالدول الحامية والتبعية لها. إنها استراتيجية المقاومة الواقعية الهادفة الى تعديل ميزان القوى القائم وتغيير الاوضاع الراهنة داخل كل قطر عربي وفيما بين الاقطار العربية كشرط لتغييرها فيما بين هذه الاقطار مجتمعة والنظام العالمي. وبعكس مايشيعه التكتل الاستعماري الجديد، ليست هذه الاستراتيجية مستحيلة، ولكنها الوحيدة الناجعة والممكنة، أما التكيف بمعنى قبول الاوضاع المفروضة كحالة نهائية لامرد لها ولا اعتراض عليها فهو يعني اختيار مسار الانهيار المستمر في التخلف والتبعية وعدم الاستقرار وانعدام الامن. وذلك أن من لاينجح في خلق شروط التنمية المتعاظمة العلمية والتقنية لايخفق في الاحتفاظ بالحالة التي كان عليها وحسب ولكنه معرض لا محالة للتدهور والتراجع.

علينا نحن أن نقول عندما نتحدث عن استراتيجية تكيف واقعية فيما اذا كان صحيحا ما تبثه أجهزة الاعلام الغربية والتيارات المرتبطة بها، عن نهاية واخفاق فكرة الاتحاد والاندماج العربي أم أن هذه الفكرة لاتزال تعتبر مفيدة

من وجهة نظر التطور والتنمية في جميع الاقطار العربية. وعلينا تقع مسئولية تحديد فيما اذا كانت فكرة الامن العربي الجماعي قد انهارت ولم يبق من وسيلة لدى كل قطر لحماية نفسه وضمان مصالحه الا التوقيع على اتفاقيات الحماية مع الدول الكبرى الاجنبية. وعلينا كذلك تتوقف مسؤولية تقرير فيما اذا كان التعاون الاقتصادي العربي هدفا يستحق الجهد أم أنه تحول الى وهم بعيد وغير واقعي، وليس لنا كأقطار الا أن نحدد طموحنا في اقامة تنمية شاملة تحتاج الى المجال الواسع والمتنوع، ونكتفي بادارة الازمة الاقتصادية التي نعيش فيها منذ عقدين من دون أي استراتيجية اقتصادية حقيقية للمستقبل. وعلينا وحدنا يتوقف تقرير فيما اذا كان وقف التوسعية الاسرائيلية، ومساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه الوطنية، ووضع حد للتفوق العسكري الاسرائيلي المطلق على مجموع العالم العربي لايزال يكون هدفا مقبولا يستحق بذل الجهد أم أن تصفية المسألة الفلسطينية بأي ثمن، والاعتراف بالهيمنة الاسرائيلية الاستراتيجية النهائية على المنطقة، وتكريس التوسع الاسرائيلي، كل تلك قد أصبحت أهدافا أو حلولا مقبولة ومشروعة ومسايرة لميزان القوى ومصالح الاقطار العربية.

فعلى النجاح في التمييز بين الاهداف الوطنية وأهداف القوى الاجنبية، وتحديد طبيعة المطالب المرحلية الواقعية والمطالب البعيدة أو صعبة التحقيق مباشرة وبالتالي غير الواقعية من وجهة نظر النظام العالمي وميزان القوى في هذه الحقبة أو تلك تتوقف أيضا قدرتنا على تحديد استراتيجتنا القطرية والقومية وصحة سياساتنا، فاذا أخفقنا في معرفة أهدافنا الوطنية وتحديد مطالبنا الممكنة والمشروعه أسأنا فهم العوامل السلبية. ولن نستطيع عندئذ أن ندرك الواقع ولا أن نتكيف معه. فلا ينبغي أن ننظر الى الواقع كمقبرة لآمالنا وطموحاتنا ولكن كفضاء تاريخي مفتوح لمبادرة القوى المتعددة بما في ذلك قوانا الذاتية، وهو واقع تاريخي يبنى بالعمل ويقبل التغيير والتعديل وليس كابوسا أو كارثة طبيعية.

وفي اعتقادي، يخطىء من يعتقد أن الحرب العربية العربية التي نعيشها داخل كل قطر وبين الاقطار المختلفة بسبب عجزنا عن التفاهم حول طبيعة أهدافنا الوطنية الجماعية وحدود أمالنا ومستقبلنا قد حسمت بالانتصار الاميركي على العراق وتدميره وأصبح من الممكن لنا أن ننام على ماحصلنا عليه من مكاسب بالنسبة للبعض وما أضعناه من أحلام بالنسبة للبعض الآخر. ذلك أن الاسباب التي دعت الى انفجارها، وفي مقدمتها مسألة التعاون العربي من أجل التنمية والأمن، لم تجد حلها بعد ولن تجد حلها في تصورات الولايات المتحدة عن نظام الامن الاقليمي الذي لايرى مشكلة للامن في توفير الحماية والاستقرار والنمو الثابت للشعوب العربية ولكن في ضمان السيطرة الاميركية على آبار النفط وتدعيم الكيان الاسرائيلي.

ولو قبلنا بهذا الوضع كحل نهائي لمشاكلنا العربية والعربية العربية لعنى التكيف هنا الاستسلام والقبول بالأمر الواقع، أي بالهزيمة.

والحال أن استراتيجية التكيف مع الامر الواقع هذا ليس لها أي حظ من النجاح لأنها لايمكن أن تقود الا الى المزيد من المشاكل المتفجرة الوطنية والاقليمية والى المزيد من التدهور تماما كما يقود التسليم بانهيار جدار المنزل الى هدم البناء كله.

والسبب في ذلك أن الغرب والدول الصناعية لن تعطي شيئا يذكر للعرب في اطار النظام الجديد القائم على تفاقم التنافس والتنازع بين الدول الصناعية نفسها على مناطق النفوذ والاسواق والرساميل الجاهزة. بل إنها هي التي تضغط على بلدان الخليج كي تشيح بوجهها عن العرب.

وسياساتها الضيقة الافق والانانية هي المسؤولة الاولى عن الدمار الشامل الذي وصلت اليه الاقطار النامية والقطيعة العميقة التي لاتكف عن التفاقم بين عالم الشمال المصنع عامة وعالم الجنوب المتفهقر نحو الفاقة والمنذور لكل أنواع الكوارث والمآسي. وقد استقرت الكتلة العربية الآن على استراتيجية التخلي عن العالم الثالث وتركه يغرق مع العمل على انقاذ كل مايمكن انقاذه من المصالح الغربية هناك، والاكتفاء بوضع الخطط الجديدة لمواجهة حالة من الغليان والتفجر والثورة الدائمة. وليس حديث الدول الكبرى اليوم عن ضرورة اعادة النظر في مفهوم السيادة والدفاع عن حق التدخل في البلدان الثالثة، والعربية خاصة، الا بداية التشريع القانوني للحرب الجديدة الاستعمارية، وهدفها انتزاع استقلال البلدان النامية منها والعودة الى منطق الوصاية والحماية الذي فتح المجال أمام الاستعمار الاول.

وليس هناك شك في أن العالم سوف يسير مع استمرار الانكماش بل الانحطاط الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية، اضافة الى انهيار الاتحاد السوفيتي نحو وضع يشبه الوضع الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر قبل انتصار الثورة البلشفية. وليس الهدف الجديد الذي جمع قوى التحالف الغربي والصناعي ووحدها وراء شعار النظام العالمي الجديد الا الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على هذا العالم المتفجر، واستباق مايحبل به المستقبل القريب من عواصف تاريخية واجهاض دينامية التطور في القوى الاقليمية المحلية.

وليست حرب التدخل الشاملة التي يفرزها هذا النظام ويشرع لها مسبقا الا القاعدة الجديدة لنظام المواجهة الشاملة بين الشمال والجنوب، أعني قاعدة التأديب واستخدام القوة دون حدود رفض الحوار والتفاوض مع أي قوة من قوى العالم الثالث الصاعدة.

لكن بسبب هشاشة السيطرة العسكرية والسياسية الغربية واستمرار ضغط بلدان الجنوب الفقيرة من أجل التغيير واقامة نظام دولي حقيقي جديد لايقتصر على مفهوم الاخضاع وسلام المقابر، لابد لاستراتيجية التدخل الشامل هذه من أن تصطدم بواقع أن التكتل الصناعي لن يكون قادرا مهما فعل على احتواء الصعود الثابت للعالم الثالث أو الجنوب، رغم الفوضى والفقر والتناقضات العميقة كقوة بشرية وتقنية تاريخية ومطالبتها المشروعة بتغيير قواعد التعامل والتوزيع الدولي للثروة والقيمة.

وفي هذا المنظور يسير الاستراتيجية الغربية حتما في طريق مسدود لأن هدفها لايمكن أن يتجاوز إحباط تقدم الآخرين وافشالهم. فهي تتحول الى استراتيجية تخريب وضرب وكسر للقوى الحديدة الناشئة في كل مرة تبرز فيها هنا أو هناك. إنها استراتيجية سلبية تماما، وسوف تظهر أكثر فأكثر كاستراتيجية تدمير لأخلاقية وغير مقبولة.

فلا يمكن لنجاح عسكري أن يتحول الى نصر الا بقدر ماينجح في حمل المغلوب على الاقتناع بتفوق الغالب وجبروته، وبالتالي بقدر ماتنهار ارادة المقاومة والاستمرار في المواجهة عنده. إذ بذلك فقط يمكن للغالب أن يقطف ثمار عمله ويحول الغلب العسكري المادي الى انتصار. واذا كانت الدول الصناعية ترفض بقوة مشروع المفاوضات الدولية الشاملة الذي ينبغي أن يكون هدفنا الاستراتيجي الحقيقي لمواجهة الأزمة العالمية ومن ضمنها مشاكل العالم العربي الاقتصادية والامنية، فذلك لأنها تدرك أنها عاجزة عن تقديم أي اقتراح ايجابي بهذا الخصوص.

إن امالها في الاحتفاظ بالسيطرة الدولية والقيادة العالمية ترتبط أكثر فأكثر بالتشريع للحرب والتدخل العسكري في عالم يتنامى ويرفض التكيف مع الفقر والعنف والديكتاتورية وانعدام الامن والامل على حد سواء.

---

* استاذ الاجتماع السياسي بجامعة السوربون ومستشار اليونسكو

## المحافظة على الحكم المدني (٢ من ٢)

# العسكر والسياسة في المملكة العربية السعودية

د . حمد القحطاني(*)

### □ العوامل الاقتصادية

إن تاريخ العنف السياسي قد بيّن أن التدهور الاقتصادي يمكن أن يؤثر في المؤسسات العسكرية والمدنية وفي أفرادها. كما أن المشاكل الاقتصادية يمكن أن تحدث (هبوطا في الشرعية)(٦٦) وعدم استقرار سياسي، وفي النهاية تقود الى تدخل المؤسسة العسكرية، وحسب رأي فوسوم، فإن حدوث الانقلابات يزداد مع التدهور الاقتصادي.(٦٧) ففي الدول العربية والافريقية (تكون الانقلابات مرتبطة أكثر بأوضاع التدهور الاقتصادي.)(٦٨)

ويشكل تصدير النفط المصدر الرئيسي للدخل الحكومي في السعودية، وزيادة أسعار النفط في منتصف السبعينات، صيّر المملكة الصحراوية قوة اقتصادية قوية في الساحة السياسية العالمية وسمح للمملكة بتحديث اقتصاد البلاد، مما حسن وبشكل دراماتيكي الاوضاع المعيشية. فالتعليم والعلاج مجانيان بالكامل. كما أن الدخل الشخصي ليست عليه ضرائب وأن الخدمات الترفيهية الحديثة كالماء والكهرباء والسكن مدعومة الى حد كبير من قبل الحكومة. أما انخفاض اسعار النفط في السنوات القليلة الماضية فلم يكن له الا تأثير قليل على قدرة الحكومة في تقديم تلك الخدمات.

ولمعرفتهم بأن التدهور الاقتصادي يمكن أن يغري المؤسسة العسكرية في التدخل، فإن الحكام السعوديين قد نجحوا في السيطرة على هذا الخطر الكامن وذلك عن طريق عمل كل ما في وسعهم لانعاش تلك المؤسسة إقتصاديا. فبعد المحاولتين الانقلابيتين في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٧، بدأ النظام برنامجا فنيا من أجل التطوير الاقتصادي والذي شمل مضاعفة رواتب العسكريين في عام ١٩٧٧، ومرة اخرى في عام ١٩٨١م. كما قامت بالاضافة الى ذلك وزارة الدفاع بتزويد العسكريين بمساكن فارهة وتسهيلات، وحسب ديفيد وود في صحيفة الهيرالد تريبون، فإن سكن أي ضابط سعودي متوسط هو مدهش لأي جندي أميركي.(٦٩) إن الشيء الوحيد الذي يحتاج اليه الضباط عندما ينتقلون الى فيلا أو شقة هو المفتاح. وتقوم الوزارة بتزويد الفلل بكل شيء، بدءا من الابرة وانتهاءا بأثاث غرف النوم الجميل، وتشتمل المدن العسكرية، بالاضافة الى المساكن المفروشة، على المساجد والاسواق والتسهيلات الترفيهية وأشياء أخرى.

ولاشك أن تكاليف تلك السياسات باهضة جدا، وحسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإن ميزانية الدفاع في السعودية لعام ١٩٨٢ بلغت (٢٧ بليون دولار) في حين كان عدد أفراد المؤسسة العسكرية في عام ١٩٨٣ (٥١٥٠٠).(٧٠) فاذا ما قسمنا الميزانية الدفاعية على عدد الافراد، فإن معدل تكلفة الفرد الواحد سوف يكون (٥٢٤٤٢٧) دولارا سنويا وهذا المعدل يعتبر الاول في العالم.

ولأن القوات المسلحة يمكن أن تتدخل من أجل حفظ مصالحها، والتي هي في الاساس مالية، فإن السعوديين عمدوا وبشكل دائم الى تخصيص ربع ميزانية البلاد كميزانية عسكرية. ففي عام ١٩٨٧ اعتبرت المملكة العربية السعودية الدولة الثانية بين (١٤٢) دولة من حيث نسبة المخصصات الدفاعية الى الدخل القومي.(٧١) وحتى في عام ١٩٩٢ بلغت نسبة المخصصات الدفاعية في الميزانية حوالي ٣٠بالمائة. ولكن على الرغم من كل هذه المخصصات المالية الضخمة، بقي أداء القوات المسلحة ضعيفا. فحرب الخليج أظهرت أن غالبية الضباط الذين يتمتعون بكل تلك الامكانيات الضخمة، يفتقدون وبشكل خطير الى التدريبات العملية. وبعض هؤلاء الضباط يطلقون العنان لشهواتهم المحرمة كشرب الويسكي والزنا. إن الحكومة تعتقد أنه طالما كان العطاء المالي جيدا والمصالح كثيرة بالنسبة لأفراد المؤسسة العسكرية، فإن فرص تدخلهم لتحدي الوضع القائم تكون ضئيلة جدا.

## ☐ العوامل التنظيمية:

وحسب ملاحظة ويليش وسميث فإن «كثيرا من مظاهر وسيماء المؤسسة العسكرية تؤثر في احتمال الاطاحة بالنظام» (٧٢) وعلى الاقل يمكن أن تتأثر التوجهات السياسية لأفرادها واحساسهم بالتنافس مع التجمعات الاخرى في المجتمع (مثل الحكومة) (٧٣). ومن بعض المظاهر وسيماء المؤسسة العسكرية المهمة، الهدف ورسالة الجيش وتركيبته الداخلية.

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي لجيوش الدول الشرق أوسطية هو الدفاع عن بلدانها ضد العدو الخارجي، الا ان هناك نشاطات أخرى.

**جدول مقارنة للمصروفات الدفاعية وعداد أفراد المؤسسات العسكرية لبعض الدول في عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣**

| البلد | الميزانية الدفاعية بملايين الدولارات | عدد أفراد القوات المسلحة بالآلاف للعام (١٩٨٣) | معدل المصروفات العسكرية لكل فرد من أفراد القوات المسلحة (بالدولار) |
|---|---|---|---|
| بنغلاديش | ١٧٧ | ٨١,٣ | ٢١٧٧,١ |
| البرازيل | ١٨٣٨ | ٢٧٤ | ٦٧٠٨ |
| بريطانيا | ٢٤٢٩٦ | ٣٢٠ | ٧٥٩٢٥ |
| الكاميرون | ٩٧ | ٧,٣ | ١٣٢٨٧,٦ |
| كولمبيا | ٤٢٠ | ٦٩,٧ | ٦٠٢٥,٨ |
| مصر | ٢٤٩٥ | ٤٤٧ | ٥٥٨١,٦ |
| فرنسا | ٢٢٥٢٢ | ٤٩٢,٣ | ٤٥٧٤٨,٥ |
| اندونيسيا | ٢٨٧٠ | ١١٢٠ | ٢٥٦٢,٥ |
| العراق | ٨١٢٧ | ٣٥١٧ | ١٥٧١٠,٤ |
| اليابان | ١٠٣٦١ | ٢٤٠ | ٤٣١٧٠,٨ |
| الاردن | ٤٦٢ | ٧٢,٨ | ٦٣٤٦,١ |
| كينيا | ٢٤٠ | ١٦ | ١٥٠٠٠ |
| ليبيا | ٧٠٩ | ٧٢ | ٩٧١٢,٣ |
| نيجيريا | ١٦٧١ | ١٢٢ | ١٢٥٦٣,٩ |
| بولندا | ٦٢٣٤ | ٣٤٠ | ١٨٣٣٥,٢ |
| السعودية | ٢٧٠٦٢ | ٥١,٥ | ٥٢٥٤٧٥,٧ |
| تونس | ٢٣٩ | ٢٨,٥ | ٨٣٨٥,٩ |
| تركيا | ٢٧٥٥ | ٥٦٩ | ٤٨٤١,٨ |
| امريكا | ١٩٦٣٤٥ | ٢١٣٥,٩ | ٩١٩٢٦,١ |

المصدر: الميزان العسكري (لندن: المعهد الدولي للدارسات الاستراتيجية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)

تمارسها تلك الجيوش، من بينها الحفاظ على الاستقرار والمشاركة في تحديث البلدان.(٧٤) وهدف المؤسسة العسكرية السعودية الرئيسي مثله مثل أهداف غالبية المؤسسات العسكرية في دول الشرق الاوسط، هو الدفاع عن الحكومة ضد التهديدات الداخلية.(٧٥) ومن أجل تحقيق ذلك، فإن القيادة السعودية تحتاج الى توظيف ضباط موالين للنظام. ولذا فهي تعمد الى أو تؤثر الحالة التطوعية على حالة التجنيد الاجباري لأن «التجنيد الاجباري قد يؤدي الى حالات من عدم الاستقرار أكثر من الامن الخارجي»(٧٦) أضف الى ذلك، فإن الشيعة والتجمعات المعارضة الاخرى لازالت مستبعدة من المؤسسة العسكرية. وعلى العموم، فإن الضباط السعوديين هم في الغالب من الطبقة الوسطى كما أن مجموعات أخرى مختلفة، كالنجديين والحجازيين والجنوبيين لها حضور جيد في المؤسسة العسكرية، والامر المهم في التوظيف العسكري والانضمام للمؤسسة العسكرية هو الولاء للنظام. كما أن امتحان خلفية وأرضية الافراد هو أمر ضروري لدخولهم في الاكاديميات العسكرية السعودية. فقد حافظ السعوديون على امتلاك جيش صغير لاعتقادهم بسهولة السيطرة عليه ولكونه يحدث مشاكل أقل. ولكي يتم تعويض أي نقص محتمل، فإن السعوديين يحتفظون بحوالي أربعين ألفا من المستشارين الاجانب (٧٧) وبآلاف من القوات الباكستانية(٧٨) لمساعدتهم أو مساعدة النظام في مواجهة المشاكل الداخلية أو في مواجهة أية محاولة انقلابية.

لقد شكل السعوديون قواتهم العسكرية لهدف أساسي وهو حماية النظام. ومنذ البداية، كانت ثقتهم ضئيلة بالجيش ولهذا السبب فإن بعضا من أفراد العائلة المالكة أعطوا مساندتهم المستمرة للحرس الوطني إيمانا منهم بأنه سيكون في مقابل الجيش وفي مقابل المشاكل الامنية الداخلية. ويوظف الحرس الوطني، وهو مؤسسة مستقلة بالكامل عن وزارة الدفاع، أفراده من القبائل الموالية للنظام ويدفع لهم رواتب جيدة. ويحتفظ بقوات الحرس في الاماكن الحساسة، أي في الاماكن التي يحتمل أن تبرز فيها مشاكل، خصوصا حول القصيم ومدن المنطقة الشرقية حيث يمكنهم السيطرة على المواطنين الشيعة فيها. كما يقومون في الوقت نفسه بحماية ابار النفط.

إن الامير عبد الله «أخ غير شقيق للملك فهد وللامير سلطان وزير الدفاع»، رئيس الحرس الوطني، قرر تحديثه بحيث يكون قادرا على مواجهة الجيش عند الحاجة. فقام بتزويده بصواريخ مضادة للدبابات وبصواريخ مضادة للطائرات.(٧٩) كما ولازالت هناك محاولات من قبل الامير عبد الله لشراء أسراب من الحوامات (الهيلوكبترات) ودبابات ثقيلة للحرس.(٨٠) ولقد جرّ هذا التنافس بين الامير عبد الله والامير سلطان الى نزاع داخل العائلة المالكة.(٨١) كما وامتد التنافس الى أن شمل بقية مجموعة السديريين (آل فهد) وهم الملك فهد ونائب وزير الدفاع ووزير الداخلية ونائبه وأمير الرياض وأمراء كبار آخرين. في عام ١٩٨٣، إنطلقت اشاعات بأن آل فهد كانوا يريدون استبدال مناصري الامير عبد الله في الحرس وان الامير عبد الله قد حذّر من «انقلاب عسكري يؤيده الحرس.»(٨٣)

وعلى الرغم من أنه قد ثبتت المبالغة في تلك الاشاعات، الا أن النزاع أو الصراع في الشؤون السياسية والعسكرية أثّر في قرارات المخصصات المالية والتعيينات في الوظائف العسكرية والسياسية المهمة. وما استقالة الامير خالد بن سلطان الا نتيجة من نتائج ذلك النزاع أو ذلك الصراع.(٨٣)

وقد ابتغى كل جناح، بعد أن شكل لنفسه مؤيدين من فصائل معينة من المجتمع، تحقيق مصالحه الخاصة عن طريق تعيين وترقية مؤيديه.(٨٤) فمثلا، إن غالبية قواد العمليات في الفصائل المسلحة هم أفراد من العائلة المالكة، وإن تعيينهم يعتمد على المحاباة ويراد منه ضمان بقاء النظام الحالي في وجه مؤامرات المؤسسة العسكرية. وحسب آراء كورديسمان، فإن الترقيات تعتمد على الروابط العائلية و «الولاء، لا على الكفاءة العسكرية»(٨٥) وهذا يمكن رؤيته بكل وضوح في ترقية الامير متعب بن عبد الله الذي كان رائدا الى رتبة لواء ونائبا لرئيس العمليات في الحرس الوطني خلال سنوات قليلة.

كأي مؤسسة بيروقراطية، تسيطر على المؤسسة العسكرية السعودية قيادة مركزية رفيعة، وهي التي تنظم وتسيطر على حركة أفرادها. من هنا، فإن أي تحرك أو أي نشاط تعتزم القوات القيام به، يحتاج الى إذن من قبل الامير سلطان، أو نائبه الامير عبد الرحمن (شقيق الامير سلطان). وكنتيجة للطبيعة البيروقراطية التي تحكم المؤسسة العسكرية، فإنه كان يصعب جدا على أية مجموعة من الضباط تنظيم عمليات مناوئة للحكومة. وبالاضافة الى ذلك، فإنه وبسبب وجوب كتابة ضباط المخابرات في ألوية الجيش أو فرقه الى رئيس المخابرات العسكرية الذي يستلم أوامره من وزير الدفاع مباشرة، فإن مجرد الشك في أية محاولة انقلابية كان يؤدي الى اكتشافها ومن ثم يتعامل مع المشكوك فيهم مباشرة وبكل قسوة.(٨٦)

وهناك إجراء احتياطي آخر ويتمثل في المنطق وراء توزيع القواعد العسكرية. ففي بلد واسع جدا وحيث المناطق المأهولة قليلة والمناطق المحرمة تمنع التحرك السهل، نجد القواعد العسكرية متناثرة فيها. وهذا مما يسبب في عزل أفراد القوات العسكرية عن المدنيين. كما وأنه ومن أجل منع التآخي وتطوير الخلايا المعادية، يقوم المسؤولون في المؤسسة العسكرية بتغيير دائم لمواقع الافراد. ويتوقع من عملية توزيع القوات بالشكل الحالي أن «تجعل من الصعب على أي قائد أو وحدة أن يقوم أو تقوم بأي انقلاب يمكن أن يهدد الحكومة»)٨٧) وكخطوة متقدمة للسيطرة، قام النظام بوضع وحدات للدفاع الجوي في المناطق المأهولة وفي القواعد الرئيسية التابعة للجيش لكي «يضمن عدم امكانية استخدام سلاح الجو السعودي في أية محاولة انقلابية.»(٨٨)

## □ آثار حرب الخليج والمستقبل

كشفت حرب الخليج عن ضعف المؤسستين السياسية والعسكرية السعوديتين. وقد عبرت عن ذلك صيحات الجماهير في مقابل أداء القوات المسلحة المخيب للآمال. لقد قاد الخوف من الموت وعدم اللياقة القتالية بعض الطيارين من أفراد العائلة المالكة الى التظاهر بالمرض والهروب من المعارك أثناء الحرب.(٨٩) أحد الصحفيين السعوديين علّق قائلا: «إن الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ كان نقطة تحول. لقد اكتشفنا بأننا كنا نتحدث عن اللادفاع، عن اللاقوة.. عن لاشيء»(٩٠)

إن الاداء الضعيف للقوات المسلحة السعودية، تم التعبير عنه بأحسن ما يكون عندما قامت القيادة السياسية بدعوة القوات الغربية لكي تدافع عن البلاد. هذه الدعوة دعت بعض الافراد في حركة الاصلاح (بقيادة ٥٠٠ من علماء الدين) الى الكتابة والمطالبة بتغييرات سياسية من قبيل انشاء مجلس استشاري مستقل واعطاء حرية أوسع للصحافة وتشكيل قوة دفاعية أقوى.

وتعتبر هذه المطالبة بالاصلاح تحولا جديدا في تاريخ السعودية الحالي.

وكما قال أحد الدبلوماسيين الغربيين عنها ،إنها كانت مهمة. وفعلا لم يسمع عنها في المملكة العربية السعودية من قبل.(٩١)

الحكومة من جانبها وردا على المطالب، قامت بادراج أسماء المطالبين في القائمة السوداء بشكل مؤقت. فمنعتهم من السفر الى الخارج وطالبتهم بتقديم الاعتذار. في الوقت نفسه، كانت هناك دعوة للالتحاق بالقوات المسلحة لزيادة عددها. وهنا يستحسن أن نتأمل في الاثر الذي سيكون للافراد الجدد على التوجهات السياسية، خصوصا فيما اذا كان هؤلاء الافراد ممن درسوا في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية. كما انه في الوقت ذاته ماذا سيحصل اذا ما قامت الحكومة بارسال ضباط وحدات القوات المسلحة السعودية الى الولايات المتحدة الاميركية لإستكمال تدريباتهم العسكرية.

وكشفت حرب الخليج - أيضا - عن حالة من عدم الانضباط في أوساط الجيش حيث هرب أحد الطيارين بطائرته الى السودان.(٩٢) بينما ألقى آخرون بذخيرتهم في مياه الخليج بدلا من القائها على أهداف عراقية.(٩٣) وتفسر تلك الاجراءات التي صدرت من طيارين بانها كانت نابعة عن مشاعر دينية - خصوصا - وأن الاسلام يحرم في القرآن قتل الناس الابرياء. ولقد أثرت أزمة الخليج في الاقتصاد السعودي. ولكي تتغلب على المشكلة قامت الرياض بزيادة انتاجها النفطي زيادة حادة. الا أنها وبالرغم من ذلك أظهرت عجزا كبيرا في ميزانية عام ١٩٩٢. ويبقى أن نرى فيما اذا والى أي حد ستؤثر الحقائق الاقتصادية والاستراتيجية في المدفوعات العسكرية طويلة الامد - خصوصا - في ضوء المباحثات العربية الاسرائيلية، واحتمال التوصل الى اتفاق حول الحد من الاسلحة في الشرق الاوسط. إن الكثير سوف يعتمد على طبيعة ومصير الاتفاقيات الامنية لما بعد الحرب وعلى ردود فعل القوى الاسلامية المحافظة في المملكة العربية السعودية وفي الدول المجاورة. وجدير بالملاحظة أن جمهورية الخميني الاسلامية هددت استقرار النظام السعودي في الثمانينات، بينما أثبتت نتائج حرب الخليج أنها مفيدة لمصالح الرياض قصيرة الامد، حيث قللت من أخطار صدام المستقبلية وأخطار مؤيديه في السودان واليمن. ولكي تواجه الرياض الاخطار المحتملة ، يخطط النظام السعودي لبناء نظام مراقبة إليكتروني على طول الحدود مع اليمن بكلفة (٩٢) بليون دولار.(٩٤) والقدرة على المواجهة لما سيحدث من جراء انتفاضة شعبية يتبعها تدخل عسكري. ويزداد هذا الاحتمال مع غياب أية اشارة على الاتجاه الاصلاحي في عهد الملك المريض، فهد. وبالرغم من أن كثيرا من السعوديين ينظرون الى خلفه، ولي العهد الامير عبد الله ليحدث تغييرا، الا أنه سوف يجبر على مواجهة الحضور القوي لآل فهد. لذا ففي المستقبل القريب - على الاقل - سوف تكون الاصلاحات صورية، أو في أحسن الاحوال هامشية. الا اذا ما واجهت الحكومة السعودية أزمة اجتماعية أو اقتصادية حقيقية. وباستثناء تلك الحالة، فإن النظام الحالي يمكن أن يتوقع له الحفاظ على حكمه المدني القوي وذلك عبر استمراره في تزويد مواطنيه - خصوصا أفراد المؤسسة العسكرية - بمصالح ساحرة ووضع عوائق قوية أمامهم.

## □ الهوامش

٦٦ - نوردلينجر، (العسكر والسياسة: الانقلابات العسكرية والحكومة) ص ٩٣.

٦٧ - إيجون فوسوم (العوامل المؤثرة في حدوث الانقلابات العسكرية في دول امريكا اللاتينية) مجلة أبحاث السلام ٣ ،١٩٦٧، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

٦٨ - ويليام تومبسون (ضعف النظام والانقلاب العسكري) السياسة المقارنة ٧ (١٩٧٥ ) ص ٤٧٥ - ٤٧٦.

٦٩ - عنون، المدفوعات العسكرية السعودية: نموذج لاضاعة ثروة المسلمين، ١٩٨٣ ( لايوجد اسم ناشر ولا مكان نشر، باللغة العربية ) ص ١٠.

٧٠ - آي. آي. إس. إس، التوازن العسكري، ١٩٨٤ - ١٩٨٥، ص ١٤٠ - ١٤١.

٧١ - روث سيفارد، مدفوعات العالم العسكرية والاجتماعية (واشنطن العاصمة: الاولويات العالمية، ١٩٩١) ص ٥٦.

٧٢ - ويليش وسميث، مصدر سابق ص ٩.

٧٣ - نوردلينجر، مصدر سابق، ص ٤٣.

٧٤ - جيمز بيل وكارل ليدن، السياسة في الشرق الاوسط ،بوستن: ليتيل، براون وشركاؤه ١٩٧٩) ص ٢٥٠ - ٢٥١.

٧٥ - روث سيفارد، مصدر سابق، ص ٢٠١.

٧٦ - كورديسمان، مصدر سابق، ص ١٩٩.

٧٧ - المصدر السابق، ص ٢٠١.

٧٨ - سفران، مصدر سابق ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

٧٩ - نيروب، مرجع عن السعودية، ص ٢٨٥.

٨٠ - مكة كولينج، مطبوعة معارضة، (يناير ١٩٨٧) ص ١٧.

٨١ - كورديسمان، مصدر سابق ص ١٧٨ - ١٧٩.

٨٢ - المصدر السابق ص ٣٧٨.

٨٣ - الجنرال خالد بن سلطان هو ابن وزير الدفاع السعودية وكان قائدا للقوات العربية والاسلامية في حرب الخليج. وقد استقال تحت ضغط بعض أفراد العائلة المالكة وبعض القادة العسكريين لأدائه الضعيف وتورطه في رشاوي أثناء حرب الخليج كما ،استقال بأمر ملكي بعد أن طلب أن يصبح رئيسا للاركان المشتركة في الجيش السعودي من الملك مباشرة ومن دون وضع اعتبار لسلسلة المراتب القيادية، نيويورك تايمز ١٣ اكتوبر ١٩٩١.

٨٤ - كورديسمان، مصدر سابق ص ٣٨٠، مكة كالينج (يناير ١٩٨٧) ص ١٩.

٨٥ - التايم (١٤ سبتمبر ١٩٩٠) ص ٤٠.

٨٦ - قائد عسكري قريب من الكاتب نقل قصة ثلاثة ضباط كبار كانوا في سيارة. أحدهم قال: اذا ما أصبحت رئيسا لهذه البلاد فسوف أعينكما وزيرين. بعد أيام قبض عليه وعذب تعذيبا شديدا. أما الشخص الذي لم يخبر فقد أخذ وعذب وأبعد عن الجيش. بالطبع الشخص الثالث هو الذي أخبر عن الحادثة ولذا لم ينله أي ضرر ،في أغسطس من عام ١٩٨٨ تم نقل الحادثة للكاتب ».

٨٧ - كورديسمان، مصدر سابق ص ١٧٣.

٨٨ - المصدر السابق، ص ١٧٣.

٨٩ - التايم (٢٤ سبتمبر ١٩٩٠) ص ٤٠.

٩٠ - شيكاغو تريبون (١٩ مايو ١٩٩١).

٩١ - المصدر السابق.

٩٢ - الجزيرة العربية، مطبوعة معارضة (يناير ١٩٩١) ص ٢٨.

٩٣ - حديث غير رسمي للكاتب مع دبلوماسيين سعوديين (يونيو ١٩٩١).

٩٤ - إيكونوميست انتيليجنس سرفيس، إعتقلت الحكومة السعودية حوالي خمسين أصوليا ،القدس العربي ٢٢ يناير ١٩٩٢، بالاضافة الى ذلك حذر الملك فهد ،الاصوليين من أنهم سيتعرضون الى عقوبات قاسية اذا ما استمروا في تحدي الحكومة السعودية والسياسات المحلية، نيويورك تايمز، ٣٠ يناير ١٩٩٢.

---

(*) باحث سعودي

( ) قدم البحث باللغة الانجليزية.

ميديل ايست واتش تصدر تقريرها السنوي

# مسيرة الانتهاكات لحقوق الانسان في المملكة خلال عام ١٩٩٢

ترجمة : أحمد عبد الله

■ **أصدرت لجنة مراقبة الشرق الاوسط ومقرها في الولايات المتحدة، تقريرها السنوي ، حول أوضاع حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية خلال العام ١٩٩٢، وقد سلط التقرير الضوء على آخر حالات الانتهاك لحقوق الانسان والتطورات في هذا المجال.. وهنا نقدم ترجمة كاملة لما ورد في التقرير.**

إن التطور الرئيسي الوحيد في عام ١٩٩٢م، هو إعلان الملك فهد في الأول من مارس عن الأنظمة الثلاثة «النظام الأساسي للحكم، نظام مجلس الشورى، ونظام المقاطعات»، وبالإضافة الى ممارساتها الهزيلة والمتواضعة في مجال حقوق الإنسان، فإن السعودية لا تمتلك نظاما قانونيا من أجل حماية حقوق الإنسان ضد الإعتقال العشوائي والإحتجاز الطويل قبل المحاكمات والإنتهاكات الجسدية، كما أنها لم تنضم الى غالبية إتفاقيات حقوق الإنسان العالمية، بما في ذلك المعاهدات العالمية للحقوق المدنية والسياسية، وبسبب هذا الفراغ القانوني، فإن مراقبي حقوق الإنسان كانوا يأملون في أن تسد الإصلاحات الدستورية - التي طالما إنتظرها الناس طويلا - هذه الفجوة وذلك عن طريقة توفير آلية رسمية مناسبة لحماية حقوق الإنسان.

لقد كان القانون الأساسي للحكم، الذي أحدث جعجعة عظيمة، مخيب للآمال. وتنص المادة السادسة والعشرون منه على أن «على الدولة حماية حقوق الانسان طبقا للشريعة»، وهذه أول مرة في تاريخ السعودية تعترف الحكومة فيها بمفهوم حقوق المواطنين في قبالة الدولة. لكن وعلى الرغم من وجود مناسبات قليلة، والتي يشير من خلالها القانون الأساسي الجديد الى حقوق سياسية ومدنية محددة، إلا أن حمايتها - أي الحقوق - مشروطة بمبادىء الشريعة الغير مدونة في السعودية. إن الجهة النهائية المسئولة عن تفسير الشريعة هي هيئة كبار العلماء، وهيئة كبار العلماء تتشكل من «١٨» شخصا يعينهم الملك، كما أنهم كانوا، وبشكل تقليدي، يذعنوا الى تفسيرات ورؤى الملك في القضايا السياسية، بما في ذلك ، تلك التي تؤثر في حقوق الإنسان، لذا فإن الحكومة السعودية وفي إطار القانون الأساسي لازالت متحفظة وبشكل كامل على تحديد محتوى وحجم الحقوق التي سوف تحترمها، إن النظام القانوني السعودي سيء السمعة وذلك للنواقص الموجودة في المعالجات والدعاوي القضائية، فعمليات التوقيف والإحتجاز محكومة بقانون السجن والإحتجاز رقم «٢١» لعام ١٩٧٨م وقوانينه الداخلية لعام ١٩٨٢م المعدة من قبل وزير الداخلية، الأمير نايف بن عبدالعزيز، وتسمح هذه القوانين باحتجاز الموقوفين لمدد غير محددة من دون أي معالجة قضائية أو محاكمة، بالرغم من وجود بعض القيود فيها على أرضية أو مدة الإحتجاز لما قبل المحاكمة، كما أنه ليس من الواجب أو المطلوب إخبار أعضاء عائلة المحتجز، بالرغم من أنه وفي السنين الأخيرة كثيرا ما تتمكن العائلة من معرفة ما إذا كان أحد أعضائها موقوفا، إلا أن الإخبار الرسمي نادر وقليل، وهذه المشكلة تنطبق وبالتساوي على الأمريكيين والأجانب الذين أوقفوا في المملكة العربية السعودية.

ومن النادر أن يخبر الموقوف أو الموقوفة بالتهم الموجهة ضده أو ضدها، والقانون السعودي يسمح باستجواب الموقوفين من دون الإستفادة من المحامين، كما انه لا يشتمل على حظر واضح وصريح للتعذيب والعقوبات القاسية والغير إنسانية، وفي الحقيقة، فإن إستخدام القوة لإنتزاع الإعترافات هو أمر رائج في النظام الأمني السعودي، وفي القانون، يحظر إستخدام الجلد والحبس الإنفرادي الدائم ومنع زيارة العائلة كوسائل لمعاقبة السجناء.

وتستمر الحكومة السعودية في الإحتجاز وبدون محاكمة لأولئك الذين تدعي أنهم مخربون سياسيا وأمنيا، وقد أمضى في السجن، كثير منهم أكثر من أربع سنوات، كما أن اكثر من أربعين من هؤلاء هم من الشيعة السعوديين والمتهمين بانتقادهم للسياسات الحكومية الموجهة ضد الشيعة أو المتهمين بانتمائهم لمنظمات سياسية محظورة، وهناك تسعة أشخاص - على الأقل - من قبيلة مرة في السجن منذ شهر أكتوبر من عام ١٩٩١م لمعارضتهم السلمية لخطوة الحكومة باعادة توطينهم في قرية «السعودة» والتي يسكنها بالكامل أفراد من قبيلة مرة وتقع على الطريق الى قطر، عوائل المعتقلين يعتقدون بأن غالبية السجناء قد ضربوا وأن أثنين منهم قد إعدما وهما حمد محمد القبعان وعبيد أبن قبعان، وقد ازدادت المخاوف مع التوترات الحدودية الأخيرة - التي إشتملت على مناوشات عسكرية في اكتوبر- بين قطر والسعودية حيث لعبت القبيلة دورا مهما.

وثبت أن الإحتجاز الطويل ودون محاكمة قد نفذ بحق أشخاص متورطين في نزاعات تجارية

وخسائر في مجال إدارة الأعمال، وأن بعضهم أمضى في السجن ١٣ سنة، كما أن مئات من الأجانب محتجزون في أماكن مختلفة ومكتظة من المملكة وذلك لمخالفتهم قوانين الإقامة أو البقاء في البلاد من دون إذن بالبقاء أو تغيير صاحب العمل.

وبالرغم من الأوامر الملكية التي تطالب - من حين الى آخر - سلطات السجون والإعتقال بعدم تعذيب السجناء ،عادة ما تكون هذه الأوامر بعد موت معتقل نتيجة للتعذيب، إلا أنه استمر صدور تقارير كثيرة حول التعذيب في مراكز الإعتقال السعودية، فمثلا، جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي لعام ١٩٩١م حول ممارسات حقوق الإنسان في تقارير موثقة حول جرح وموت شخصين على الأقل ويحتمل أن يكون العدد أكبر من ذلك - بسبب الضرب واستخدام القوة ضدهما أثناء وجودهما في السجون السعودية، وبالإضافة الى ذلك، هناك تقرير موثق حول تعرض بعض الأجانب للتعذيب في السجون العسكرية السعودية.

وخلال عام ١٩٩٢م، تسلمت لجنة مراقبة الشرق الأوسط عددا من التقارير حول التعذيب في السجون، والذي أدى بعضه الى الموت، ففي الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٩٢م، أعتقل في الرياض المدعو محمد فهد المطيري، الموظف في البنك السعودي، لشكوك السلطات حول قيامه بعملية إختلاس، بعد أربعة أيام من إعتقاله، توفي في السجن على أثر تعرضه للضرب المبرح، وفي الثاني من أبريل عام ١٩٩٢م أعتقل في جدة المدعو عبد اللهي قباس، غيني الجنسية، لبقائه في البلاد بعد إنتهاء مدة إقامته القانونية، وقد توفي في السادس عشر من أبريل، وتحدثت شهادات وصلت الى لجنة مراقبة الشرق الأوسط عن أن الشخص قد تعرض الى ضرب قاس أثناء مدة سجنه.

ولم تعلم لجنة مراقبة الشرق الأوسط عن أية حالة عوقب فيها أو حوكم من أجلها مسؤول كبير لإتهامه بالتعذيب، وهو ما يمثل إذن رسمي يسمح بممارسة إنتهاكات أكثر، وقد بذلت السلطات السعودية جهودا في الحيلولة دون الإطلاع على ممارساتها السيئة ضد السجناء وذلك عن طريق إبقاء التحقيقات سرية وعدم الإستجابة لرغبات وطلبات العائلات أو مجموعات حقوق الإنسان، وبالإضافة الى ذلك، فإن السلطات السعودية كانت ترفض في الغالب زيارة مراقبين مستقلين لمراكز الإعتقال التابعة لها، والحالة الإستثنائية الوحيدة التي سمحت فيها السلطات السعودية لمراقبين دوليين من الصليب الأحمر بزيارة مراكز إعتقال سجناء الحرب العراقيين، كانت بعد رفض دام عدة شهور بعد وقف إطلاق النار

## مصرع سجين سعودي تحت التعذيب

**ذكرت اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية في بيان لها بتاريخ ٢٥ يناير الماضي، أن المواطن حسين الشويخات ،من مدينة سيهات، بالمنطقة الشرقية من المملكة، قد سقط قتيلا في سجن العوامية الغربي في تاريخ ١٤١٣/٧/٢٥هـ الموافق ١٨ يناير ١٩٩٣.**

**وأضاف البيان بأن والد القتيل ،استدعي لاستلام جثته على أنه مات حتف أنفه، ولكنه رفض ذلك الا أن يعرض على طبيب شرعي، ولكن المسؤولين عن السجن أرغموه على استلام جثة إبنه، وذلك في يوم السبت ١٤١٣/٨/١هـ الموافق ٢٣ يناير ١٩٩٣م.**

**ويمضي البيان قائلا،جدير بالذكر أن عددا من المعتقلين بتهم جنائية أو سياسية قد سقطوا تحت التعذيب، حيث يعتبر تعريض المتهمين لعمليات تعذيب قاسية إجراءا اعتياديا في المملكة.**

**من جهة أخرى ذكرت اللجنة، أن المواطن محمد حسين داوود الشبيب ،٢١ عاما، من مدينة أم الحمام لايزال رهن الاعتقال في سجن المباحث العامة ،الدمام، بعد اعتقاله في ١٩٩٢/١٠/٢٠ بتهمة حيازته لمنشورات سياسية معارضة. وبذلك فإن اللجنة تنفي أنباء سابقة تحدثت عن الافراج عنه.**

**وتنهي اللجنة بيانها بالقول ،أن نحو٢٨ معتقلا سياسيا في المنطقة الشرقية في سجون المباحث السعودية، دون تقديمهم للمحاكمة أو السماح بتوكيل محامين، أو توفير الحد الادنى من الضمانات القانونية لصيانة حقوقهم».**

بين العراق والقوات الدولية.

واستخدم الجلد بالسياط والبتر للأعضاء وقطع العنق من قبل النظام القانوني السعودي كعقوبة لجرائم مختلفة، من بينها إبداء وجهات نظر معارضة للسلطة أو إبداء وجهات معارضة لبعض المسائل الدينية، ففي الثالث من سبتمبر من عام ١٩٩٢م قطع عنق صادق مال الله وهو شيعي سعودي في مكان عام في مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية، وصادق كان معتقلا منذ عام ١٩٨٨م، وعندما كان عمره «١٧سنة» وأتهم «بسب الله والرسول والقران الكريم» وحسب بيان وزارة الداخلية، فإن أمرا ملكيا صدر بتأييد قرار المحاكم الشرعية الداعي الى إعدام مال الله إعتمادا على إعترافاته المشينة «المدعاة».

بعد إعدام صادق مال الله، علمت عائلة عبدالخالق عبد الجليل الجنبي، وهو طالب شيعي، أنه متهم بسب الله وإنه مهدد بالإعدام، وقد أعتقل الجنبي مع طالب شيعي آخر وهو تركي أحمد التركي، بواسطة المباحث العامة في يناير عام ١٩٩٢م وبعد أن ناقشا نظرة المذهب الوهابي حول المذهب الشيعي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، والوهابية، هي المذهب الرسمي السعودي، تعتبر التشيع هرطقة في الإسلام.

وفي أكتوبر من عام ١٩٩٢م أعتقل ثلاثة من الشيعة وهم محمد الشبيب وعبد الواحد أحمد حسين الشيخ وحميد العيثان بتهمة الترويج لإفكار دينية مناهضة للمذهب الوهابي الرسمي، وعلى الرغم من أن الشبيب أطلق سراحه، إلا أن الأثنين الآخرين بقيا في السجن حتى نوفمبر، وهناك مجموعة من أساتذة وطلبة العلوم الدينية الشيعة الذين أعتقلوا في الإعوام السابقة، لازالوا معتقلين في هذا العام ١٩٩٢م بتهمة معارضتهم للوهابية، ومن بين هؤلاء الذين لازالوا في السجن المدعو علي أبو عويس الذي أعتقل في نوفمبر ١٩٩٠ وسيد ياسين الصايغ الذي أعتقل في أكتوبر عام ١٩٨٩م وحمزة الموسوي الذي أعتقل في أكتوبر عام ١٩٩١م وأطلق سرحه في سبتمبر من عام ١٩٩٢.

واستمرت المحاكم الشرعية في إستخدام العقوبات الجسدية في عام ١٩٩٢، ففي يونيو من عام ١٩٩٢م حكم على يوسف خوري، وهو لبناني في الثالثة والستين من العمر، بالسجن لمدة سنة ونصف مع «٥٠٠» جلدة وذلك بتهمة

حيازته لـ«١٢» قارورة من الويسكي، بالطبع، لقد صدر القرار بالسجن والجلد في محكمة شرعية ومن دون حضور محامي قانوني.

أما سياسة المملكة العربية السعودية تجاه مهربي المخدرات والتي تتمثل في عقوبة الأعدام، فقد إستمرت، ولكنها بعيدة كل البعد عن المقاييس العالمية في مثل هذه الحالات، حيث لا محاكمات عاجلة، في الرابع من أكتوبر من عام ١٩٩٢م، صرح الجنرال محمد المالكي مسؤول في مكافحة المخدرات بأن «أكثر من ٣٨ شخصا من جنسيات مختلفة قد تم إعدامهم منذ أن وضعت عقوبة الإعدام جزاءا لمهربي المخدرات» في عام ١٩٨٧م، وأكثرهم أدينوا أو جرّموا من دون وجود محامي قانوني.

إن انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية يسرها غياب النظام القضائي المستقل وفقدان الرقابة من قبل مجلس نيابي أو صحافة حرة، وعلى الرغم من أن النظام الأساسي للحكم الذي أصدره الملك في مارس من عام ١٩٩٢م، يعترف رسميا - ولأول مرة - بمبدأ القضاء المستقل، إلاّ أن منظمة مراقبة الشرق الأوسط إستمرت في استلام تقارير تشير الى أن القضاة يخضعون - من حين الى آخر - الى ضغوط من قبل كبار اعضاء العائلة المالكة ومن قبل كبار المسؤولين في الحكومة، وليس من المستغرب أن يبقى القضاة خائفين من التحقيق في إساءة إستخدام السلطة، وفي المفهوم أو التفسير الحكومي للشريعة، يكون الملك هو القائد الروحي والدنيوي للمجتمع «ولي الأمر»، وبالتالي فإنه يمتلك سلطة واسعة للتحكم في القرارات القضائية، كما أن حكام الإمارات في السعودية يمتلكون القدرة - أيضا - على مراجعة قرارات المحاكم.

وبسبب عدم الوضوح في الفرق فيما بين القانون الجزائي والقانون المدني في السعودية، فإن الإحتجاز والتعذيب شائعان حتى في نزاعات تجارية وعمالية، وهذا يضاف الى التواجد العميق للعائلة المالكة في كثير من المؤسسات التجارية والى سيطرة أفراداها على المناصب الحكومية الرئيسية، فلرئيس الوزراء - أي الملك - نائبان من العائلة الحاكمة، وكذا وزراء الداخلية والخارجية والدفاع ونوابهم هم من العائلة، كما أن حكام الإمارات هم أعضاء في العائلة المالكة أو من السديريين، أقارب الملك فهد من أمه.

إن سيطرة العائلة المالكة على أجهزة الدولة القانونية والإدارية وتأثيرها الكبير على القوة القضائية وموقعها الآمر في المجتمع التجاري، أدت جميعها الى تركيز قوة لاتضاهيها إلاّقوى قليلة جدا في العالم، نعم، لقد شكل السعوديون دولة ذات شؤون، لديها مناعة ضد النقد في ظل غياب صحافة حرة أو برلمان، إن إحتكار القوة قد ترك كبار المسؤولين الحكوميين والبارزين من المواطنين وخصوصا أفراد العائلة المالكة وأعوانهم - أحرارا في إساءة إستعمال مواقعهم ومناصبهم.

وتصنف قوانين الأول من مارس لعام ١٩٩٢م النظام القانوني الغير مدون، بما في ذلك القانون الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى، إلاّأنها لم تغير - وبشكل كبير - في فقدان الحماية القانونية لحقوق الإنسان، وفي الحقيقة وبعيدا عن تقيدها ومشايعتها للمقاييس العالمية في مجال الحقوق المدنية والسياسية، فإن هذه القوانين الجديدة فعلت شيئا أكثر بقليل من مجرد تصنيف وتنظيم المسئوليات الملكية وتجريد المواطنين السعوديين حتى من حقوقهم الإنتخابية المتواضعة التي كانت لهم في السابق.

فمن مناقب القوانين الجديدة، أن المواطنين السعوديين يمتلكون - في الوقت الحاضر - حقوقا مدنية وسياسية أقل مما كانوا يمتلكون في عام ١٩٦٢م، فقد حذف حقهم في إنتخاب مجلسهم الوطني ومجالس المقاطعات، وسلخت القوة الضئيلة التي كانت للمجلس الإستشاري، وأهملت حقوق المرأة والأقليات بالكامل، وأبقت على القيود القائمة والقاسية المطبقة في مجال الفكر والدين والتجمع والكلام، كما لم توضع تفاصيل لمنع الإعدام الغير قانوني والتعذيب والعقوبات القاسية واللاإنسانية. إن القوانين الجديدة بسطت سيطرة الملك - بشكل كامل تقريبا - على كل الشؤون القانونية والإدارية، فقد وضعت تلك القوانين من قبل لجنة شكلت لذلك الغرض برئاسة الأمير نايف، شقيق الملك ووزير الداخلية، وهذه الوزارة، أي وزارة الداخلية، هي المؤسسة الحكومية الأكثر شهرة في إنتهاك حقوق الإنسان في السعودية.

ويحل نظام مجلس الشورى الجديد مكان النظام السابق الذي أعد في سنة ١٩٦٢م، ومجلس الشورى الجديد هو عبارة عن مجموعة نصح كان من المفترض أن يعين أفرادها من قبل الملك مع بداية شهر سبتمبر، إلاّ أن ما تم في هذا الأمر، هو تعيين رئيس المجلس وهو الشيخ محمد إبن جبير، وزير العدل السابق والمقرب للملك فهد.

ومن حق الملك أن يقيل بعض أو كل أعضاء المجلس الجديد «٦١عضوا»، ومسموح للمجلس أن يناقش ويفسر القوانين ولكن ليس من حقه التشريع، والحكومة ليس مطلوبا منها أن تقدم ميزانيتها للمجلس، وليس مطلوبا منها أن تستشيره في القرارات المهمة، وبمعنى آخر، أن سلطات المجلس هي شبيهة بسلطات مجلس الوزراء الذي يتحكم فيه رئيس الوزراء وهو الملك.

ولا تمنع القوانين الجديدة التمييز القائم على أساس الجنس والإعتقادات الدينية، كما أنه لا توجد آلية معالجة في القوانين الجديدة لنواقص الأساليب سيئة السمعة والرديئة الموجودة في النظام الجزائي، وحسب الشريعة، وكما يفسرها رجال الدين المعينين من قبل الحكومة، فإن النظام الجنائي الغير مدون لا يسمح للمتهمين بإحضار محامين أو ممثلين قانونيين عنهم الى داخل المحكمة، حتى ولو كانوا يواجهون عقوبة الإعدام.

إن الملاحظات والتعليمات التي يبديها القادة السعوديون تشير الى أن القوانين الجديدة ليست بداية لتحول تدريجي نحو الديمقراطية، وبمعنى آخر، تبدو أنها هي التنازل الأكبر الذي ترغب العائلة الحاكمة في منحه كاستجابة للمطالب الداخلية والضغوط الخارجية.

في عام ١٩٩٢م، إستمرت السعودية في خنق التعبير عن وجهات النظر الناقدة لسياساتها في المجالين المادي والديني، فخلال نهاية ١٩٩١م وبداية عام ١٩٩٢م قام رجال المباحث السعوديون بمطاردة المعارضين الدينيين بعد أن إنتقدوا الحكومة في خطب المساجد وعبر منشورات سرية ومن خلال توزيع أشرطة كاسيت، كما وأن عددا من القادة الإسلاميين المعروفين، والذين إنتقدوا الحكومة بشكل علني، قد فصلوا وطردوا من وظائفهم الحكومية ومنعوا من السفر والقاء المحاضرات العلنية.

في يوليو من عام ١٩٩٢م، وزعت مذكرة النصيحة «٤٧ صفحة» في المملكة العربية السعودية والتي قام بالتوقيع عليها «١٠٩»

أشخاص من المثقفين الإسلاميين، وتدعو المذكرة الى إصلاح الإدارة العامة وزيادة كفاءة المسؤولين الحكوميين، كما ويأمل الموقعون على المذكرة سلطة أكبر للمفاهيم الإسلامية، بما في ذلك حرية التعبير ووضع حد للتعذيب و التوقيف العشوائي. السلطات السعودية، من جانبها، قامت باستجواب بعض الموقعين وهاجمت المذكرة المحظورة في وسائل الاعلام الرسمية. ودعا الملك فهد هيئة كبار العلماء للإجتماع، والتي أصدرت فيما بعد إدانة قوية للمذكرة.

وقد تعرضت الهيئة - بعد اصدار ادانتها للمذكرة - الى إنتقاد من جانب عدد من علماء المملكة الاكثر إستقلالية. بالطبع، تبع توزيع المذكرة منع رسمي لعدد اكبر من الإسلاميين من القاء المحاضرات العلنية التي تتحدث ضد الحكومة، كما وطرد اخرون من وظائفهم الحكومية.

## في المجال الاعلامي و حرية التعبير

تمتلك الحكومة وتدير كل محطات الإذاعة والتلفزة في المملكة، كما وتقيد حرية الصحافة المملوكة للقطاع الخاص الى حد كبير، بحيث لا تسمح لها بنشر نظرات ناقدة للسياسات الحكومية، وقد منعت مجموعة من المطبوعات الخارجية من الدخول الى البلاد في عام ١٩٩٢م بسبب نشرها لمثل تلك النظرات. وفي سبتمبر، طرد رئيس تحرير جريدة اليوم من منصبه بأمر من وزير الإعلام المخول من قبل قانون المطبوعات بأخذ أي إجراء من دون الإستماع للطرف المتخذ ضده ذلك الإجراء، ويعتقد أن السبب في طرده من منصبه يرجع الى موافقته على نشر بعض المقالات التي يشم منها أنها تنتقد سياسات الأمير محمد بن فهد ابن الملك، وحاكم المنطقة الشرقية التي تطبع فيها الجريدة المذكورة.

وخلال عام ١٩٩٢م قامت العائلة المالكة السعودية والأفراد المرتبطون بها بمد سيطرتهم على مؤسسات خبرية رئيسية، محلية وعالمية، فمثلا ، أن المالك الجديد للمؤسسة الخبرية العالمية - وكالة اليونايتدبرس - هو أحد أقارب الملك فهد وهو مالك محطة تلفزيون وإذاعة الشرق الأوسط «إم، بي، سي» التي تبث برامجها من لندن عبر الأقمار الصناعية، إن مثل هذه السيطرة، بالإضافة الى السيطرة على غالبية مالكي الصحف اليومية في المنطقة، وتقوي وبشكل كبير من تحكم الحكومة السعودية في الأخبار التي تصل الى السعودية والتي تتحدث عن البلاد وعن المواضيع التي تمس مصالح حكامها.

إن السياسة السعودية الثابتة والمستمرة والمتمثلة في وضع القيود المشددة أمام المراسلين الأجانب لئلا يطلعوا على ما يحدث داخل البلاد، أعيد التأكيد عليها خلال عام ١٩٩٢م بعد فترة من اللين قبل وبعد حرب الخليج. وقد أعيدت طلبات التأشيرات لزيارة السعودية التي قدمت من قبل صحفيين أمريكيين وبريطانيين تابعين لمحطات تلفزة وإذاعة وصحف رئيسية، ولذا بقي من الصعب متابعة الأحداث في السعودية الآمن خلال القنوات الحكومية.

## الحق الذي ينبغي مراقبته.

منذ أن إعتبرت الحكومة السعودية مراقبة إنتهاكات حقوق الإنسان نشاطه سياسيا حرم القانون، والتحرك السعودي - وبشدة - مثل تلك المراقبة لذا فإن المجموعات السياسية المعارضة يتوجب عليها أن تعمل وبشكل سري في داخل البلاد أو أن تمارس نشاطها في الخارج فهناك مجموعات حقوقية قليلة تعمل من دمشق ولندن وطهران والولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين تلك المجموعات أو اللجان، توجد اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية التي تتخذ من لندن مقرا لها، واللجنة تعد تقارير ونشرة شهرية تحت أسم أريبيا مونيتور، التي بدأت في الصدور في عام ١٩٩٢م وباللغة الإنجليزية ومن واشنطن، وهناك مجلة الجزيرة العربية، التي تصدر باللغة العربية في كل شهر من لندن وتنشر مقالات حول إنتهاكات حقوق الإنسان، خصوصا تلك التي ترتبط بالأقلية الشيعية.

وتعد التقارير التي تحدثت عن إخراج ما يقارب الثلاثمائة شخص من اللاجئين العراقيين في ديسمبر من عام ١٩٩١م وأعمال العنف التي وقعت في مخيم اللاجئين العراقيين في رفحاء وما نتج عنها من قبل عدد منهم، سمحت الحكومة السعودية للمنظمات الدولية بتوسيع نشاطاتها في مخيمات اللاجئين العراقيين، ومنذ البدايات المبكرة لعام ١٩٩٢م، قامت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي بزيارات متكررة لمخيمي اللاجئين العراقيين في رفحاء والأرطاوية، كما وقامت المفوضية الدولية والصليب الدولي بالترتيب لإعادة توطين اللاجئين وقد وافقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسويد وفنلندا على توطين آلاف منهم في أراضيها في عـــامي ١٩٩٢م و١٩٩٣م، وبلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من اللاجئين ٣٥٠٠، للسنتين المذكورتين.

وقد رفضت الحكومة السعودية مطالبْ لجنة مراقبة الاشرق الأوسط «في عام ١٩٩٢م» بإجراء مقابلات مع اللاجئين حول العراق وكتابة تقارير حول ممارسات حقوق الإنسان في السعودية، كما وفشلت السلطات السعودية في الرد على مطالب متكررة من قبل لجنة المراقبة خلال عام ١٩٩٢م حول حوادث محددة إنتهكت فيها حقوق الإنسان.

## السياسة الأمريكية .

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وبفضل علاقاتها القديمة والجوهرية مع المملكة العربية السعودية التي يمتد عمرها الى أكثر من خمسين سنة، هي في موقع يساعد على تحسين السجل الكئيب والموحش لحقوق الأنسان، إلا أنها، أي الولايات المتحدة الأمريكية، قلما أنتقدت الإنتهاكات السعودية، ويبدو أن مبادىء حقوق الإنسان قد ربطت بالمصالح الأستراتيجية و الإقتصادية، إعتمادا على فكرة خاطئة وهي أن تشجيع حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية في المملكة العربية السعودية سوف يكون لهما تأثير ضار على تلك المصالح.

ويقوم التعاون الواسع بين البلدين - أساسا - على تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن السعودية، ولقد تم التعبير عن ذلك التعاون عبر الحشد العسكري بعد غزو العراق للكويت، ومبرر الرئيس بوش الأساسي لإرسال القوات الأمريكية للسعودية هو التهديد المتوقع لغزو المملكة من قبل العراق، أما التعاون فيما ما بين

البلدين في فترة ما بعد الحرب، فقد إشتمل على إتصالات مكثفة بينهما حول الترتيبات المستقبلية للأمن في الخليج، والخطط الدفاعية السعودية، ومصير حكومة صدام في العراق، وعملية السلام العربية الإسرائيلية والمساعدات الإقتصادية للجمهوريات المستقلة عن روسيا.

وقد حددت إدارة بوش، الدفاع عن الجزيرة العربية كعامل أساسي لسياستها في الشرق الأوسط، ففي الحادي عشر من سبتمبر قال إدوارد ديجورجيان، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أسيا، للجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين:-

«للولايات المتحدة الأمريكية مجموعتان رئيستان من الأهداف لسياستها في الشرق الأدنى، وترتبط الأولى بالسلام الدائم بين إسرائيل وجاراتها العربيات، أما المجموعة الثانية فترتبط بإيجاد ترتيبات أمنية قابلة للتطبيق - لأصدقائنا وحلفائنا في الجزيرة العربية».

في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٢م وفي شهادة له أمام الكونجرس، شرح ديجورجيان وبشكل مفصل الهدف من تلك العلاقات القوية، فبعد استعراض مستويات التعاون مع الدول الخليجية الست والتي وصفها بأنها أقوى مما كانت عليه قبل الحرب الخليجية، قال لقد عقدنا الآن أو أعدنا تجديد إتفاقيات مع أربع دول في مجلس التعاون الخليجي، كما وأن عندنا إتفاقيات عمل رائعة مع الدول الست، ومن الضروري أن نفهم أن الهدف من وراء بيع الأسلحة وإجراءات الأمن الجماعي هو منع التهديدات الموجهة ضد مصالحنا المشتركة ورفع مستوى الإستعداد لمتطلبات المستقبل التي قد تحتاج الى عمليات.

ويتضمن التعاون بين البلدين، ترتيبات أمنية ثنائية وبيع أسلحة متطورة بمبلغ قدره «١٤» بليون دولارا للعامين ١٩٩٢م - ١٩٩٣م، وتجري القوات الأمريكية تمرينات دورية مشتركة مع القوات السعودية، وتحتفظ بتواجد بحري مكثف في الخليج، وتخزن مواد مهمة في البلاد، كما ويمكنها إستخدام المنشئات السعودية ومن دون قيود.

إن هذا التعاون القوي والتحالف العسكري اللذان يتوقع لهما أن يدوما طويلا في المستقبل، قيّمها الأدميرال ريتور أيه، كي، تيلور حيث قال للواشنطن بوست في سبتمبر ١٩٩٢: «لدينا سفن تدخل الموانيء يمنة ويسرة، ولدينا سفن وطائرات تقوم بتمرينات مشتركة يمنة ويسرة، إنه لم يعد من اللازم أن ننتظر لمدة تسعين يوما لكي نتمكن من الدخول الى ميناثي جدة والدمام.. لقد أصبحت العلاقة وعلاقات العمل أكثر صحة».

وفي الحادي عشر من سبتمبر وكجزء من برنامج التسليح طويل الأمد، أعلن الرئيس بوش عن بيع «٧٢» طائرة مقاتلة من طراز «أف - ١٥» للمملكة العربية السعودية. إن صفقة التسعة بلايين دولار والتي تشتمل على «٤٨» طائرة معدلة من طراز «اف - ١٥ أي» ستراياك ايجل - وهي طائرات لم تصدر من قبل للخارج - جاءت على عكس ما وعد به الرئيس بوش في عام ١٩٩١م من أنه سيحد من تدفق الأسلحة للشرق الأوسط.

لكن وبالرغم من هذه العلاقات الخاصة بين البلدين والحماس العظيم من قبل الحكومة السعودية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، الاّ أنه من الواضح أن إدارة بوش لم تستفد من تلك الحالة لإحداث تغيير في السجل السعودي لحقوق الإنسان، إن تدخلا أمريكيا يهدف الى تحسين ذلك السجل سوف يقوي من موقع الولايات المتحدة الأمريكية في البلاد، خصوصا في وسط أعضاء حركة الإصلاح الناشئة، وفي نظر لجنة مراقبة الشرق الأوسط، كان يمكن أن يقوي التدخل، العلاقة فيما بين البلدين، خصوصا على المدى البعيد، لا أن يضعفها.

وكما في السنوات الماضية، أحجم المسئولون الأمريكيون في عام ١٩٩٢م عن الإنتقاد العلني لإنتهاكات حقوق الإنسان في السعودية - وقد سجل بعضها وبالتفصيل في تقرير وزارة

## طرد فلبينيين بتهمة التبشير في المملكة

بعكس الإشاعات الكثيرة التي راجت في العاصمة الفلبينية مانيلا، ولدى العديد من الجهات الحقوقية في العالم من أن إثنين من الفلبينيين المسيحيين كانا سيعدمان في الخامس والعشرين من ديسمبر الماضي، بسبب قيامهما بنشاط مسيحي في المملكة، وهو أمر أثار زوبعة حادة من النقد للحكومة السعودية، فإن الأخيرة اتخذت قرارا بإبعاد المتهمين عن المملكة. ونفى السفير الفلبيني في الرياض في ٢٤ ديسمبر الماضي أن يكون هناك حكم قد صدر بإعدام الفلبينيين. وكان الرئيس الفلبيني فيدل راموس، وبناءا على طلب أسرة أحد المتهمين قد ناشد العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز الرأفة بمواطنيه. وكان السفير الفلبيني في الرياض إبراهيم رسول، وهو مسلم الديانة، قد اجتمع بالأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير الرياض، وذلك لبحث سبل حل مشكلة المسيحيين الفلبينيين. ويعتبر الأمير سلمان ملجأ للدبلوماسيين الأجانب من تعسف هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعينا لهم في كل ما يعترضهم من صعوبات في مثل هذه المواضيع، وقد كان ولا يزال أحد أهم حلاّلي مشاكلهم، التي يكون أحد أطرافها جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد تلقى رسول تأكيدات أثناء الاجتماع مع الأمير سلمان، بأنه لن يتم إعدام الفلبينيين بل سيرحلان فقط.

تجدر الإشارة الى أن صحفا فلبينية قد أشارت الى أن الفلبينيين، وهما اوسفالدو مادانجال وريناتو بوسيديو، قاما بنشاط تبشيري مسيحي في السعودية. غير ان الحوادث المشابهة لهذه لا تعطي مجالا لتصديق هذه الدعوى، ففي أغلب الحالات يتم اعتقال المسيحيين بسبب قيامهم بصلوات جماعية في أمكنة سرية، لأن العلنية في هذا الأمر أمر غير ممكن باعتبار أصل القيام بالعبادة ممنوع حسب القانون السعودي. وكان السفير الفلبيني قد أكد على حقيقة أن الفلبينيين كانا رهن الحبس منذ إلقاء القبض عليهما أثناء إقامة صلوات جماعية مسيحية في أكتوبر الماضي، وأضاف بأنه قد ألقي القبض فيما مضى على عدد من الفلبينيين كانوا يقومون بصلوات مسيحية جماعية وهو أمر محظور في المملكة.

الخارجية الامريكية لعام ١٩٩١م، وحتى عندما يكون ضحايا الإنتهاكات هم من المواطنين الأمريكيين، فإن المسؤولين الأمريكيين كانوا يتجنبون الإنتقاد العلني للممارسات السعودية في مجال حقوق الإنسان.

وقد إشتكت السفارة الأمريكية مرارا من أن السلطات السعودية قلما تطلعها على إعتقال المواطنين الأمريكيين، وحسب المقابلات التي أجرتها لجنة مراقبة الشرق الأوسط في سبتمبر عام ١٩٩٢م مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، فان السعودية لازالت تمتنع عن التوقيع على إتفاقية قنصلية ثنائية تسمح بالإتصال المباشر مع الموقوفين الأمريكيين، بالرغم من أن القوانين الأمريكية تسمح للقنصليين السعوديين بالإتصال المباشر بالموقوفين السعوديين في السجون الأمريكية.

وخلال عام ١٩٩٢م، إستمرت إدارة الرئيس بوش في جهودها لمنع سكوت نيلسون، وهو مهندس سلامة أمريكي قد عمل في أحد المستشفيات الحكومية في السعودية، من الحصول على تعويضات - عبر محاكم أمريكية - نتيجة لإحتجازة غير القانوني ولتعرضه للتعذيب أثناء وجوده في السعودية، فبعد استغاثة لطلب المساعدة انطلقت من الأمير بندر بن سلطان عبر رسالة، أيدت إدارة الرئيس بوش والمحكمة العليا الموقف السعودي في أن المحاكم الأمريكية، لا تملك السلطة القضائية في مثل هذه الحالة حسب قانون الحصانة لعام ١٩٧٦م، بالطبع، حصل كل ذلك بالرغم من أن القانون الدولي يوجب تعويض ضحايا التعذيب.

كما وحشدت الإدارة - أيضا - أعضاء اللجنة القضائية في الكونجرس لبذل الجهود من أجل تعديل قانون الحصانة لعام ١٩٧٦م، ففي مايو عام ١٩٩١م قدم تعديل القانون الى نواب الكونجرس، والذي ينص وبكل وضوح على أن ضحايا التعذيب الأمريكيين وعائلات ضحايا الإعدام اللاقانوني في الخارج هم مخولون بطلب تعويضات مادية في المحاكم الأمريكية، وبالرغم من معارضة الإدارة، الآأن التعديل تم تبنيه من قبل اللجنة القضائية في الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٢م.

وخرج المسؤولون الأمريكيون عن صوابهم فامتدحوا تأسيس مجلس إستشاري معين والنظام الأساسي للحكم - وهما خطوتان توسعان الصلاحيات الملكية وتعتبران الديمقراطية والإنتخابات أمورا غريبة مستوردة لا تصلح للمواطنين السعوديين، وقد أخبر ديجورجيان لجنة فرعية في الكونجرس في مارس عام ١٩٩٢م أن الرئيس بوش كتب للملك فهد وبعد إقرار الأنظمة الثلاثة «لكي يمتدح مبادرته» كما أنه، أي ديجورجيان، وصف الأنظمة الثلاثة على أنها مهمة جدا لتوسيع مشاركة المواطنين في التشكيل والمعالجات الحكومية السعودية، ثم أضاف قائلا بأن الحكومة الأمريكية رحبت «بقرار الملك فهد بإنشاء مجلس إستشاري.. وبإعادة تأكيده عل حدود التدخل الحكومي في الحياة الخاصة للمواطنين وذلك حسب الدين والتقاليد السعودية»، كما أكد ديجورجيان - أيضا - على أن «حقوق المواطنين السعوديين قد تم سردها» في الأنظمة الجديدة.

إن ذلك المديح كان يرتفع في ضوء حديث الملك فهد الذي قال فيه بأن: «النظام الديموقراطي السائد في العلم ليس نظاما مناسبا للناس في منطقتنا. إن تركيبة شعبنا وقيمه الفريدة تختلف عما هو موجود في بقية بلدان العالم.. إن نظام الإنتخابات ليس مناسبا لبلادنا.. وفي نظري أن الديموقراطيات الغربية يمكن أن تكون مناسبة في البلدان الغربية، ولكنها لا تناسب البلدان الأخرى»، وفي شهادة له أمام الكونجرس اقترح ديجورجيان، الذي كان يضع بعض الملاحظات على المجلس الإستشاري المعين أفراده ومن دون إنتقاده، على أعضائه وعند تقييمهم للأنظمة السعودية الجديدة «أن يتذكروا الوضع في العالم العربي والدين والعادات السعودية»، وتقف هذه النسبية في تضاد حاد مع إدعاءات الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دعمت «إنتخابات دورية حقيقية» في أماكن أخرى.

## فعاليات اللجنة خلال العام الماضي

- في عام ١٩٩٢م، إستمرت لجنة مراقبة الشرق الأوسط في متابعتها لتطورات حقوق الإنسان في المملكة، كما وتابعت - أيضا - محاولاتها في أن تقحم الحكومة السعودية وبشكل رسمي في الدخول في حوار حول قضايا حقوق الإنسان، وقد قامت اللجنة، وخلال عام ١٩٩٢م وفي مناسبات عديدة، بالإتصال بالحكومتين - السعودية والأمريكية - رغبة في التوضيح أو لتقديم الإنتقادات، ولازالت اللجنة تنتظر جوابا على طلباتها بإرسال بعثة من قبلها للمملكة.

- في شهر مايو من عام ١٩٩٢م، أصدرت لجنة مراقبة الشرق الأوسط تقريرا تحت عنوان «الاصلاحات الفارغة، الأنظمة الأساسية الجديدة في المملكة العربية السعودية» في «٦٥» صفحة ويتحدث عن التغييرات الدستورية التي أعلنها الملك فهد في الأول من شهر مارس، وقد أوضح التقرير بأن القوانين الجديدة التي أعلنت في السعودية لا تعترف أو لا تحمي حقوق الإنسان، كما وأن التقرير أشار الى أن التغييرات في بعض الحقول الأساسية، مثل الإنتخابات وتشكيل المجلس الإستشاري، هي خطوة الى الوراء.

- وفي سبتمبر، قامت لجنة مراقبة حقوق الإنسان «التي تتفرع منها لجنة مراقبة الشرق الأوسط» بالتباحث مع المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية كخطوة لدعم سكوت نيلسون - الذي كان يعمل في السعودية وتعرض للتوقيف العشوائي والتعذيب، وقد ساندت إدارة الرئيس بوش الحكومة السعودية في مواقفها مدعية بأن المحاكم الأمريكية لا تمتلك الصلاحية القضائية في مثل هذه الامور وذلك لقانون الحصانة لعام ١٩٧٦م، أما نيلسون، فقد ربح أمام محكمة الإستئناف في عام ١٩٩١م والتي حكمت بصحة الصلاحية القضائية للمحاكم الأمريكية ضمن «النشاطات التجارية»، وأيدت لجنة مراقبة حقوق الإنسان حكم محكمة الإستئناف وذلك لأن التعذيب والإعتقالات العشوائية هي من الأمور الروتينية في المملكة العربية السعودية في حل النزاعات التجارية التي تشتمل على مصالح للحكومة السعودية.

وفي سبتمبر، وفي شهادة للجنة مراقبة الشرق الأوسط - أمام لجنة الشؤون الخارجية الفرعية في الكونجرس لأوروبا والشرق الأوسط، وكذا أمام لجنة فرعية للمنظمات الدولية - تحدثت فيها أمام اللجنتين حول الأوضاع في المملكة العربية السعودية، وطالبت الحكومة الأمريكية بإستخدام موقعها الجيد لتحسين نظرة السعودية تجاه ما هو معترف به من حقوق الإنسان على نطاق دولي.

# اسرار في مراعي الغنم !

في مطلع العام الميلادي الحالي، كان الاوروبيون على موعد مع البداية الفعلية لقيام دولة اوروبا الموحدة، حيث بدأ منذ العام الجاري سريان الاتفاق الخاص بتنقل المواطنين الاوروبيين ونقل السلع بين دول اوروبا دون جمارك او جوازات.

وفي ذلك الوقت أيضا كان وزيرا داخلية دولتين خليجيتين شقيقتين هما السعودية والكويت يتباحثان ويتفاوضان في جولات طويلة وشاقة تكللت بعد اسبوعين بالنجاح، وتُقرر على أثرها فتح الحدود السعودية ـ الكويتية مع تخفيف اجراءات الرقابة ولكن فقط وفقط لمرور الاغنام ..!.

الاوروبيون فطنوا ان النتيجة النهائية لقيام اوروبا الموحدة هي تشكيل تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري، وهذا لا يتم الا اذا انصهر المواطنون الاوروبيون في تجمع واحد تمهيدا لتوحيده في حكومة فيدرالية تستطيع ان تشكل المحور الثاني للقوى العظمى في العالم، ولذلك سارعوا للتقريب بين شعوبهم وتسهيل التعامل التجاري بينهم.

اما حكومات «الآل» في مشيّخات بني يعرب، فقد أسسوا قبل عشر سنوات مجلسا للتعاون، ولكن من اجل حفظ الكراسي من الانزلاق !، وملاحقة الخارجين على قانون القبيلة.

الصحف الكويتية والسعودية استبشرت كثيرا بنجاح المفاوضات الشاقة، التي سُمح بعدها للاغنام الكويتية بالرعي في اراضي الشقيقة الكبرى، ونشرت صحيفة «الشرق الاوسط» مثلا ، خبر الاتفاق في ١٢ يناير بمانشيت على عرض خمسة اعمدة يقول: في مظهرين للروابط الكويتية ـ الخليجية .. السعودية تسمح للرعاة بدخول اراضيها.

وبقول الخبر: «على صعيد فتح الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت أمام الرعاة، فقد تحقق ذلك بعد اتفاق الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي، والشيخ أحمد الحمود الصباح وزير داخلية الكويت بهذا الشأن.. واحدثت الخطوة ـ التي تضمنت فتح مركز (الرديفة) على الجانب الكويتي، و(الحماطيات) على الجانب السعودي ارتياحا كبيرا لدى أصحاب الماشية الكويتيين».

وحتى تُبرهن لك «الشرق الاوسط» مدى «حضارية» هذه الخطوة الجبارة، فقد جالت بين الرعيان، وداخل حظائر الماشية لاستقراء آراء المستفيدين من هذه الخطوة، فقد قال أحدهم للشرق الاوسط: «لقد فقدنا الكثير من مواشينا بسبب الألغام والقذائف، كما تعرض الكثير من الاشخاص للأصابة من جرائها، فأراضي الكويت البرية لم تعد آمنة، الأمر الذي يشكل خطورة على الماشية وأصحابها.. وخطوة المملكة العربية السعودية بالسماح لمواشينا بالرعي في اراضيها ليست جديدة على المملكة التي استضافت أهل الكويت إبان الازمة، ولم يشعروا بأنهم أغراب، لأنهم كانوا بين أهليهم وعلى أرض وطنهم».. وقال «إن السماح لمواشينا بالرعي ماهو إلا تعبير عن اننا شعب واحد على أرض واحدة» !.

هكذا إذن .. فبالامس استضافت المملكة شعب الكويت، وكان حري بها اليوم أن تزيل الحدود من أمامهم، ولكنها رفعت هذه الحواجز عن اغنام الكويت عوضا عن شعبها، بل حتى الاغنام التي استبشرت بالحرية، نصبوا لها نقطتي حدود مستقلتين، هما «الرديفة» على الجانب الكويتي، و«الحماطيات» على الجانب السعودي، وقد يُظن للوهلة الاولى أن المسألة برمتها لاتعدو سوى أن الحكومتين المتحضرتين جدا اللتين صهرتهما الازمة ووحدهما خطر الفناء، هاتين الحكومتين العريقتين في الديمقراطية قررتا فقط اعفاء الاغنام من الحصول على جوازات سفر وتأشيرة دخول وبطاقة جمركية ليس إلا..! إلاّ أن هذا الظن يبدو هو الآخر مغرقا في الآمال .. فحتى لا تسرف في التفاؤل تخبرك «الشرق الاوسط» أن السلطات الكويتية أصدرت تعليمات لأصحاب الماشية الراغبين في الرعي في اراضي المملكة بالتوجه الى «الادارة العامة للجنسية» و«وثائق السفر» لتسلم البيانات اللازمة و«فتح ملف» لهم.. ثم مراجعة مركز «الرديفة» الحدودي للعبور الى اراضي السعودية.

وللعلم فقط، فإن معظم إتفاقات الحدود بين المملكة وجيرانها تسمح للرعاة بالتنقل داخل أراضي الطرف الآخر، وكذلك الصيادين دون الحاجة الى جوازات سفر، وبالتالي فالخطوة الجديدة لم تضف شيئا، لكنها أثارت الارتياب!.

فحكومة الكويت تريد أن تزيل أي تبرير لأجتياحها من قبل جيرانها الاقوياء، مهما كان ذلك التبرير ضعيفا، فحين أطمأنت الى أن العراق لم يعد قادرا ـ على الاقل في الوقت الراهن ـ لعملية اجتياح واسعة، فإنها تسعى لتأمين حدودها الجنوبية أيضا. فالكويت وجدت أن المملكة ابتعلت «الخُفوس» القطرية وألقت باللائمة على جماعات من البدو والرعاة فقصدت من هذا الاتفاق نزع أي مبرر مستقبلي لابتلاع أي جزء من اراضيها من قبل شقيقتها الكبرى.

وإذا صدق هذا التحليل، فإن اتفاق حرية التنقل للاغنام حمل معنى عكسيا تماما ، فهو ليس مظهر لتمتين الروابط، كما يقول مانشيت الصحف السعودية، لأن الرعاة أساسا لهم حرية قانونية في الرعي، ثم أن الاتفاق الجديد قيّد تلك الحرية بدل أن يطلقها، وجعلها للمرة الاولى تحتاج الى مركز جمركي متخصص، ووثائق، وملفات، ومفاوضات على مستوى وزيري داخلية البلدين، وبالتالي فهو دليل على ضعف الثقة، وتنامي مشاعر الشك والارتياب بين مشيخات الخليج وشقيقتهم الكبرى، ولاشك أيضا أن نزاعات المملكة الحدودية، مع كل جيرانها تقريبا، هي التي خلقت تلك الاجواء المشحونة بالشك.

ويمكن القول أنه في الوقت الذي توج في الاوروبيون وحدتهم باطلاق حرية التنقل وأنشاء مناطق حرة، فلا زال أبناء العم في مضارب بني يعرب يناقشون حرية الرعي وحدود المراعي، في إطار لايخلو من شائبة القلق وعدم الاطمئنان، تماما مثلما كانت المباحثات تدور في دولة القبيلة الاولى لهذه المشيخات، في الصحراء.. قبل أن تتمكن تلك القبائل بقدرة قادر من التحول الى دول ، تبسط سيادتها على مناطق الساحل والحضر وتسودها بمنطق القرون الوسطى!.